

**البحث التربوي وعلاقته بالتنمية المستدامة  
دراسة حالة على جامعة القاهرة**

**إعداد**

**د/ فاروق جعفر عبدالحكيم مرزوق**

أستاذ مساعد بقسم أصول التربية

كلية الدراسات العليا للتربية - جامعة القاهرة



## البحث التربوي وعلاقته بالتنمية المستدامة

### دراسة حالة على جامعة القاهرة

د/ فاروق جعفر عبدالحكيم مرزوق\*

يشهد عالمنا المعاصر مجموعة من التغييرات في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والبيئية والمعلوماتية وغيرها من الميادين التي باتت تتداخل فيما بينها تداخلاً يجعل العالم شبيهاً بمجتمع واحد تنتقل فيه المعلومة من أقصاه إلى أقصاه بسرعة فائقة، وتتأثر أجزاءه وأقاليمه ودوله وشعوبه بكل ما يجري في أي بقعة من بقاعه.

وفي ظل التغييرات المتسارعة بعالم اليوم في مختلف جوانب الحياة بفضل ما تمخض عن الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية المتلاحقة والمضطردة، لم يعد بمقدور الجامعة التي تتصدى لتحديات واقعها ومحيطها العزلة عن سواها من أركان النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، فهي مركز إشعاع فكري ومنازة علمية وثقافية تشيع الوعي التنموي المستدام على جميع الأصعدة، حيث تستنفر نفسها وطلابها والمجتمع كله للمشاركة الفاعلة في مجالات التنمية المستدامة وتحقيق حياة إنسانية كريمة.

ويشكل النشاط العلمي الذي يقوم به العلماء والباحثون قوة أساسية في تقدم الحضارة الإنسانية، فهما كانت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والمعتقدات السائدة في المجتمع، فإن منظومة العلم والتكنولوجيا تشكل على الدوام عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية بشتى أنواعها.

ويعد الإنتاج العلمي للبحث التربوي أحد المخرجات التي تقدمها الجامعة للمجتمع للإسهام في حل المشكلات التي تواجهه وتطوير الوضع القائم فيه، وتنميته في كافة الأصعدة، ولا يقاس دور الإنتاج العلمي بعدد الأبحاث التي تم إنجازها، وإنما بقدر إسهامها في إحداث تغيير في الواقع داخل المجتمع من خلال

\* د/ فاروق جعفر عبدالحكيم مرزوق: أستاذ مساعد بقسم أصول التربية- كلية الدراسات

الإفادة من البحوث والدراسات وتوظيف نتائجها بما يسهم في تطوير المجال الذي تنتمي إليه ضمن منظومة متكاملة.

لقد ظهر اتجاه قوي داخل المجال الاقتصادي يفسر عوامل التنمية في ضوء العناصر الثقافية، وذلك بفضل عاملين أساسيين، الأول يرجع لجهود علماء الاقتصاد أنفسهم نحو تأسيس ما يعرف بالاقتصاد التنظيمي. حيث أدرك التنظيميون الجدد أهمية القيم والمعايير في الحياة الاقتصادية ودورها في تسهيل العملية الاقتصادية. أما العامل الثاني فيرجع إلى تجارب التحول الاقتصادي التي شهدتها بعض الدول الآسيوية حين استطاعت أن تصل إلى تنمية اقتصادية واجتماعية بسهولة في الوقت الذي فشلت فيه دول أخرى قد تكون متشابهة معها في ذات المعطيات الاقتصادية. وكشفت تلك التجارب النقاب عن العوامل الثقافية ودورها في تعزيز التنمية أو عرقلتها (أحمد زايد وآخرون، ٢٠١٠، ٩).

حيث تستطيع الجامعات أن تسهم في تحسين مستوى التنمية، بشرط تحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها عن طريق التعليم الجامعي، ووضع سياسة للتعليم الجامعي تقوم على المقولة التالية: إن الثروة التي تمتلكها الدول الغنية هي نتيجة لتطبيق العلم والتكنولوجيا، أي أن المعرفة استخدمت أساساً لتحسين الإنتاج وتطويره كمّاً ونوعاً وذلك من أجل تحقيق مبدأ التنمية الشاملة. ويكون ذلك عن طريق: البحوث الجامعية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية، تقديم برامج اقتصادية وطرحها للمناقشة، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعيق تنفيذها (فوزي سعيد، ٢٠١٠، ٢٤٤).

إن التربية للتنمية المستدامة هي رؤية تربوية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد الثقافية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع في الحاضر وللأجيال القادمة أيضاً. وتطبيق مبادئ التربية للتنمية المستدامة يتطلب الاعتماد على منهجيات ومقاربات تربوية متعددة الأغراض والأساليب ؛ لتأمين تعلم أخلاقي مدى الحياة لجميع فئات المجتمع والمناطق، وتشجيع احترام الاحتياجات الإنسانية التي تتوافق مع الاستخدام المستدام والمتوازن للموارد الطبيعية والمحافظة عليها من أجل البشرية في حاضرها ومستقبلها، وتغذي الحس بالتضامن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٠٨، ٧).

ويستهدف عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٥) استخدام العملية التربوية في تحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب وضع سياسات وخطط وبرامج تربوية وعلمية وثقافية من أجل تحقيق رفاهية الإنسان وتحقيق التوازن البيئي، وبشكل خاص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٨ أهداف) ومنها الحد من الفقر، والتوازن بين الجنسين، والتنمية المستدامة في المجالات الزراعية والمياه والبيئة والتنوع البيولوجي. ويهدف إطار العمل الاسترشادي للتربية من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مرتبطة بفعاليات عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٥) هي (UNESCO, 2008,9-10):

- إبراز الدور الرئيس الذي تؤديه برامج التربية والتعليم والتعلم في السعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة.
  - تيسير إقامة الروابط وإنشاء الشبكات، والتبادل والتفاعل بين الأطراف المعنية في مجال التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة.
  - توفير المجال والفرصة لصقل وتعزيز رؤية التنمية المستدامة والتحول إليها بواسطة أنماط جديدة ومتعددة في التعليم والتعلم، وتوعية أفراد المجتمع بأهميتها.
  - العمل على تحسين نوعية التدريس والتعلم في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.
  - إعداد استراتيجيات على جميع المستويات الوطنية والإقليمية، من أجل تعزيز القدرات في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.
- لذا يعظم إعلان بيروت في بنده ال (١٥) حول التعليم العالي في الدول العربية للقرن الحادي والعشرين من قيمة مواعة التعليم العالي لاحتياجات المجتمع من خلال المطابقة بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع منها، ويفرض هذا المبدأ تعزيز مساهمة التعليم العالي في تنمية المجتمع ككل بما في ذلك تنمية النظام التربوي، كما تفرض المواعة انسجاماً متبادلاً مع متطلبات التنمية الشاملة المستدامة، وتفرض المواعة أيضاً أن يسهم التعليم العالي في المحافظة على المعرفة وتوسيع نطاقها وتعميقها ونشرها بشكل يتيح للإنسان حل مشكلاته ( Arab Regional Conference on Higher Education, 1998,7).

والبحث العلمي أحد الركائز الرئيسية التي توظفها مؤسسات التعليم العالي لتحقيق تلك المواومة، فهو أساس عملية التنمية البشرية في أي مجتمع. فغني عن القول إن من أفضل ما يقدمه التعليم العالي للصالح العام هو أساس متين ونظام متكامل من البحث العلمي وابتكار المعرفة (صالح بدير، ٢٠٠١، ١٣٢).

حيث يمثل البحث العلمي مع التدريس وخدمة المجتمع الوظائف الثلاثة الرئيسية للتعليم الجامعي، والذي يستهدف في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية إعداد القوي البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوي العالي، والقيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية، ومن هنا تزايد التأكيد على البحوث التطبيقية التي يكون لها دور واضح في تنمية المجتمع.

وتعد التربية ميداناً للبحث تختبر فيه النظريات العلمية، وتحدد فيه العلاقات عملياً وتحليلياً، وتقوم فيه قيمة الممارسات التربوية. وكذلك فهي ميدان ممارسة يتركز حول التدريس والتعلم، ويتضمن أساليب وممارسات تؤثر في التدريس مثل تطوير المناهج والكتب، أو إدخال تعديلات على الإدارة والإشراف. والمعرفة التربوية القائمة على البحث تعكس ثنائية التربية كميدان للبحث وميدان للممارسة (رجاء محمود، ٢٠٠١، ٣٣).

والبحث التربوي كجزء لا يتجزأ من البحث العلمي يحظى باهتمام متزايد باعتباره يهتم بإنتاج المعرفة التربوية الموجهة لخدمة قضايا ومشكلات التربية والتعليم في الواقع التربوي سواء أكان ذلك على المستوى التطويري أم التطبيقي. وللتدليل على أهمية البحث العلمي ومردوده على تنمية القدرات والمعارف لدى الأفراد، يؤكد الاقتصادي ف. هاريسون على أن الدولة التي لا تستطيع أن تنمي القدرات والمعارف لدى شعبها، ولا تستخدم هذه القدرات والمعارف بشكل فعال لخدمة الاقتصاد القومي هذه الدولة لن تستطيع أن تطور أي شكل آخر (عبدالله الصعيدي، ٢٠٠٧، ٣٩١).

وبناء على كل ما سبق فقد أصبح البحث العلمي ضرورة لا يمكن تجاوزها؛ لأنه السبيل الوحيد لردم الفجوة التي تفصل البلدان التي هي في طور النمو عن العالم المتقدم هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لا يمكن المحافظة على إنجازاتنا

الوطنية وتعزيزها والمحافظة على هويتنا وكياننا إلا بالبحث العلمي (عبدالله المجيدل وسالم شماس، ٢٠١٠، ٢٣).

ويواجه البحث العلمي عمومًا، والتربوي خاصة عدة معوقات تقلل من فعاليته في مواجهة مشكلات الواقع، ومقابلة احتياجات المجتمع ومتطلباته من قبيل (علا الخواجة، ٢٠٠٨، ٩):

- غياب الاقتناع الحقيقي بالعلوم الأساسية والتطبيقية لدى الكثيرين كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية (علي أحمد، ٢٠٠٠، ٧٧).
- قلة المخصصات المالية الموجهة للبحث العلمي، فأجمالي ما تنفقه الدول العربية على البحث العلمي لا يتجاوز ٠.٢% من الناتج القومي، وتأتي ٨٩% من تلك النسبة من الإنفاق الحكومي، و٣% من القطاعات الإنتاجية والخدمية، وهو ما يفسر إلى حد ما محدودية النشاط الابتكاري، ويشير لغياب الوعي المجتمعي بقيمة العلم والبحث العلمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ٧٣).
- ضعف البنية التحتية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي وغياب الإطار المؤسسي الذي يمتلك صلاحيات ومسؤوليات التخطيط والإشراف والتمويل والتنسيق بين مختلف مراكز البحث العلمي في الجامعات أو تلك التابعة للوزارات.
- غياب الإستراتيجية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي والتي تقوم على رؤية واضحة وسياسات محددة تعتمد التقييم الموضوعي الدقيق والصارم وأهداف معلنة لضمان جودة البحث (محمد عبدحسين، ٢٠١٢، ١٤٧).
- ندرة وجود استراتيجية قومية واضحة ومحددة للبحث التربوي.
- ضعف التنسيق والتكامل بين كليات التربية بالجامعات وبينها وبين المراكز البحثية في مجال التربية داخل الوطن الواحد.
- ميل الباحثين لإجراء بحوث نظرية فردية، والبعد عن البحوث التطبيقية وبحوث الفريق، مما أدى للانفصال بين البحوث ومشكلات المجتمع.
- نتائج البحوث التربوية لا يتم ترجمتها إلى برامج قابلة للتطبيق (عبدالله سليمان وعلي الصبيحي، ٢٠٠٩، ١٧٠).

- تصور برامج الدراسات العليا، ومشكلات الإشراف، واختيار النقاط البحثية، وشكلية البحوث وبعدها عن حل المشكلات الحقيقية للمجتمع.
- سيادة النمط البيروقراطي غير الرشيد في الإدارة الجامعية، وندرة مصادر المعرفة، وقلة الاهتمام بالمكتبات، وكذلك عدم الاهتمام الكافي بنشر نتائج البحوث وتمويلها (إيهاب السيد، ٢٠٠٨، ٤).
- كما انتهت كتابات عديدة إلى أن البحث التربوي يمر بأزمة (فتحية معتوق، ٢٠١١، ١٧)، وأنه دون المستوى المتوقع في خدمة المجتمع (إميل فهمي، ٢٠٠٩، ١٨٧-١٨٨). يضاف إلى ذلك قلة عدد الكفاءات القادرة على البحث، وقلة توافر قاعدة للبيانات، وضعف التفاعل الإيجابي بين البحث ومؤسسات الإنتاج، ونقص التدريب على البحث العلمي ومناهجه (علي أحمد، ٢٠٠٩، ٨٦).

#### مشكلة الدراسة:

يعد البحث العلمي أحد السمات البارزة للعصر الحالي؛ لما له من دور فعال في عمليات التنمية بأشكالها ومجالاتها كافة، فهو نشاط منظم وموجه لحل مشكلة قائمة أو لاستقصاء موضوع معين من أجل إضافة معارف إنسانية جديدة، أو لإعطاء نقد بناء بهدف كشف الحقيقة. ونجاح عناصر منظومة التعليم الجامعي في تحقيق الموازنة مع احتياجات المجتمع وتطلعاته تعد أحد المتطلبات الأساسية لنجاحه في تحقيق رسالته وغاياته، كما يستدعي أي خلل أو قصور في هذه الموازنة اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها.

لقد أثبتت التجارب الناجحة لكثير من الدول التي انتقلت من صفوف الدول النامية إلى صفوف الدول المتقدمة أن البحث العلمي هو نقطة البناء الأساسية لكل نهضة منشودة أو تقدم مأمول، وأن الانطلاق نحو التنمية من قاعدة علمية يؤدي حتمًا إلى معدلات نمو مرتفعة وزيادة في دخل الفرد. ومن هنا لم يعد خافيًا على أحد توجه الدولة المباشر نحو تفعيل دور البحث العلمي وتنشيط آليات العمل به، وتعظيم الاستفادة منه في خدمة العديد من قضايا ومشكلات المجتمع، وتوفير القاعدة العلمية اللازمة؛ لتؤدي مراكز ومؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع دورها على أسس علمية سليمة (مجدي عزيز، ٢٠٠٥، ٩٦).

فعلی الرغم من تعاضم الإنفاق عالمياً على أهمية المشاكل المتعلقة بالسكان والتحول نحو الحضر ومواجهة مشاكل البطالة والصحة العامة والبيئة والتوجه

الجماعي للتصدي لها، وبرغم التنامي غير المسبوق في العلم والتكنولوجيا خلال العشرين سنة الأخيرة، فإن استمرار معاناة سكان العالم من تلك المشاكل يعود بالأساس إلى غياب الاهتمام الكافي ببناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، بوصفها المحرك الذي يمكن أن يقود التطوير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تخفف من وطأة الضغوط التي تعد مصدر إزعاج للعالم (جامعة القاهرة (أ)، ٢٠٠٦، ٢٠).

وتعتبر الجامعات من أهم مراكز قوي تحديث المجتمع، وتعزيز قيم العلم، ونشر ثقافة البحث العلمي. وتتمثل مساهمة الجامعات في دعم البحوث العلمية والتنمية التكنولوجية في ثلاث مهام رئيسة، هي:

- تنمية الكوادر البشرية الوطنية، وتعزيز قدراتها البحثية والتكنولوجية للتفاعل مع معطيات عصر العلم والمعرفة من خلال تعليم وتدريب الأجيال الجديدة في مجال العلوم الحديثة، وغرس قيم وثقافة البحث والتطوير في عقول الشباب.

- تطوير البحوث العلمية في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية واستخدامها في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحل المشكلات القومية من خلال المشروعات البحثية والرسائل العلمية التي تتم في إطار الأنشطة الجامعية.

- توفير مصدر مستقل للمعلومات حول الموضوعات العلمية والتكنولوجية والقضايا ذات الطابع القومي مثل: الصحة والبيئة والتنمية الزراعية والصناعية، وباقي الموضوعات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يثري العملية البحثية، ويسهم في الارتقاء بالقدرات العلمية (جامعة القاهرة (ب)، ٢٠٠٦، ١٠).

وفي مصر لا يزال الانفصال واضحًا وحادًا بين قطاع البحث العلمي في المراكز والأكاديميات البحثية وبين قطاعات الإنتاج والخدمات التي تحتاج إلى خدمات ومنجزات البحث العلمي. ولا يزال اعتماد قطاعات الإنتاج في مصر على استيراد التكنولوجيات من الخارج دون خلق قدرة وطنية متكافئة على تطوير تلك التكنولوجيات وتطويرها. إن انحصار أنشطة البحث العلمي في مجالات لا تخدم قطاعات الإنتاج ولا تسهم في تطويره ورفع إنتاجيته هي السمة البارزة للبحث العلمي في مصر (حسين كامل، ٢٠٠٣، ٢٠٢).

لقد زاد عدد كليات التربية ومعاهدها في مصر زيادة كبيرة، وتضاعف عدد الملتحقين بها، مع التوسع في برامج الدراسات العليا، وأصبح أغلبها يمنح درجتي الماجستير والدكتوراه. وهذا التطور الكمي، لم يقابله حدوث تطور كفي في الميدان التربوي، فالتربية والتعليم في مصر متأخرة مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة والنامية، والجسد التعليمي متقل بأعباء ومشكلات لا حصر لها. ومن ثم فالبحث التربوي لم يرق بدوره المأمول في التطوير والتجديد، حيث يشير واقعه كما تعكسه الرسائل الجامعية إلى الملاحظات التالية:

- تستقي معظم الرسائل الجامعية التربوية معارفها من مصادر غير أصيلة، كما أنها لا تعني بمناقشة الإطار النظري المرتبط بمشكلة البحث بصورة كاملة، بل يجتزئ كل باحث ما يناسبه ويهمل ما يتعارض مع وجهة نظره.
  - تحولت كتابة البحوث التربوية إلى طقوس تمارس دون وعي تام بها، وشاع التقليد، ونقشت ظاهرة العناية بالشكل على حساب المضمون.
  - تحرص الرسائل الجامعية على إظهار أن الباحث التزم خطوات البحث العلمي، وبخاصة ما يتعلق بالصدق والثبات، فنجد من يُضمن رسالته عناوين غير محددة، ويخلط بين حدود البحث ومحدداته، ويصوغ الأهداف ثم يكررها تحت عنوان أسئلة الدراسة، ويدخل في الدراسات السابقة ما ليس منها، ويُعرف مصطلحات لا داعي لتعريفها.
  - تتضمن الرسائل توصيات عامة غير موصولة بالنتائج، مما يحيلها إلى مجرد شعارات تربوية.
  - مناقشة الرسائل الجامعية لا تنمي التفكير والابتكار، بل تسهم في قولبة الطالب ليكون على النسق الذي تحدده الكلية.
- وبلاحظ من استقراء الوضع الراهن للبحوث التربوية أن ما تنتجه البحوث من معلومات أو تصدره من توصيات لا يصل إلى متخذي القرار والمخططين وواضعي السياسة التعليمية، ومن ناحية أخرى فإن نتائج هذه البحوث لا يأبه لها متخذو القرار؛ لأنهم يقيمون وزناً للاعتبارات العملية أكثر من أي شيء آخر، لذلك فإن كثير من البحوث غالباً ما ينتهي مصيرها في دواليب المحفوظات (أسماء عبدالسلام، ٢٠١٠، ٣٣٧).

كما أن البحث العلمي تواجهه مجموعة من المشاكل تحد من ضمان جودته، ومن أهمها:

مسألة الإنفاق، والعبء التدريسي لأستاذ الجامعة، وقلة الاهتمام بالباحث، والافتقار إلى سياسات واضحة للبحث العلمي من حيث تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة، وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية، والحرية الأكاديمية له، وضعف نسبة كبيرة من الباحثين على الابتكار، وغياب العلاقة بين مراكز البحث العلمي والوحدات الإنتاجية، وغياب دور القطاع الخاص في عملية البحث والتطوير والتمويل (مصطفى عبدالعظيم، ٢٠١٣، ١٠١).

وفي ضوء ما تقدم يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في وجود كم هائل من الدراسات التربوية يُقدر بالآلاف، وهذا الكم الكبير من البحث العلمي التربوي لم يسايره أي تطور في المنظومة التعليمية التربوية، وقد يرجع ذلك إلى ضعف توظيف نتائج البحث التربوي في التطوير على النحو المطلوب، كما أن عددًا كبيرًا من تلك البحوث لا تتصل بالبيئة التي أجريت فيها، فالباحث لم يكن همه حل مشكلة تربوية قائمة، بل كان همه إنجاز رسالة كي يحصل على درجة الماجستير أو الدكتوراه. ومن ثمّ فهناك فجوة كبيرة لا يمكن التغاضي عنها بين مخرجات البحث التربوي، وما يحتاجه المجتمع الحاضر لعملية البحث من حلول. ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

**كيف يمكن تفعيل دور البحوث التربوية في جامعة القاهرة لخدمة أهداف التنمية المستدامة في مصر؟**  
**أسئلة الدراسة:**

يتفرع من التساؤل الرئيس السابق مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما غايات التنمية المستدامة وأهم التحديات التي تواجهها؟
- ما الدور البحثي للجامعات وعلاقته بخطط التنمية المستدامة؟
- ما واقع تضمين قضايا التنمية المستدامة في مخرجات البحث العلمي التربوي لكليات التربية بجامعة القاهرة؟
- ما مقومات التصور المقترح لتفعيل دورالبحث التربوي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة؟

### أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الراهنة إلى:
- تعرف غايات التنمية المستدامة وأهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في سبيل تحقيق غايات المنشودة.
- تحديد ملامح الدور البحثي للجامعات وعلاقة البحث العلمي بالجامعات بخطط التنمية المستدامة.
- تعرف واقع تضمين قضايا التنمية المستدامة في مخرجات البحث العلمي التربوي بعينة الدراسة التحليلية لكليات التربية في جامعة القاهرة.
- تحديد مقومات التصور المقترح اللازمة لتفعيل دور البحث التربوي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة.

### أهمية الدراسة:

- تستمد الدراسة الراهنة أهميتها من:
- أهمية القضية التي تتصدى لها، ألا وهي الرسالة البحثية للجامعات وعلاقتها بقضايا التنمية المستدامة، وخاصة في ظل ما يعصف بالمجتمع المصري من أزمات على كافة المستويات والأصعدة، بصورة تدفع الجميع للتكاتف والتآزر من أجل تجاوزها، وهو الأمر الذي يحتاج لنجاحه أن يبني على أسس بحثية علمية في شتي مجالات الحياة التنموية: التعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والبيئية وغيرها.
- قد تفيد نتائج الدراسة المسؤولين والمعنيين بوزارة التعليم العالي للعمل على إجراء بعض التعديلات اللازمة على المقررات الجامعية لتضمينها مختلف قضايا التنمية المستدامة تبعاً لطبيعة كل كلية وقسم علمي.
- قد تفيد نتائج الدراسة المسؤولين والمعنيين بوزارة التربية والتعليم للعمل على إجراء بعض التعديلات اللازمة على جميع المناهج الدراسية لتضمينها مختلف قضايا التنمية المستدامة تبعاً لطبيعة كل مرحلة دراسية؛ لاستدامة الفكر والممارسة التنموية في نفوس النشء منذ الصغر.
- قد تفيد نتائج الدراسة الباحثين بقطاعات التخطيط وصنع القرار التنموي في دراسة الظواهر التربوية والمجتمعية ذات الصلة بقضايا التنمية المستدامة وتوظيف نتائج البحث التربوي وخاصة أن يعمل على الإنسان عصب التنمية

ومحركها الرئيس، فبدون إنسان واع مفكر ناقد لن تتحقق أي تنمية مستدامة ناجحة.

### منهج الدراسة وأداتها:

نظرًا لطبيعة الدراسة الحالية وتحقيقًا لأهدافها تم توظيف المنهج الوصفي؛ لأهميته في دراسة قضايا البحث التربوي، وتحديد طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين ما تستهدفه خطط التنمية المستدامة. وذلك من خلال الاعتماد على تحليل مضمون ما تقدمه كليات التربية بجامعة القاهرة من رسائل علمية خلال الفترة الممتدة من العام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وحتى العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣. كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى كأداة يستخدمها الباحث ضمن أساليب وأدوات أخرى في إطار منهج متكامل لتحليل مضمون عناوين رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في جامعة القاهرة؛ بهدف تعرف ما تتضمنه هذه العناوين من قضايا التنمية المستدامة وأبعادها.

### حدود الدراسة:

- **حدود مكانية:** تقتصر الدراسة الحالية على المؤسسات التربوية بجامعة القاهرة، وهي كليات: الدراسات العليا للتربية، ورياض الأطفال والتربية النوعية.
- **حدود موضوعية:** تقتصر الدراسة الحالية في حدها الموضوعي على قضايا التنمية المستدامة.

### مصطلحات الدراسة:

- في ضوء مشكلة الدراسة الراهنة فإنها تتبنى المصطلحات الآتية:
- **البحث العلمي:** دراسة تتسم بالدقة لموضوع، وفق مناهج معتبرة، غايتها تحقيق أهداف حددها الباحث (حسين مطاوع، ٢٠١٠، ٨٥).
- **البحث التربوي:** هو توفير المعلومات والبيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة بحثية، أو حل مشكلات، أو تطوير العملية التربوية وعناصرها من أهداف ومحتوى وأنشطة وطرائق وأساليب واستراتيجيات وتقويم؛ بما ينعكس إيجابياً على عملية التعليم والتعلم (إحسان الأغا وفاروق الفراء، ٢٠٠١، ١١).
- **التنمية:** تعرف التنمية بأنها العمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، وأنها تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو، وهذا المفهوم يشتمل على النمو وعلى التغيير، والتغيير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي وهو كمي وكيفي.

وهو كذلك توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة بتلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم، وفي إطار ذلك يمكن القول بأن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وإنما تشمل كل جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيفية وكمية عميقة وشاملة (امجد ناهض، ٢٠١٢، ٩).

- أما **الاستدامة** فهي: القدرة على تلبية حاجات سكان العالم الحاليين بدون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.
- **التنمية المستدامة**: هي تصور تنموي شامل يعتمد على تقوية مختلف المجالات المجتمعية، الاقتصادية والبيئية، فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان (فوزية المرساوي، ٢٠١٥، ٤).

أو التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوماً بيئياً ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاثة محاور رئيسية هي: المحور الاجتماعي (الإنساني)، المحور الاقتصادي، المحور البيئي (أمجد ناهض، مرجع سابق، ١٥).

### الدراسات السابقة:

توجد بعض الدراسات التي اهتمت بفضية التنمية وموقف البحث العلمي عامة والبحث التربوي تحديدا منها، وما يرتبط بها من مفاهيم ذات صلة وذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وفيما يلي أهم تلك الدراسات وثيقة الصلة بمجال الدراسة الحالية من خلال البدء بالدراسات العربية ثم الأجنبية، مع ترتيبها من الأقدم للأحدث:

### دراسة (سعود الضحيان وآخرون، ٢٠٠٠):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى توافق البحوث التربوية مع متطلبات خطط التنمية واستراتيجياتها في دول المجلس، من خلال المقارنة بين متطلبات التنمية وبين البحوث التربوية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة البحوث التربوية المتوافقة مع خطط التنمية (٧٦.٥%)، ونسبة البحوث غير المتوافقة مع خطط التنمية (٢٣.٥%)، وبالنسبة لمتطلبات التنمية

التي لم تخدم ببحوث تربوية فقد بلغت نسبتها (٣١.٣%)، وقد أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين وزارات التربية والتعليم العالي والتنمية والتخطيط للوصول إلى آلية مشتركة تكفل تغطية كامل متطلبات التنمية مستقبلاً.

**دراسة (فؤاد العاجز وجميل نشوان، ٢٠٠٠) :**

هدفت الدراسة إلى تعرف دور الجامعات الفلسطينية في مواجهة الإقبال على التعليم العالي ودور البحث العلمي في مواجهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوضيح المشكلات التي تواجه برامج الدراسات العليا وكيفية مواجهتها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وقد خلصت الدراسة إلى توضيح مشكلات برامج الدراسات العليا ومنها:

- مشكلات أعضاء هيئة التدريس ومنها: النقص الشديد في الخدمات البحثية من كتب ومراجع ودوريات، وضعف الاتصالات بين الجامعات ومراكز الأبحاث المختلفة.
- مشكلات تتعلق بأداء الطلبة ومنها: زيادة أعداد الطلبة مما أدى إلى عدم قدرة الجامعات على توفير متطلباتهم، وضعف قدرات الطالب البحثية وعدم بلورة خطة البحث بشكل مناسب.
- مشكلات تتعلق بالتمويل ومنها: توقف الدعم المالي الخارجي للجامعات.
- مشكلات تتعلق بالبحث العلمي ومنها: نقص مهارة البحث العلمي، وضعف إجراءات التحكيم من عمادات البحث العلمي، وعدم وعي المجتمع بأهمية البحث العلمي في التنمية.

**دراسة (فريد عبدالرحمن، ٢٠١٠) :**

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير الإنتاجية الأكاديمية التربوية لبرامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية بغزة في ضوء خطط التنمية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

ومن مقترحاتها: تأسيس مجلس تنسيقي بين الجامعات الفلسطينية والمؤسسات المعنية بخطط التنمية كوزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة التربية والتعليم العالي، ومواصلة الدعم المالي الحكومي لمؤسسات التعليم العالي خاصة برامج الدراسات العليا التي تخدم خطط التنمية، وتفعيل المؤتمرات العلمية التي تركز على الإنتاجية الأكاديمية التربوية ذات الصلة التطبيقية، وضرورة وجود خطة استراتيجية لبرامج الدراسات العليا مرتبطة بحاجات المجتمع.

**دراسة (كمال علي، ٢٠١١):**

هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الذي يقوم به التعليم والبحث التربوي في تحقيق التنمية بمدخلها المتعددة في ظل المجتمع الذي يقوم على المعرفة ويستند إلى اقتصاديات التعليم. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لواقع وتنظيم وإدارة مؤسسات البحث التربوي في سوريا، وكذلك المدخل المقارن في بعض أجزائها لتنظيم وإدارة المؤسسات البحثية في بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة. وقد كانت من أهم نتائج الدراسة أن مديرية البحوث في إدارة التعليم لا تقوم بواجبها الكامل مقارنة بغيرها من الدول، وقد قام الباحث بوضع تصور لإدارة تنظيم البحث التربوي لتحقيق التجديد التربوي، ويشمل التصور على اقتراح أهداف مركز البحوث وهيكل تنظيمي وإداري، وتحديد للموارد المادية والبشرية اللازمة للنهوض بعمله في ضوء متطلبات التنمية.

**دراسة (نيرمين نايل، ٢٠١٢):**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أدوار قطاع خدمة المجتمع تجاه تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مع التوصل لاستراتيجية مقترحة لتطوير القطاع في ضوء مبادئ التنمية المستدامة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وخلصت نتائج الدراسة إلى مايلي: الافتقار إلى سياسة تكاملية يراعي فيها التخطيط والتنسيق بين قطاعات خدمة المجتمع بالجامعات، غياب السياسات المنظمة والرؤية الاستراتيجية لقضايا التنمية المستدامة للمجتمع، جمود المناهج ومشاريع التخرج وعدم ارتباطها بقضايا المجتمع والبيئة، انخفاض الموازنات المخصصة للبحث العلمي على مستوى قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

**دراسة (فتحي الزيات، ٢٠١٣):**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور كفاءة التعليم في تكوين رأس المال المعرفي وتدارك فجوات المعرفة بالوطن العربي باعتبارها أكبر التحديات التي تواجهنا وتقف دون تطورنا وتقدم مجتمعاتنا من خلال طرح عشرة أسئلة تتناول تأثير الإنفاق على التعليم على: نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي، نسب الالتحاق بالتعليم العالي، مؤشر المعرفة، عدد العلماء والمهندسين، عدد براءات الاختراع، عدد الكتب المنشورة لكل مليون نسمة، كفاءة التعليم والموارد البشرية، كفاءة نظم الإبداع، كفاءة نظم المعلومات والتكنولوجيا، في علاقتها بالتنمية المستدامة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. ومن خلال تحليلات مقارنة للمؤشرات الدولية لعدد ١٤٢ دولة. قسمت إلى أربعة مستويات للإتفاق على التعليم، جاءت النتائج جميعها مدعمة لارتباط ارتفاع متوسطات كافة المتغيرات بارتفاع نسب الإتفاق على التعليم، كما جاء واقع العالم العربي على المؤشرات الدولية بالغ التأثير بتدني نسب الإتفاق على التعليم.

**دراسة (معجب أحمد، ٢٠١٣):**

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم التنمية المستدامة، وتبسيط الضوء على غاياتها، وطبيعة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في مجالاتها المختلفة، وكيفية اسهام الجامعة في معالجة تحديات التنمية المستدامة في مجالاتها المتعددة. وظفت الدراسة المنهج الوصفي.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج منها: ظهر مفهوم التنمية المستدامة كرد على الخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن أسلوب التنمية التقليدي، التنمية المستدامة عملية مخططة وهادفة، تستحضر واقع ومستقبل الأجيال عند تعاملها مع الموارد البشرية والطبيعية والثروات الوطنية، كما تتعامل مع مشكلات الأفراد والمنظمات معنوياً وروحياً من أجل تحسين نوعية الحياة، تركز التنمية المستدامة في تلبية احتياجات الإنسان على عدد من المحفزات كالنهج السياسي والإداري للدول، كما تعتمد على التقدم التربوي والتعليمي والاجتماعي والاقتصادي والتقني والثقافي والاستهلاك الرشيد لموارد البيئة والتنمية، تتطلب التنمية المستدامة تحقيق الشراكة الفاعلة والعمل الدؤوب بين الدولة والأفراد ومنظمات المجتمع المدني وتشجيع مشاركتهم لما لذلك من دور في النهوض بمجالاتها واستئصال تحدياتها، هناك علاقة تفاعلية تبادلية بين البيئة والتنمية المستدامة من جهة، وبينها وبين التعليم من جهة أخرى، حيث لا تنمية مستدامة دون بيئة، ولا تنمية مستدامة دون تعليم.

**دراسة (فيصل والصديق، ٢٠١٤):**

هدفت الدراسة لمعرفة وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية السودانية في تقديم مقترح لتطوير وظيفة البحث العلمي التربوي بكليات التربية بالجامعات السودانية، في ضوء خمسة من معايير ضمان جودة كليات التربية بالجامعات العربية في مجال البحث العلمي التربوي، أعدتها الجمعية العلمية

لكليات التربية التابعة لاتحاد الجامعات العربية. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي.

وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج أهمها: تقبل العينة لتطبيق معايير ضمان جودة البحث العلمي التربوي للجامعات العربية في تطوير البحث التربوي بكليات التربية بالجامعات السودانية. وختمت الدراسة بعدة توصيات، أبرزها: تكوين لجنة عليا تتبع لوزارة التعليم العالي السوداني مختصة بجودة البحث العلمي التربوي وتقويمه لكليات التربية بالجامعات السودانية.  
دراسة (عبدالطوب عيسي، ٢٠١٥):

هدفت الدراسة إلى وضع رؤية مقترحة لتطوير البحث العلمي التربوي في مصر في ضوء ثورة ٢٥ يناير. وذلك من خلال: تعرف أهداف ثورة ٢٥ يناير وأهم تداعياتها على البحوث العلمية التربوية، وتعرف واقع البحث العلمي التربوي في مصر في ضوء مدخلاته وعملياته ومخرجاته، وتقديم رؤية مستقبلية للبحث العلمي التربوي في التعليم العالي في ضوء ثورة ٢٥ يناير.

وظفت الدراسة المنهج الوصفي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إجماع عينة الدراسة على أن تطوير البحث التربوي، ضرورة ملحة وتتطلب تطوير وتحديث كافة عناصر منظومة البحث العلمي التربوي في ضوء أهداف ثورة ٢٥ يناير في مصر، وضرورة مسايرة خطط البحث التربوي الإتجاهات العالمية الحديثة، وتأكيد البحث التربوي على الهوية الحضارية بالشكل الذي يؤدي إلى تناغم أهداف البحث التربوي مع واقع المجتمع وتطلعاته بعد الثورة، وضرورة مشاركة الجامعة ببحوثها وخبراتها في تنمية المجتمع المصري بعد الثورة. كما أوصت الدراسة بضرورة وجود فلسفة ورؤية واضحة للتعليم العالي بصفة عامة، والبحث العلمي التربوي بصفة خاصة، تتبع من فلسفة المجتمع المصري وحاجاته ومتطلباته وتطلعاته من ناحية، وتراعي طبيعة العصر الذي نعيش فيه ومتطلباته وتحدياته من ناحية أخرى.

دراسة (علي عبدالرؤوف، ٢٠١٥):

هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية لتفعيل مقومات البحث التربوي لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، في جانبها النظري والميداني، منها: أن البحث التربوي يستطيع الاسهام في بناء مجتمع المعرفة إذا توافرت له المقومات اللازمة، هذه المقومات تتعلق باستيعاب المعرفة التربوية من خلال التكوين العلمي للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، ومقومات تتعلق بإنتاج المعرفة التربوية بما يكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة، ومقومات تتعلق بتطبيق المعرفة التربوية من خلال توظيف ما توصل إليه البحث التربوي من نتائج في تطوير واقع الممارسات التربوية. وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة رؤية مستقبلية مقترحة لتنفيذ مقومات البحث التربوي لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة، تقوم على مجموعة من الأسس والمنطلقات، وتسعى إلى تحقيق عدة أهداف من خلال عدد من الإجراءات والآليات، كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات بشأن تطبيق الرؤية المقترحة.

#### دراسة (هانس Hans، ٢٠٠٠):

هدفت الدراسة إلى تعرف استراتيجيات بناء الجامعة نحو الاستدامة. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن جامعة امستردام تركز على تكامل أنشطتها كمدخل للتنمية المستدامة، وصياغة استراتيجيات جديدة لإدارة الجامعة، إعادة هيكلة الجامعة وتصميم عملياتها في ضوء شبكة المعرفة العالمية، تغيير أدوار ووظائف الجامعة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، تحفيز أعضاء هيئة التدريس في مجال البحوث متعددة التخصصات، غرس قيم التنمية المستدامة بالحرم الجامعي وزيادة وعي الطلاب والخريجين والموظفين، الموازنة بين العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية.

#### دراسة (ميشيل Michael، ٢٠٠٢):

هدفت الدراسة إلى تحديد أداة لقياس التقدم المحرز تجاه مفهوم الحرم المستدام من خلال تحديد خصائص الحرم المستدام والكفاءة البيئية وتقييم العمليات من خلال هيكلها ومحتواها نحو تحقيق الاستدامة في التعليم العالي. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود شقين لتقييم الاستدامة: الأول من خلال قياس الكفاءة البيئية وهي تعكس جهود الجامعة نحو خفض استخدام الطاقة والمياه، وغيرها من المواد والخامات. والثاني التغييرات النظامية، والتي تشمل حوافز ومكافأة الهياكل والأهداف والإجراءات. ومن أهم أدوات المراجعة لتحقيق

الاستدامة بالتعليم العالي (ايزو ١٤٠٠١) من خلال وضع إطار للاستدامة في ضوء المعايير وعمليات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، وقياس النجاح في مدي تنفيذ الحرم الجامعي للاستدامة وتقييم المقررات البيئية.  
دراسة (كاريل و دينيس Clarel & Dennis، ٢٠٠٥):

- هدفت الدراسة إلى تعرف استراتيجيات تطبيق مبادئ الاستدامة بالتعليم الجامعي. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي. وانتهت الدراسة للتوصية بما يلي:
- التأكيد على الالتزام التنظيمي بمبادئ الاستمرارية.
  - صياغة معايير قياسية للكفاءة المؤسسية.
  - التأكيد على التحسين المستمر للعمليات التنظيمية.
  - التدريب المستمر وتنمية المهارات وتوفير التمويل اللازم.
  - حسن اختيار القيادات الفعالة المسؤولة عن مبادرات التغيير.
- تعقيب على الدراسات السابقة:**

باستعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية يتضح الاهتمام واسع النطاق محلياً وإقليمياً وعالمياً بقضية التنمية المستدامة، وانعكاساتها المتعددة على الفرد والمجتمع كافة. واعتمدت أغلب الدراسات السابقة على توظيف المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها. كما خلصت جميعها إلى ضرورة القيام بحركة تغييرات جذرية في المنظومة التربوية بصفة عامة حتى تتمكن من استمداج ثقافة التنمية المستدامة داخل المؤسسات التربوية. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إطارها النظري، واستخلاص الرؤى الفلسفية لتصورها المقترح لمقومات تفعيل دور البحث العلمي التربوي في معالجة قضايا التنمية المستدامة.

**إجراءات الدراسة:**

- للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وتحقيق أهدافها تم إتباع الخطوات التالية:
- الاطلاع على الأدبيات والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، بهدف تقديم إطار نظري يتناول متغيري التنمية المستدامة والبحث العلمي التربوي.
- إعداد قائمة بقضايا التنمية المستدامة.
- تحكيم القائمة من خلال عرضها على المتخصصين في مختلف المجالات..
- إعداد استمارة تحليل المضمون والتأكد من صدقها وثباتها.

- تحديد عناوين رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في جامعة القاهرة موضوع التحليل.
  - إجراء التحليل الكمي والكيفي لعينة التحليل المحددة خلال الفترة من (٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣).
  - تفسير نتائج التحليل الكمي والكيفي.
  - تقديم تصور مقترح لأهم مقومات تفعيل دور البحث التربوي في تناول ومعالجة قضايا التنمية المستدامة.
- الإطار النظري للدراسة:**

فيما يلي تتناول الدراسة الحالية أهم محاور إطارها النظري، والمتمثل في تعرف: مفهوم التنمية المستدامة، غايات التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة، مبادئ التنمية المستدامة، تحديات التنمية المستدامة، قضايا التنمية المستدامة، مفهوم البحث التربوي، أهداف البحث التربوي، أهمية البحث التربوي، معوقات البحث التربوي، تطوير البحث التربوي، دواعي البحث التربوي، متطلبات البحث التربوي، الدور البحثي للجامعات، العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة. وغيرها من القضايا المتداخلة وثيقة الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

### **مفهوم التنمية المستدامة:**

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الجديدة، فهي كمصطلح ليس من الكلمات الشائعة المألوفة؛ حيث إن مفهوم التنمية قد ظهر في نهاية الحرب العالمية الثانية كامتداد وصدى لإعادة إعمار أوروبا جراء ما لحقها من دمار (نورالدين رواينية، ٢٠١١، ١٨٨). فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كروية أخلاقية تناسب اهتمامات وألويات النظام العالمي الجديد، ويرى البعض أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو هو أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة، وهناك من يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وفنية بحثية؛ للتدليل على حاجات المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية إلى إدارة بيئية واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد.

وسوف يتم فيما يلي إلقاء الضوء على مفهوم التنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

**لغة:** من دام يدوم من باب نصر، ودَيُومَةٌ ثبت وامتدَّ. ودام الشيء سكن واستمر. ودَوَّمت السماء تدويماً وديمتم تديماً مطرت الديمة. ودَوَّمت أمعنت في السير، والأمر داومه. وتدوم الرجل تدوُّماً انتظر. واستدامة استدامة تأتي فيه، أو طلب دوامه. والدائمة مؤنث الدائم، وهي المطلقة والذاتية. واستدتمت الأمر تأتي فيه، أو طلب دوامه. وداوم على الأمر واظب عليه، وأدام الشيء إدامة جعله دائماً. ومجمل القول فإن الاستدامة في اللغة تعني الاستمرارية والتواصلية والدعم الطويل الأجل، أو المستديم. وفي معجم علوم البيئة: التنمية المستدامة Sustainable Development يرجع المصطلح الأول من الفرنسية Sustenir أو من اللاتينية Sustinere بمعنى يدعم، أو يتحمل، أو يديم. وتطلق على التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرة أجيال المستقبل بالإيفاء باحتياجاتهم (حميد مجيد، ٢٠٠٨، ٥١١).

وعلى الصعيد التربوي هي: قدرة الأنظمة التربوية على توفير فرص التعليم والتدريب للجميع بشكل مستدام، وبالنوعية التي تتلاءم مع الاحتياجات المتعددة والمتغيرة للأجيال "عبدالله أبوبطانة، ١٤٢٧هـ، ٨٦).

وباستقراء وتحليل ما سبق يتضح أن التنمية المستدامة مفهوم حديث بدأ يستخدم في الأدب التنموي المعاصر، وقد شهد تطوراً كبيراً على الصعيد العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ومطلع الألفية الجديدة، وأصبحت التنمية المستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء، فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات، بل إن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراداً ومؤسسات وحكومات.

فالتنمية المستدامة تركز في ضوء ما سبق على اتجاهات ثلاثة رئيسية، هي: الاهتمام برأس المال البشري بكل فئاته ومكوناته لتوفير للجميع المهارات والقدرات والتعليم والصحة للمشاركة في البناء والإنتاج. الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في البيئة. تطوير الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الإدارة والإنصاف والمشاركة في اتخاذ القرارات.

### غايات التنمية المستدامة:

مما لا شك فيه أن التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، وتنامي الوعي بأهميتها جعلها محل أنظار العالم، مما زاد في تعقد وتعدد غاياتها في ظل الترحيب بها؛ كونها تسعى لحياة أفضل للأجيال؛ ولأنها مرغوبة من الناحية الاجتماعية، ممكنة من الناحية الاقتصادية، ومطرودة من الناحية البيئية. ولعل أبرز ما تسعى إليه التنمية المستدامة من غايات يتضح فيما يلي (محمد عبدالفتاح، ٢٠٠٩، ٤٠):

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: حيث تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان بالمجتمع في كافة مجالات الحياة، وذلك بالتركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس على الجوانب الكمية مع تحقيق العدالة والديمقراطية بين الأفراد على مستوى الشعوب.
- الاستخدام العقلاني للموارد: تنظر التنمية المستدامة للموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، وبعضها غير قابل للتجدد التلقائي، لذلك تدعو إلى عدم استنزافها أو تدميرها، بالإضافة إلى استغلالها وتوظيفها بشكل عقلائي ومتوازن يحقق للأجيال القادمة سبل الحياة الكريمة.
- احترام البيئة الطبيعية: وهذا يظهر جلياً في تركيز التنمية المستدامة على العلاقة بين النشاط السكاني والبيئة وسد الهوة التي تتسع بينهما، كما تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، وأنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة المشيدة، بالإضافة إلى العمل على تطوير هذه العلاقة، لتصبح علاقة توازن وتكامل وانسجام.
- تعزيز الوعي الثقافي لدى السكان: تعد الثقافة هي المدخل للإسهام الإيجابي في المجتمع في تقبل مفاهيم التنمية المستدامة وقيمها، وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وتحفيزهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها، وإدراك أخطار المخلفات والتلوث البيئي والإفراط في استنزاف الموارد، وما يترتب عليها من أمور تؤثر على حياة الناس والمخلوقات من حولهم.
- إعادة توجيه التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف المجتمع: من خلال تثقيفهم بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه وتطلعاته، مما يحتم

توجيه التنمية التكنولوجية وتعزيز القدرة على الإبداع التكنولوجي إلى حد كبير في البلدان النامية؛ لتستطيع هذه البلدان الاستجابة بصورة أكثر فاعلية لتحديات التنمية المستدامة.

- تعزيز إمكانية الحاضر والتفكير في المستقبل ومصير الأجيال القادمة: لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية؛ لأن التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير، يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغير المؤسساتي أيضًا في حالة انسجام وتوافق. كما أن عامل الوقت والمستقبل هما أهم ما يميز التنمية المستدامة بعكس المفاهيم التنموية السابقة التي تتجاهل البعد المستقبلي، وتتغاضى عن احتياجات الأجيال القادمة، وذلك من منطلق أن الأجيال القادمة سوف تتولى تدبير أمورها، كما يقوم الجيل الحالي بتصريف شؤونه (مدحت القرشي، ٢٠٠٧، ٢٣٩).
- المشاركة في إدارة التنمية: وذلك من منطلق التعاون والتكافل لما فيه خير المجتمع ورقيه وتقدمه. لذا فإن التنمية -حتى تكون مستدامة- لا بد أن تتم على الصعيد المحلي؛ انطلاقًا من خصوصيات كل مجتمع وبمشاركة فعالة من الأفراد؛ لتحديد مصيرهم ومستقبلهم التنموي بأقل قدر من التدخل من قبل المؤسسات السياسية والاقتصادية والوطنية والعالمية البعيدة عن فهم الهموم المحلية والآنية وإدراكها. كما تسهم تلك المشاركة في إقامة علاقات تفاعل بناءة بين أفراد المجتمع وبين المجتمع والبيئة، وبين الحاكم والمحكوم، وبين المجتمع المؤسسي والمدني، وبين رأس المال والقدرات البشرية والأرض (عدنان ياسين، ٢٠٠٠، ٢٣٤).
- التوافق والتكامل بين التنمية والبيئة: وذلك لبلوغ الحد الأقصى من الأهداف، فمن جهة النظام البيئي، أو البيولوجي تسعى التنمية المستدامة إلى التنوع الجيني والمرونة وزيادة القدرة على الانتعاش وتحسين الإنتاجية البيولوجية. وفي الجانب الاقتصادي تسعى لتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، وتعزيز العدالة وزيادة السلع والخدمات وتحسين مستوى المعيشة، أما في الجانب الاجتماعي فتسعى التنمية المستدامة إلى التنوع الثقافي والتواصل المؤسسي والعدالة الاجتماعية والمشاركة (أحمد الرسول، ٢٠٠٧، ٨٩).

- حماية الأنواع النباتية والحيوانية من الاستغلال غير المخطط للموارد: وذلك لاستدامتها للأجيال الحالية والقادمة. كما تهتم التنمية المستدامة بهذا الأمر لما لتغيير الأنظمة البنوية للبيئة من أثر ينعكس على أنظمة الماء والهواء والتربة، وبالتالي تدهور الأرض وكنائنها الحية النباتية والحيوانية، مما يتسبب في فقدان بعض هذه الأنواع كونها غير قابلة للتجدد.
- الوفاء بالاحتياجات الإنسانية والمطالب الأخلاقية: وهذا مطلب نبيل لكل من فقراء العالم والأجيال القادمة، وذلك عن طريق وضع احتياجات الفقراء في الأولوية. هذا من جهة الجيل الحالي، مع الأخذ في الاعتبار ما علينا من تعهدات إنسانية وأخلاقية لتلك الأجيال التي سوف تأتي بعدنا، وهذا يحتم عدم العمل بطرق تعرّض فرص أجيال المستقبل للخطر وإعطائهم فرصاً متساوية للفرص التي يتمتع بها الجيل الحالي، الأمر الذي يحقق العدل والمساواة بين الأجيال ( محمد صالح، ٢٠١٠، ٣٥٢).
- دمج البيئة والاقتصاد في صناعة القرار: وهذا الدمج يستوجب تغيير الاتجاهات والأهداف والإجراءات المؤسساتية على كل المستويات، وتغييرات في الأطر القانونية للتأكيد على المصلحة العامة، ويستوجب الأمر تغييرات في اتجاهات وإجراءات كل من مؤسسات القطاعين العام والخاص. وعلى الصعيد العالمي يلزم القيام بما يماثل عملية تضمين العوامل الاقتصادية والبيئية في قوانين وأجهزة صناعة القرار داخل كل دولة؛ لتجنب المشاكل التي تنجم من الانفصال بين البيئة والتنمية.
- صون الإنسان وحفظ صحته وسلامته: إيماناً بقيمة الإنسان وصون كرامته. الأمر الذي يجعل من الضرورة بمكان أن تكون البيئة مناسبة لحسن أداء وظائفه الحيوية، ليكون في عافية لا تهدده الأمراض والأوبئة البيئية، ولا تضر بظروف عيشه، ولا تهدد قدرته على العمل والنشاط الاقتصادي. وفي المقابل لا تضر بما يزرعه من المحاصيل، وما يربيه من حيوان، وما يبنيه من مساكن، وما يقتنيه من تراث، وهذا يقتضي صون البيئة والمحافظة عليها من التلوث.
- تغيير نوعية النمو: تتادي التنمية المستدامة على ما هو أكثر من النمو، حيث تتطلب تغييراً في مضمون النمو، الأمر الذي يجعله أقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة، مما يجعل آثاره أكثر إنصافاً. وهذه التغييرات مطلوبة في

جميع الدول كجزء من جملة إجراءات لإدامة مخزون رأس المال البيئي، ولتحسين توزيع الدخل، وللتقليل من درجة التعرض للأزمات الاقتصادية.

- تغيير الأنماط الاستهلاكية الحالية: سواء في دول الشمال، أو الجنوب. والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، لما لهذه التطورات من دور في تحقيق تطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة (باتر محمد، ٢٠٠٣، ١٨٧).

#### أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن صياغتها على النحو التالي (RosWade, 2005,83-84):

- تعميق التدريس والبحوث فيما يتعلق بالعمليات المجتمعية لتبنى نماذج حياتية أكثر استدامة.
- تحسين مستوى الجودة والكفاءة في مجال التدريس والبحوث، وسد الفجوة بين العلم والتعليم وبين المعارف التقليدية والتعليم المستمر.
- تقوية أشكال التفاعل مع الأطراف غير التعليمية ولاسيما من المجتمعات المحلية وأوساط عملها، وإدخال مفاهيم الإدارة اللامركزية والمرونة، وإتاحة الانتفاع بالمعارف العلمية الجيدة.
- تمكين الطلاب من الحصول على المهارات اللازمة للعمل المشترك في إطار فرق متعددة التخصصات ومتعدد الثقافات، وإدخال البعد العالمي في أوساط التعلم.
- تبنى ثقافة عادلة تحترم الإختلاف وتكامل التكنولوجيا بالمجالات الأكاديمية والشعور بالمجتمع والقيم التي تسهم لبناء ثقافة داعمة والتعليم مدى الحياة وارتباطه بالبيئة.
- التشخيص البيئي والتعلم المؤسسي في كافة أنحاء المجتمع الجامعي، وتأسيس مؤشرات للاستمرارية للتمكن من مراقبة التحسين المستمر، وتطوير أدوات التخطيط والاستدامة وتحسين البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

#### مبادئ التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدد من المبادئ التي تساعد على تحقيقها يمكن استقراءها على النحو التالي (سعد طه وفريد أحمد، ٢٠١٢، ١٩-٢١):

- **التعليم من أجل الاستدامة:** معظم أنشطة التعليم الرسمي وغير الرسمي تتم بالمؤسسات التعليمية، داخل الفصول الدراسية والمعامل والمختبرات وفق التعليم المستمر واستخدامات التكنولوجيا والإنترنت والبريد الإلكتروني والمراسلات من خلال التعليم النظامي وغير النظامي من أجل تحقيق الاستدامة.
- **الاستدامة:** الاستدامة يجب أن تضمن بالتعليم من خلال مستويات ثلاثة: الشهادات والبرامج التي تقدم بمراحل البكالوريوس والدراسات العليا، والمعرفة والتي يتميز بها التعليم غير النظامي من زيادة للمعرفة بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من خلال حلقات التعليم والمناقشات واللقاءات والمشاريع الرائدة لتوعية جميع الأفراد بضرورة الاستدامة وقضاياها عن التربية البيئية والتعليم غير الرسمي والاحتقالات التي تقام دورياً لتحفيز ذلك، وعدم الحاق الضرر بالأجيال القادمة.
- **البحث والمعرفة للاستدامة:** تتم التنمية المستدامة وفق توجيهات البحوث العلمية والمعرفية لذلك، وتزداد التنمية بزيادة البحوث الموجهة لها، ويعد خلق فرص اجتماعية وتعليمية أفضل أحد أهم المبادئ الأساسية التي تسعى التنمية للحصول عليها ونشرها بالمجتمعات، ويعد التعليم هو الضمان الاجتماعي الأساسي للتنمية ومؤشراتها المستدامة.
- **الاستدامة وحوكمة الشراكة المجتمعية:** تتحقق التنمية المستدامة مع تزايد الشراكة الاجتماعية نحو تحقيق التنمية المستدامة، ونقل كلما انصرف أفراد المجتمع الواحد بعيداً عن أهداف تنمية البيئة المستدامة التي يحتاجون إليها.
- **الاستدامة وإدارة الموارد:** تقوم التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية والبيئة المتاحة والاستهلاك الاجتماعي والاقتصادي لهذه الموارد، وتتحقق الاستدامة لهذه الموارد عند الإدارة المتوازنة التي تحقق التكافؤ والتساوي في الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع في استغلال هذه الموارد دون أى عوائق أو تمييز بغض النظر عن الجنس أو العرق أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره.

### تحديات التنمية المستدامة:

في سياق ما تقدم تعتبر التنمية المستدامة ضرورة لها أهداف يتطلب تحقيقها تضافر الجهود المؤسساتية والاجتماعية كافة داخل الدولة أو في إطار من العالمية، لتحقيق العيش الآمن للأجيال القادمة، إلا أنه توجد ثمة تحديات تمثل

عوائق في طريق تحقيق التنمية المستدامة يمكن تناولها فيما يلي (معجب أحمد، مرجع سابق، ٢٣٧-٢٥٦):

### ١-التحديات الاقتصادية:

لقد أدت المشاكل الاقتصادية المتتالية التي يمر بها النظام العالمي المعاصر إلى تفاقم وتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العديد من دول العالم النامي، بالإضافة إلى مشاكل عدم تحقيق الاستدامة، والتخلف وانخفاض مستوى معيشة السكان، وما أثمرت عنه تجارب النمو غير المستدام سواء في الدول الرأسمالية، أم الاشتراكية والنامية من أزمت، زادت من حالة البؤس البشري، وكذلك الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية للطاقة وغيرها. ومن أهم التحديات الاقتصادية للتنمية المستدامة:

- الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية: إن كل ما تحتويه الأرض من موارد طبيعية على سطحها، أو في باطنها إنما هي مسخرة من الله تعالى للإنسان؛ ليستفيد منها في تأمين ما يحتاج إليه. والعالم اليوم يؤمن بأن التنمية المستدامة مدخل يسمح بالتحسينات المستمرة في نوعية الحياة الحالية طالما تم استعمال الموارد الطبيعية عند أقل مستوى أو أقل كثافة، مما يسهم في ترك تخزين الموارد الطبيعية غير المتناقصة، وكذلك بقية الأصول على قدر من الكفاية للشعوب. فالبلدان العربية مثلاً تواجه أزمة حادة في مجال التنمية المستدامة تختلف حدتها من بلد إلى آخر، على الرغم مما حباها الله به من احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي وغيرها، إلا أنها جميعها تعاني وبدرجات متفاوتة من نقص حاد في الموارد الطبيعية الأخرى، في ظل ارتفاع معدلات نمو السكان والتركيز على برامج التصنيع السريع(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣، ٢٠٥).

- زيادة استهلاك الطاقة: تعتبر الطاقة حاجة إنسانية وضرورة للحياة اليومية، غير أن تزايد الطلب عليها يعد استجابة للتصنيع، والتمدن، والثراء المجتمعي، نجم عنه توزيع عالمي لاستهلاك الطاقة الأولية توزيعاً شديداً التفاوت. لذا فإن مستقبل استهلاك الطاقة المرتفع والمخاطر البيئية تثير القلق، وتندرج بعدة مهددات أهمها: التغير المناخي، تلوث هواء المدن الصناعية، تدمير البيئة، استخدام الطاقة النووية. وتلك المهددات تتطلب

تحولات وحلولاً جذرية تنموية وسياسية ومؤسسية لإعادة بناء القدرة الاستثمارية مع الاعتماد على الطاقة المتجددة كطاقة الرياح والشمس وغيرها؛ لأنها إمكانات هائلة غير مستثمرة، تمنح العالم مصادر طاقة أولية ضخمة كاملة ومستدامة.

- النمو الاقتصادي غير المستدام: لقد أدى النمو الاقتصادي إلى كثير من الأضرار على الإنسان والحيوان والنبات والبيئة، مما جعل البعض ينادي بالتنمية المستدامة كتوجه جديد يتطلب نمواً مستداماً طويل المدى. ومع ذلك، فإن التنمية المستدامة تسعى إلى ما هو أكثر من النمو، فهي تتطلب تغييراً في مضمون النمو؛ لكي يصبح أقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة، بل وتجعل آثاره أكثر إنصافاً. ومثل هذه الأمور مطلوبة في جميع الدول؛ لتحسين توزيع الدخل والتقليل من درجة التعرض للأزمات الاقتصادية.

لهذا فإن النمو الاقتصادي المستدام يعد شرطاً ضرورياً لخلق الظروف الملائمة للتنمية المستدامة، على أن يكون نوعياً تتوفر فيه المتطلبات النوعية للنمو الاقتصادي، وهي: توسيع قاعدة الدخل، حصول تنمية اجتماعية رصينة تتضمن عدالة التوزيع، حماية البيئة وتجديدها (باسل البيستاني، ٢٠٠٩، ٦٢).

إن التنمية المستدامة تتعامل مع إجراءات المحافظة على البيئة، وتركز على الجانب النوعي للحياة، ولكنها -أيضاً- لا تتجاهل الأبعاد والخصائص الكمية لها بالرغم من أنها تسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية، مما يجعل التنمية المستدامة أكثر عقلانية أو أكثر إنسانية في الحاضر والمستقبل (محمد عثمان وماجدة أحمد، ٢٠٠٧، ٨١). ويمكن التأكيد على أن النمو الاقتصادي المستدام يجب أن يكون نوعياً، وليس كمياً فقط؛ لأنه يسهم في القضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية، ويمنع من التدهور في البيئة، ويحقق التوازن والمحافظة في شتى المجالات.

- **عولمة الاقتصاد:** حظي موضوع عولمة الاقتصاد في السنوات الأخيرة باهتمام المفكرين في جميع أنحاء العالم بعد التطورات الاقتصادية السريعة المتلاحقة التي يشهدها عالم اليوم، مما أدى إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر تعقيداً أسهمت منظمة التجارة العالمية في زيادة تعقيده، مما جعله يتعرض إلى الكثير من النقد.

وإذا كانت العولمة تتيح فرصًا للتنمية المستدامة في مجالات التجارة، والاستثمار، وتدفقات رأس المال، والتقدم التكنولوجي، فإن العولمة الاقتصادية خطر محقق على التنمية المستدامة في العالم، وتحدد مظاهر هذه العولمة بأنها تتسبب في زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة بين الدول، وفيما بين طبقات الدولة الواحدة نفسها، كما أنها تتميز بتركيز الموارد والقوة في أيدي مجموعة قليلة، وتتسبب في التهميش والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيرها، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة استنزاف الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة، كما تعمل على إضعاف الاتفاقيات الدولية التي تُعنى بحماية البيئة ودعم التنمية وحقوق الإنسان (باتر محمد، مرجع سابق، ١٨٧).

وفي جانب آخر تشير التقديرات إلى أن قيمة الاستهلاك السنوي في الأسواق الناشئة ستصل بفعل العولمة إلى ٣٠ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥، وفي ذلك الحين ستبلغ حصة دول الجنوب ثلاثة أخماس من مليار أسرة تتقاضى أكثر من عشرين ألف دولار في السنة وهذه عقبة أمام تعميم فوائد النمو وتزيد من الفوارق الطبقيّة وتتسبب في الاضطراب السياسي والاجتماعي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ٤).

تلك الأمور وغيرها تحتم تغيير مسار العولمة الاقتصادية لتصبح أكثر رفقًا بالبيئة والتركيبية الاجتماعية للدول نظرًا لما تتسبب فيه من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة والتي تأخذ واحدًا، أو أكثر من الأشكال التالية: التبعية التجارية، وتبعية الاستثمار، والتبعية المالية.

## ٢-التحديات الاجتماعية:

إن التنمية الاجتماعية عملية مقصودة وموجهة نحو إشباع حاجات الإنسان، وتعتمد على توجيه التغيير الاجتماعي لكل عناصر المجتمع الفكرية والعلمية والعاطفية ونظم المجتمع وبنيته المادية نحو تلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمامهم لارضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل، لذا فإن أهم تحديات التنمية المستدامة في جانبها الاجتماعي ما يلي:

-الفقر: تشير التقديرات إلى أن حوالي ثلث السكان في ١٠٤ بلدان نامية، أي أكثر من ١.٥٧ مليار شخص يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، أي أكثر من ٣٠% من سكان تلك الدول(المرجع السابق، ١٦). وهذا يتجاوز تقديرات عدد

الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم، ومجموعهم ١.١٤ مليار في البلدان نفسها، ولكنه أقل من تقديرات الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم (المرجع السابق، ٣١).

ومن الخطوات العملية التي تتادي بها التنمية المستدامة للقضاء على الفقر: إعادة توزيع الدخل، وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق الزراعة المستدامة، وبرامج التنمية الريفية القائمة على المساعدة الذاتية وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاقتصادية والبرامج الاجتماعية، ومواجهة التحديات البيئية الحضرية، مثل: نوعية الهواء في المناطق الحضرية، وإدارة النفايات والنقل وغيرها.

- **العدالة الاجتماعية:** وتتجلى من وجهة نظر التنمية المستدامة في تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص، ولتحقيقها لابد من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار اشتراك جميع مكونات المجتمع في مختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحيث تكون متاحة للجميع. إن غياب العدالة في توزيع عوائد النمو والتنمية بين الدول على مستوى الكرة الأرضية والأقاليم داخل الدولة الواحدة تشكل المعضلة البيئية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تسعى التنمية المستدامة لمعالجتها وإيجاد آليات للتغلب عليها.

- **البطالة:** تعد مشكلة البطالة في مقدمة المشكلات التي تواجه المجتمعات المتقدمة والنامية وهي من أكبر التحديات للتنمية المستدامة، حيث اتسعت نسبة البطالة بين الشباب فبلغ المعدل الإجمالي لها في البلدان العربية ١٢% من القوى العاملة، وهو أقل بقليل من معدل البطالة الذي سجل في التسعينيات ولكنه يعادل مرتين تقريباً متوسط معدل البطالة في العالم في كلا الفترتين. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١، ٦١) وفي المقابل تتوقع منظمة العمل الدولية أن يتعرض ٤٣ مليون شخص خسروا وظائفهم خلال الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩م لبطالة طويلة الأمد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠، ٧٩).

وفي ضوء ذلك ومهما كانت جهود الدول كبيرة ومتنوعة، وفي ظل الاستخدام العالي للتكنولوجيا الرقمية فإن هذا يعني أن هناك استيعاباً أقل للأيدي العاملة، مما يوحي باستمرار مشكلة البطالة كعائق للتنمية المستدامة مما يحتم ضرورة وقفة عاجلة ومعالجة استثنائية كونها قضية وطنية وهم مجتمعي كبير يتطلب وضع الخطط الاستراتيجية اللازمة لتنمية مستدامة على كافة الأصعدة مع الاستعانة

بالجامعات وأبحاثها وتجويد مخرجاتها والتوازن بين الكم والكيف حتى يتم القضاء عليها.

- **الأمية:** وهي مشكلة معقدة وخطيرة، ترتبط بكثير من المشكلات الاقتصادية والسكانية والصحية، وأية جهود تبذل من أجلها إنما تبذل للتغلب على المشكلات الأخرى، فهي موزعة بين الذكور والإناث، وبين سكان المدن والريف، وبين الفئات العمرية لكلا الجنسين. وعلى الرغم من اختفاء الأمية في أقل من عدة من العالم، أو أنها أصبحت ذات معدلات منخفضة جداً، إلا أن واقع الأمية في الوطن العربي لازال مرتفعاً، حيث تشير الإحصائيات بوجود الأمية بين الشباب بما نسبته ٢١% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١، ٢٣).

كما تشير البيانات الإحصائية -حول واقع الأمية في الدول العربية أيضاً - إلى أن عدد الأميين لدى الفئات العمرية التي تزيد على ١٥ عاماً بلغ قرابة ٩٩.٥ مليون نسمة، أي ما نسبته ٢٧.٩%. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ٢٠٠). كما يشير تقرير المعرفة إلى أن معدل القراءة والكتابة للبالغين في أفريقيا بلغ ٥٩%، بينما في أمريكا اللاتينية ٨٧%، وفي جنوب آسيا ٦٠%، وفي أوروبا الغربية ٩٩% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩، ٢٣٦).

وبالتالي فإن محو الأمية يعد من العناصر الأساسية والضرورية لإحداث تنمية مستدامة وتغييرات جذرية في بُنى المجتمع والعلاقات البشرية، فبدون تربية الصغار ومحو أمية الكبار تبقى الموارد الطبيعية في المجتمعات المختلفة خامات جامدة، وتبقى الثروة البشرية، كما تبقى الموارد الطبيعية خامات معطلة وقوى كامنة من غير توظيف أو استثمار.

أي أن تحديات التنمية المستدامة في جانبها الاجتماعي، أثرها رجعي على التنمية والبيئة على حد سواء، لذلك يجب تضافر جهود الحكومات والجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني فيما بينها وكذلك التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة لتعزيز مبادرات ليس محو الأمية الأبجدية فحسب، وإنما الأمية الرقمية والوظيفية، بالإضافة إلى القضاء على الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك عبر الاستعانة بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لتمكين الأفراد وتسلحهم بمجموعة متكاملة من المهارات والخبرات للنجاح في

الأعمال الاقتصادية والنواحي الاجتماعية والوعي بكيفية التعامل مع البيئة ومواردها.

### ٣-التحديات البيئية:

أصبحت العلاقة بين البيئة والتنمية هي محور اهتمام كل دول العالم؛ لأن الإنسان في سعيه نحو البقاء والتنمية أحدث تغييراً بيئياً كبيراً لتأثير الأنشطة التي مارسها، والتي أدت إلى تدهور بيئي كبير انعكس على تدهور الحياة وتهديد مستقبل الإنسانية، الأمر الذي يحتم مواجهة التحديات بتنمية مستدامة قابلة للاستمرار لتلبية حاجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على العيش الكريم، لذا فإن مجمل تحديات التنمية المستدامة في المجال البيئي تتمثل في الآتي:

- **التلوث:** تعد مشكلة التلوث مشكلة كبرى تواجه التنمية المستدامة في جميع دول العالم، حيث عمل البشر على تلوث الهواء منذ أن تعلموا استخدام النار، إلا أن تلوث الهواء قد ازداد بسرعة منذ بداية النهضة الصناعية، وتزايد النشاطات الإنسانية الحديثة والمتعددة.

وتزداد مخاطر التلوث في الدول النامية في ظل التطلع إلى تنمية صناعية أكثر جدوى، مما يثير القلق والانشغال على حالة حجمه في ظل التوقعات بأن حاجة الإنسان ستضاعف ثلاث مرات مع حلول عام ٢٠٥٠، وسترتفع معها نسبة التلوث والغازات المسؤولة عن ارتفاع حرارة الجو وتغير المناخ، ناهيك عن أن نقل المواد الملوثة عبر مسافات طويلة يجعل ظاهرة التلوث أكثر توسعاً وانتشاراً، وهذا يزيد من تخط الدول النامية في المشاكل البيئية وانعدام البنية التحتية في ظل النقص الحالي في مجال التشريع القانوني الرادع وتراجع مستوى التربية والتعليم. مع الأخذ في الاعتبار أن أكثر الفئات حرماناً تتحمل العبء الأكبر من التدهور البيئي ولم يكن لها سبب فيه. لذا فإن الحد من مخاطر التلوث من وجهة نظر التنمية المستدامة توجب تبني استراتيجيات مناسبة لإدارة البيئة والتي يجب أن تتضمن استراتيجيات إدارة جودة الهواء وتخطيط استخدام الأرض وتخطيط النقل واستراتيجيات إدارة الطاقة وتفعيل التكنولوجيا النظيفة (جون وارين، ٢٠٠٠، ٥٠).

- **الإجهاد البيئي (اختلال التوازن البيئي):** كثيراً ما ينشأ تدهور البيئة نتيجة الزيادة السكانية وزيادة أنشطتهم، مما يزيد الطلب على الموارد وخدمات الرعاية

الصحية الأولية والتعليم والسكن والغذاء، فيؤدي بالتالي إلى ضغط على الاقتصاد والأرض، الأمر الذي يحد من أساليب الاستدامة، ويحد من خيارات الدول، وخاصة النامية منها.

وهذا يؤدي إلى اللجوء إلى ممارسات غير قابلة للاستدامة تجهد البيئة، كحرق الغابات وقطع الأشجار والرعي الجائر، كما أن التوسع في إنشاء الطرق والبنائيات والمصانع ومشاريع البنى التحتية الأخرى تسهم في إجهاد البيئة، بالإضافة إلى توسع الزراعة على سفوح المنحدرات، مما يزيد تعرية التربة في أقسام كثيرة من أراضي التلال لدى الشعوب النامية والمتقدمة على حد سواء، بالإضافة إلى زيادة استهلاك الموارد وتزايد التلوث والتصحّر الذي يتحول به الأراضي المنتجة الجافة وشبه الجافة إلى أراض غير منتجة اقتصادياً.

وللاستدامة أيضاً يجب المحافظة على الأصناف النباتية والحيوانية من الانقراض لحفظ التوازن البيئي، والذي تشير الإحصاءات إلى ارتفاعه، حيث بلغت نسبة الأنواع المهددة بالانقراض من تلك الكائنات في مناطق العالم بالنسبة المئوية من كل الأنواع ٩.٤% بينما بلغت في شرق آسيا ١٢.٥% وفي أوروبا وآسيا الوسطى ٩.٦% وفي جنوب آسيا ١٢.٥% بينما بلغت جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى ٧.٥% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣، ٢٠٠٥).

والحقيقة أن التنمية المستدامة لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية، مثل: المياه، والنفط، والغابات، وغيرها، ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد، وخاصة إذا كانت قابلة للنضوب أو غير متجددة، بل إن التنمية المستدامة تمنع تحميل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية.

كما تنادي التنمية المستدامة بمراعاة ضوابط النظام البيئي، وصونه لكي يصبح قادراً على الإنتاج والعطاء بالعمل على تخطيط استخدام الأرض ومعدلات استهلاك الموارد الطبيعية برشد وعقلانية، وتنادي أيضاً بتقييم الآثار البيئية لعمليات الصناعة والزراعة والتقنية وغيرها للمحافظة على التوازن بين الإنسان وبين طاقة النظم البيئية وقدرتها على التحمل وللاستفاد بها لما يحقق عمارة الأرض وتحقيق الخلافة فيها.

**شح المياه:** الماء هو أصل الحياة ومنشأها، فالإنسان والنبات والحيوان يرتبط

وجودهم بالماء، ولذا تعد التنمية المستدامة مستحيلة بدونها، بيد أنه يلاحظ زيادة الضغط على مصادر المياه، وقد أضحت مشكلة شح المياه وتلوثها الخطر الأكبر الذي يهدد الكثير من دول العالم، وهي بمثابة قنبلة تنموية موقوتة، وخاصة في الدول الشحيحة بالمياه، وتلك التي تعاني من التلوث المائي، مما يجعله الهاجس الأكثر إشكالية في القرن الحادي والعشرين. والجدير بالملاحظة أن ارتفاع استهلاك المياه بمعدلات تفوق معدلات الموارد المائية القابلة للتجديد من شأنه تعريض برامج التنمية المستدامة في البلدان العربية للخطر، حيث تشير التقديرات إلى أن العجز المائي أمر وارد في العالم العربي حيث من المتوقع أن يصل عدد الدول العربية التي تعاني من الفقر المائي بحلول عام ٢٠٢٥م إلى تسع عشرة دولة، وذلك نتيجة زيادة عدد السكان وتضاؤل نصيب الفرد من المياه إلى أقل من ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً، وهو المعدل الذي وضعته الأمم المتحدة لقياس مستوى الفقر المائي للدول (عنود القبندي، ٢٠١٠، ١٦).

من أجل ذلك فإن تحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية يحتم الوصول العادل للموارد المائية وتوزيعها بشكل يضمن الإنصاف والاستدامة ولا يؤدي إلى تدهور القاعدة المائية ولا إلى تلوث الموارد، وهذا ما يؤرق الدول النامية، ويحتاج الأمر إلى الكثير من الإبداعات التقنية والحلول الاقتصادية والسلوكية لتحقيق استخدام مستدام للموارد المائية.

#### ٤- التحديات السياسية:

من المعلوم أن للسياسة دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن الأوضاع والعلاقات والتغيرات السياسية العالمية والإقليمية والمحلية لها دور لا يمكن تجاهله، سواء من خلال الاهتمام والتخطيط الاستراتيجي للتنمية والبيئة ونشر الوعي بهما، أم بالاستخدام الرشيد للموارد والثروات لما يعود على الشعوب بالرفاهية المادية والمعنوية. ولعل من أبرز التحديات للتنمية المستدامة في الجانب السياسي ما يلي:

- مشاركة المجتمع المدني: إن واقع القرن الحادي والعشرين - بكل ما ينطوي عليه من مدركات ومعطيات - تجعل الحاجة قائمة وماسة لتبلور المجتمع المدني وبروزه أكثر من أي وقت مضى، ولاسيما في ظل الحاجة المتزايدة من التحديات التي تواجه البشرية على كافة الأصعدة، ومنها الصعيد التنموي الذي

يحتاج إلى الاستمرارية، ولحاجة التنمية المستدامة إلى قوى الدفع الذاتي والتي تضمن استمراريتها.

وقد تعددت النظرة للمجتمع المدني من حيث مفهومه، فهو يعني مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. لهذا فالمشاركة الاجتماعية هي خطوة مهمة للأفراد والجماعات والمجتمع والهيئات والمؤسسات تقوم على أساس إتاحة الفرصة للمواطنين وتشجيعهم للمساهمة في خدمة مجتمعهم، في كل ما يتصل ويؤثر في الحياة الاجتماعية بهدف إحداث تنمية المجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وبيئياً وفكرياً، لهذا قيل: إن المشاركة التي تحتاجها استراتيجية التنمية المستدامة لا تعني تدخل كل شخص، كما أنها ليست محو أي إرادة عليا، ولكنها تتضمن بناءات تنظيمية يشارك فيها الأفراد ويشعرون من خلالها بقيمتهم كأشخاص قادرين على تحديد مصائرهم (مريم أحمد وإحسان حفطي، ٢٠٠١، ٢٠٥).

إن جهود المجتمع المدني فيما يخص قضايا التنمية المستدامة تصب في قيمة وأهمية المشاركة المجتمعية الشعبية، واعتماد أسلوب التنمية من أسفل إلى أعلى، ابتداء من الأفراد والجماعات، مروراً بالمستوى المحلي والإقليمي في تحسين نوعية حياة السكان، والمحافظة على البيئة، وترشيد الاستهلاك والمحافظة على الموارد وتوعية الشعب، والمساواة بين المواطنين، وكيفية التوزيع السكاني في كافة المناطق بما يتناسب وخدمة الوطن في المجال التنموي واستخدام التقنية، وتشجيع البحث العلمي والتطوير وإدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية لخلق بيئة نظيفة، وصولاً إلى تحسين الخدمات والمرافق الصحية والتعليمية والإسكان والمواصلات للحد من التلوث والاعتماد على الموارد المتجددة وتطويرها وتحسينها باستمرار وعدم الاعتماد على غير المتجددة.

- **النمو السكاني:** تعد المشكلة السكانية من أهم التحديات التي تواجه دول العالم الثالث، وذلك في ظل التزايد السكاني، وخصوصاً في الوطن العربي الذي يتوقع أن يصل في سنة ٢٠٣٥ إلى ٥٤٨.٣٣ مليوناً بعد أن كان ٢٩٦.٦ مليوناً عام ٢٠٠٢.

وهذا من وجهة نظر التنمية المستدامة- تحد مستقبلي هام، ليس فقط للزيادة العددي، بل ما يترتب على ذلك في حركتهم وتوزيعهم ومهتهم والجوانب السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر في حياتهم، مما يحتم احتواء هذه الزيادة في خطط التنمية، الأمر الذي يتطلب إعدادها تعليمياً وتربوياً وصحياً لتسهم في عملية التنمية، وإلا فإن الزيادة السكانية ستكون عبئاً على التنمية وفائدتها محدودة. وبما أن التنمية المستدامة جوهرها الإنسان، فإنها تسعى للمواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية لضمان عيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، مما يستوجب التعاون الدولي وفهم أفضل للعلاقة بين السكان والبيئة في السنوات القادمة (زيد محمد، ٢٠٠٦، ٥٧).

- **الأمن:** يشكل الأمن بجميع أنواعه ركيزة مهمة للتنمية المستدامة، لما يترتب على فقدانه من جراء نشوب الحروب من آثار مدمرة، فالصراعات السياسية التي تقوم بين الدول بهدف السيطرة على الموارد الأولية، وإمدادات الطاقة، والأرض وأحواض الأنهار، والممرات البحرية، وغيرها من الموارد البيئية الأساسية، حيث تتفاقم هذه النزاعات مع ازدياد شح الموارد واشتداد التنافس عليها، فكل ذلك له آثار على المجتمعات الإنسانية وعلى البيئة والتنمية على حد سواء، مما يعيق حركة التنمية المستدامة. لذا فإن مواجهة تلك التحديات يعد ضرورة ملحة لدفع عجلة التنمية المستدامة مع البدء بإزالة مصادر النزاع البيئية المتزايدة. من أجل ذلك كله تعد الأواصر بين البيئة والتنمية والأمن أواصر معقدة تؤثر على التنمية المستدامة، فالإجهاد البيئي ليس السبب الوحيد للنزاعات والحروب داخل الدولة وخارجها، لكنه جزء مهم من جملة الأسباب المرتبطة بأي نزاع، وقد يكون عاملاً مساعداً فيها، كما يتفاعل الفقر والظلم وتدهور البيئة والنزاع بطرق معقدة وفعالة، ولعل تردي قاعدة الموارد الطبيعية وقدرتها على إعالة السكان من الأسباب التي تؤدي إلى فقدان الأمن وحدوث النزاع المسلح.

- **الحرية:** وهي ضرورة حياتية ومطلب مهم للتنمية المستدامة، فكم نحن بحاجة للحرية والشورى التي تزيد من الود والتفاهم والمشاركة والتوازن في تحمل التبعات القائمة على حرية الرأي والتعبير، التي تتيح أكبر مجموعة ممكنة من الخيارات أمام الفرد؛ ليستطيع المشاركة في تنمية مجتمعه، ويعبر عن رأيه واختيار ما يناسبه ويحقق رفايته، بعيداً عن التكتلات والاستئثار بالرأي

والاستبداد والصراع من أجل السيطرة وفرض المنطق أو الفكر المتصلب. ولأجل التنمية المستدامة، فإن الحرية تشمل -أيضاً- إلى حرية الانتخاب والترشيح، وحرية الصحافة والإعلام، وحرية النقد الهادف، وحرية البحث العلمي والإبداع والاختراع والابتكار، وغيرها من الأمور التي تتعلق بالمشاركة السياسية والتخطيط للتنمية المستدامة في جميع مجالاتها.

ومن جانب آخر، فإننا نحتاج لأن تصبح الحرية أسلوباً للممارسة في الحياة العامة، يركز على التسامح وأسلوب التعامل المرن الذي يقدر المواقف، ويعترف بالإمكانات، ويقدم النصح والإرشاد والتوجيه دون إفراط أو تفريط؛ لنتنتج جيلاً متسلحاً بالقيم التنموية، يحب الخير، ويؤمن بالتعايش السلمي، ويناهض التسلط والتشدد والإرهاب والعدوانية.

مستشعرين أن ضوابط وقيود الحرية في الإسلام مقرونة بعدم التعدي على حريات الآخرين، وأنها محدودة بحقوق غيره من الأفراد والعقائد وحقوق المجتمع، فهي تحمي حريات وحرمان الآخرين، وتحمي الأمن الداخلي والخارجي والمقومات الأساسية للمجتمع (سالم البهنساوي، ٢٠٠٤، ٤٨).

وهكذا نخلص إلى أن الأمن والأمان، فضلاً عن الحرية والاستقرار والعدالة الاجتماعية متطلبات أساسية للسير بخطى واثقة نحو التنمية المستدامة في هذا المجال وغيره من مجالات التنمية المستدامة.

##### ٥-التحديات التقنية:

قفز العلم والتقنية خطوات متقدمة في العقود الأخيرة، فالثورة التقنية والمعلوماتية تحمل العديد من الفرص والتحديات، وخاصة في الدول النامية الساعية إلى صياغة استراتيجيات تنموية مستدامة تنهض بواقعها حيث اللاتكافؤ في القدرات التقنية وقوى الإنتاج والتفاوت في امتلاك المعرفة وأدواتها، لهذا فإن من تحديات التنمية المستدامة في المجال التقني ما يلي:

- **الفجوة الرقمية:** رغم حداثة مصطلح الفجوة الرقمية، إلا أنه يعبر عن الفوارق المعلوماتية بين العالم المتقدم والعالم النامي. ويعتبره البعض مصطلحاً لدورة اكتساب المعرفة بمهامها الأربع: النفاذ إلى مصادر المعرفة، واستيعاب المعرفة، وتوظيف المعرفة القائمة، وتوليد المعرفة الجديدة (نبيل علي ونادية حجازي، ٢٠٠٥، ٢٦).

ولعل من أبرز المؤشرات المرتبطة بالفجوة الرقمية، والتي يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة، على سبيل المثال الإنفاق العام على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. والذي يشير إلى الفرق الكبير في حجم الإنفاق العام على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول المتقدمة، حيث تتفرد السويد بصدارة العالم، ثم اليابان وكوريا وبقية الدول، كما يبين حجم الإنفاق القليل جداً على البحث العلمي لدى الدول العربية والإسلامية والأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة الاستثمار في رأس المال البشري، وعلى فاعليته في تحقيق الأهداف الإنمائية المنشودة للتنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣، ١٩٨).

- **نقل التكنولوجيا:** لقد حظي نقل التكنولوجيا في العقود الأخيرة باهتمام كثير من الدول للحاق بركب الحضارة المعاصرة، ويجمع المهتمون بالتنمية التكنولوجية على أن عملية نقل التكنولوجيا للدول النامية، أو التي تفتقر إلى التكنولوجيا لا تكون ناجحة إلا بقدر ما يتحول النقل الأفقي فيها للتكنولوجيا إلى نقل رأسي، أو بقدر ما تتحول هذه العملية إلى عملية دمج وتوطين وتطوير وتطوير وإبداع في البيئة المحلية.

**وهناك قنوات عديدة لنقل التكنولوجيا، أهمها:** المشروعات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في الدول النامية، وعن طريق العقول والأفراد الأجانب، كالباحثين والخبراء، والمعارض العالمية للسلع الرأسمالية والاستهلاكية، والدوريات العلمية المتخصصة، والتقارير، والمطبوعات، بالإضافة إلى الابتعاث من خلال الدراسة والتدريب وغيرها من الوسائل.

- **التكنولوجيا النظيفة:** إذا كانت الفجوة الرقمية ونقل التكنولوجيا تعد عائق في سبيل التنمية المستدامة، فإنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هناك مشكلات تنجم عن تزايد كمية النفايات ودرجة سميتها، حيث فاقت قدرتنا على إدارة التلوث البيئي باستخدام تكنولوجيا معالجة النفايات والتخلص منها، مما يحتم التوقف عن الإضرار بالبيئة لمحاولة إصلاح الأوضاع التنموية والبيئية حتى لا تستمر أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تدهور مضطرد. والحقيقة أن الوصول للتكنولوجيا النظيفة لخدمة أغراض التنمية المستدامة يتطلب:

§ تنمية القاعدة الإنتاجية للمجتمع على أسس متوازنة عن طريق التطبيق الاقتصادي للمعرفة التكنولوجية المتنامية.

§ البحث العلمي الذي سيزودنا بمعارف يمكن تحويلها إلى أساليب إنتاج مروراً بمجموعة واسعة من النشاطات التكنولوجية والتنظيمية والإنتاجية.

§ التعليم والتدريب وتكوين المهارات والاستخدام المثمر للقدرات. ويفضل تبني التكنولوجيا النظيفة والتي لها أثرها الفاعل على التنمية المستدامة لتأثيرها الكبير على البيئة، حيث من شأنها أن تتمخض عن بدائل أنظف من العديد من العمليات التي تتطوي على الهدر للمنتجات التي تسبب التلوث، بل يمكن للتقنيات الجديدة معالجة النفايات الصلبة والسائلة والمساعدة على حل المعضلة الملحة للمخاطر التي تصاحب التخلص من النفايات. ولكل دولة دور قوي في نجاح تلك الأمور كونها المسؤولة عن تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية.

#### ٦-التحديات الثقافية:

تعد الثقافة محوراً أساسياً في المسار التنموي، حيث من الصعوبة بمكان أن نتصور مساراً تنموياً ناجحاً دون مضمون ثقافي مميز، بل إنها من أنجح الوسائل التي تعمل وباستمرار على بناء جوانب مهمة في تنمية الأجيال تنمية مستدامة لكل ما يؤهلهم ليكونوا أعضاء فاعلين ومشاركين في بناء مستقبل أمتهم، ولعل أبرز تحديات التنمية المستدامة في الجانب الثقافي ما يأتي:

- غزو العولمة الثقافية: موضوع الغزو الثقافي موضوع قديم، لكنه يتجدد حيث اتساع الأخطار وتفاقمها، خاصة مع دخول العالم عصر ثورة الاتصالات، من الدول المتقدمة التي تملك زمام أدوات الهيمنة الثقافية، وعلى مفاتيح عالم الغد من العقول الإلكترونية التي أخذت تدخل مباشرة في شتى الميادين. لذا فإن ثقافة العولمة جعلت الأبواب مشرعة لكل ثقافات الأرض بقاراتها ومجتمعاتها وعاداتها وتقاليدها، واخترقت كل الخصوصيات الاجتماعية والذاتية، بل غيرت الكثير من المعارف والقيم التي كانت من المسلمات، وهذا يبرهن على أن العولمة المعاصرة مرتكزة على علم خالٍ من الأهداف المضمونة بالقيم الفكرية والأخلاق العملية، فنجد علماءً صناعياً غير مبالٍ بالبيئة العالمية، وعلماءً عسكرياً يضع قيمة الإنسان في آخر اهتماماته، وعلماءً رقمياً تكنولوجياً أفقد البشرية الاجتماعية خصوصيتها وذاتيتها، مما يجعل تلك العلوم تتراكم في بوتقة مادية تحيل الإنسان إلى آلة مجردة خاوية من القيم المعنوية.

تلك الأمور وغيرها تضع أمام الجامعات والمفكرين والمعنيين في العالم العربي والإسلامي تحديات نوعية جديدة، بالإضافة إلى المعوقات التقليدية والطبيعية القائمة في وجه مساعي وخطط التنمية المستدامة والمأمول منهم أن يقوموا بدور فاعل للمحافظة على التوازن المطلوب بين ثقافة وأخلاقيات المستقبل المعولمة والخصوصية الدينية لشعوبهم ومجتمعاتهم، وهذه عملية ليست باليسيرة وتحتاج إلى وقت وانتقاء وتوفيق في الاختيار.

أخذين في الاعتبار أن التنمية الثقافية تهدف قبل كل شيء إلى بناء الإنسان معنوياً، ومن هذا الهدف تتبلور الأهداف الثانوية، بالإضافة إلى أن التنمية الثقافية تهدف إلى إثراء الوجدان العربي بالقيم الروحية والتقاليد الأصلية ومحو الأمية الثقافية وبناء المواطن المستنير الذي يبذل ويبتكر ويسهم في بناء الدولة العصرية.

- **التحدي المعرفي المعلوماتي:** لقد أدت الثورة المعرفية والتكنولوجية إلى ظهور ما يسمى بمجتمع المعلومات. لهذا فإن جانباً مهماً من إشكالية التنمية يمكن النظر إليه من منظور معرفي معلوماتي؛ لأن من معطيات هذا المنظور متابعة المستجدات في كل حقول العلم والمعرفة. ويمكن القول إن كل اختراع تكنولوجي له دور في الثقافة المجتمعية أي أنه يحدث أثراً في تفكير وقيم وسلوك من يتعامل معه، أو يستخدمه.

وفي جانب آخر، فإنه لا بد من أن نستخدم قدراً معيناً من الموارد الطبيعية المعروفة في عصرنا الحاضر لخلق المزيد من الثروة والمعرفة، خاصة وأن المعرفة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المهارات والقدرات التي يتمتع بها كثير من الناس في أرجاء العالم، وتنتقل إلى الأجيال القادمة، بل تعد مورداً لا ينفذ بالاستخدام المكثف لصالح البشر في العصر الحالي (جون وارين، مرجع سابق، ١٦٦).

فالأساس في التنمية البشرية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر أماناً، وأن يمارسوا مواهبهم، ويرتقوا بقدراتهم وتحقيق ثقافة الاستدامة.

إن المدخل الثقافي للاستدامة يبحث في استقرار الأنظمة الاجتماعية والثقافية ومن ضمنها تقليل الصراعات المدمرة، كالفقر، وعدم المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية. لهذا فإن المحافظة على التنوع الثقافي عبر الكون

والاستعمال الأفضل للمعرفة المتعلقة بتطبيقات مستدامة يجب أن تتحقق في أرض الواقع (محمد صالح تركي، مرجع سابق، ٣٦٠).

لذا فالتنمية المستدامة تستدعي رفع التناقض بين اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، فالاقتصاد المعرفة هو اقتصاد رأسمالي يخدم المصلحة الخاصة، أما مجتمع المعرفة فإنه عملية اجتماعية شاملة تستهدف المصلحة العامة. وهذا يوجب توجيه النظم والمؤسسات الاجتماعية بما فيها النظم التربوية لخدمة الهدفين معاً في سياسات متكاملة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١، ١٩).

#### ٧-التحديات التربوية والتعليمية:

تعد التربية والتعليم من الأولويات التي يحتاجها الإنسان، وهما القاعدة المهمة لبناء التنمية الإنسانية في الدول. لاسيما في هذا العصر الذي يتميز بالثورة المعرفية والمعلوماتية، فالعلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة هي علاقة تلازمية ما دام التعليم يعد الكوادر البشرية، أو رأس المال البشري للنهوض بالتنمية، ولعلنا نستعرض في هذا السياق تحديات التنمية المستدامة في مجال التربية والتعليم ومنها:

- الإنفاق على التعليم: يعتبر الإنفاق على التعليم استثماراً في الإنسان، ليكون رأس المال البشري، وذلك لما للبشر من دور في معادلة التنمية، وقد استندت النظرة إلى التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة بزيادة الإنفاق عليه لتحقيقه عدد من المزايا، من أهمها:

- يزيد من القدرة الإنتاجية للفرد، ومن ثم مقدرته على توليد الدخل.
- يزيد من إنتاجية المجتمع، فيرتفع الدخل القومي، وتتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.
- يعد التعليم الكوادر المؤهلة المدربة لقيادة مسيرة التنمية، ويتعهدا بالرعاية والتوجيه.
- ينمي قدرة الفرد على البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي.
- تهيئة المواطن الأكثر وعياً بحقوقه وواجباته والمتكيف مع التغير والحراك الاجتماعي.

• تطوير الاتجاهات الإيجابية لدى الفرد نحو القضايا التنموية الرئيسية، مثل: (التربية الأسرية، البيئية، السكانية) (فاروق عبده، ٢٠٠٥، ١٤٧).

- هجرة العقول: يميل الإنسان بطبعه إلى الاستقرار في الأرض التي نشأ وترعرع فيها، طالما كانت الحياة فيها ملائمة، بيد أنه قد يهاجر ليجد الحياة الأفضل لكي ينعم بالحرية الشخصية والحرية الفكرية ضمن مجتمع يتكيف فيه ومعه. وتشير البيانات إلى أن هجرة العقول والمهارات العربية هي أعلى المعدلات العالمية، حيث إن ٤٥% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم بعد حصولهم على الشهادات الجامعية، كما تشير الإحصائيات إلى أن ٣٤% من الأطباء الأكفاء في بريطانيا من العرب، وأن الوطن العربي يسهم بما نسبته ٣١% من هجرة كفاءات الدول النامية إلى الغرب بما في ذلك ٥٠% من الأطباء، و٢٣% من المهندسين، و١٥% من العلماء، ولعل من أهم أسباب هذا النزيف هو عدم وجود البيئة الفكرية العربية الملائمة للإبداع واحتواء المبدعين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ١٨٨).

وبما أن العقول المفكرة المهاجرة تعد كفاءة علمية نادرة، فإن دورها يتضح في التنمية عموماً، والتنمية المستدامة من خلال الأمور التالية:

. إجراء البحوث العلمية النظرية والتطبيقية العفوية منها، أو الموجهة.

. مساعدة المخططين التمويين على تنفيذ الخطة الموضوعية وتقديم الحلول العلمية لتفاصيلها.

. المساهمة في التقييم المستمر لتنفيذ الخطة التنموية وتصحيح مسارها عند الحاجة.

. المساهمة في إحداث التطوير المرغوب على كافة الأصعدة صناعياً وزراعياً وبيئياً وتكنولوجياً.

وهنا تقع المسؤولية على مؤسسات التربية والتعليم عامة والجامعات على وجه الخصوص في احتواء ورعاية وتشجيع تلك العقول، كما تأتي مهمة الأسرة والمجتمع والدولة بمؤسساتها لتهيئة المناخ المناسب لإطلاق قدراتهم ومواهبهم مع توفير كل سبل الراحة المادية والمعنوية لهم لمنع هجرة العقول والاستفادة منها في التنمية المستدامة.

- تراجع المستوى التعليمي: يعتبر المستوى التعليمي لأي نظام تربوي قضية محورية تشغل بال الدول والمخططين والعاملين في الحقل التعليمي، خاصة إذا

لوحظ أن هناك تندياً كبيراً في هذا المستوى في ظل الرغبة الجامحة من القائمين على التعليم ومن هم خارجه على الجودة والتعليم المناسب. ولعل من أهم مظاهر تراجع مستوى التعليم ومنه الجامعي في الوطن العربي ما يلي:

. قصور التعليم عن أداء دوره التنموي في المجالات المختلفة.  
 . الانفصام بين التعليم والعمالة والتنمية، بحيث تجري العملية التعليمية بمعزل عن احتياجات سوق العمل.  
 . إخفاق العملية التعليمية في تربية النشء على الالتزام بالمصلحة العامة والتفكير العلمي وتحقيق التوازن الإيجابي بين العمل الجماعي والتميز الشخصي.  
 ويشير تقرير المعرفة العربي ٢٠٠٩م أنه على الرغم من أن الدول العربية قد أنفقت ٥% من ناتجها المحلي الإجمالي، و ٢٠% من ميزانيات حكوماتها على التعليم خلال الأربعين عاماً الأخيرة، إلا أن العديد من نواحي العجز ظلت قائمة. ففي الجانب الكمي مازال ثلث السكان الكبار فيها عاجزين عن القراءة والكتابة، ويوجد ما يقارب تسعة ملايين طفل في عمر المدرسة الابتدائية خارج المدرسة، ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب؛ أهمها: أن التعليم والتأهيل لم يتماشيا من حيث النوع والكم مع الاحتياجات التنموية الملحة، كما أن الثروة البشرية الناتجة عن التعليم لم تستثمر بالشكل المطلوب في خدمة المجتمع (المرجع السابق، ١٩).  
 وهذا يعيق حركة التنمية المستدامة في جوانبها المتعددة؛ لأنها تنادي بالنمو المستدام المتوازن في الجوانب الكمية والنوعية. بيد أن الزيادة الكبيرة في معدلات الالتحاق بالمدارس في الأعوام الأخيرة ستعمل على تخفيض نسبة الذين هم فوق سن ١٥ سنة ولم يحصلوا على تعليم نظامي من ١٢% في عام ٢٠١٠م إلى ٣% من مجموع سكان العالم في عام ٢٠٥٠. وسترتفع نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي والتعليم العالي إلى ٦٤% في عام ٢٠٥٠، بعد أن كانت ٤٤% في عام ٢٠١٠ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣، ١٧).

وخلاصة القول فإن الاستدامة في المجال التربوي والتعليمي تتضح في أمرين:

**الأول:** قدرة المنظومة التربوية في أي بلد على أن تتضمن مخرجات قادرة على الاستمرار في التعليم والتأهيل ذاتياً في إطار مؤسسات تعليمية لتنمية

كفاياتها بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل ومستوعبة لما تطرحه المعرفة الإنسانية من جديد. **الثاني:** قدرة المنظومة التربوية في أي بلد أن تتضمن مخرجات ممزوجة بروح المبادرة؛ لتبحث من ذاتها في سوق المناهج والأفكار والأدوات والآليات عما يمكن أن يساعدها على الاستمرار في إبداعها.

### سبل مواجهة التحديات:

إن مواجهة التحديات التي أفرزتها التغييرات والتحولت الاقتصادية العالمية تستدعي تبني برنامج عمل، يتضمن القيام ببعض الإجراءات الفعلية، وفي محاور عديدة، من شأنها أن تخلق المناخ المناسب الذي يفتح الآفاق الراحبية أمام التنمية في الوطن العربي عامة ومصر خاصة، وتتمثل هذه المحاور بالآتي (نوزاد عبدالرحمن، ٢٠٠٦، ٢-٢٣):

#### ١- تعزيز القدرة التنافسية العربية:

يمكن للدول العربية أن تمارس دوراً محسوساً ومهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال قيامها بمجموعة من الإجراءات التي تعزز من القدرة التنافسية العربية الأساسية في ظل التغييرات الاقتصادية العالمية المعاصرة، وتتمثل هذه الإجراءات بالآتي:

- تغيير طريقة الاستثمار في المستقبل: التركيز المكثف على الاستثمار في رأس المال الاجتماعي المعرفي بالمعنى الشمولي لهذا المصطلح.
- تغيير طريقة تعامل القطاع العام مع القطاع الخاص: التشديد على تنمية القطاعات الاستراتيجية، ومجموعة الشركات الاستراتيجية والمبادرات الجماعية والتعاون الإقليمي، والمهم من هذا كله هو إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الشعبية في مجالات التنمية المختلفة.
- تغيير إدارة الاقتصاد: التشديد على بناء أنظمة قوية ومرنة لخلق اقتصاد قابل للتكيف وقادر على تحديد الربحين.
- تغيير بنية البيروقراطية: التشديد على الفعالية والاستحقاق والخبرة والمسئولية والشفافية.
- تغيير ميزان القوى بين القطاع العام والمجتمع المدني: التشديد على موازنة وتعزيز المؤسسات التي تلعب دور الوسيط بين الدولة والمواطنين، وتقوية الممارسات الديمقراطية التي تسمح للبلدان الصناعية بتحقيق استفادتها وتقدمها.

- بناء البنية التحتية الضرورية بكافة أشكالها.

## ٢- تنمية أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يعد نضج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرادف لقدرة الدولة على تطوير أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإفادة من المنافع الاقتصادية. وبهدف مواجهة التحديات التي تواجه إنماء أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن العربي لابد من تبني مجموعة من السياسات من أهمها ما يلي:

- وضع خطة واضحة وشاملة لتطوير تكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.
- سن أنظمة وقوانين في ميدان الاتصالات لتشجيع المنافسة عن طريق تنظيم قطاع الاتصالات وتحريره وخصخصته.
- السعي من أجل توافر الأجهزة لدى الأفراد والشركات والقطاع العام، ووضع برامج تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لتحسين قابلية اللاعبين في السوق للاستفادة من منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- اقتراح الاستراتيجيات الملائمة للحكومات لتوفير الخدمات الحكومية الإلكترونية.
- غلق الفجوة الرقمية عن طريق اتخاذ مبادرات إيجابية وسط فئات المجتمع الأقل إقبالاً على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعزيز التوعية الإلكترونية في مجتمع المعلومات.
- حفز الخدمات عبر الإنترنت من خلال تطبيق الحكومات استراتيجيات وسياسات ترمي إلى زيادة معدلات استخدام الإنترنت لدى الأفراد والشركات والحكومات.
- تشجيع الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التدريب وبرامج التوعية والتنقيف وبناء الثقة.
- تضمين مناهج التعليم المعرفة والمهارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## ٣- بناء رأس المال البشري المؤهل:

تعد الحاجة إلى تكوين كوادر بشرية منتجة ومؤسسات عمل تمكنها من دعم دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحدة من أبرز التحديات التي تواجه

- الوطن العربي في سعيه إلى التقليل من الفجوة التنموية التي تفصله عن العالم المتقدم. إن بناء رأس مال بشري ذي نوعية جيدة يستدعي القيام بما يلي:
- النشر الكامل للتعليم الأساسي، مع إطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنوات على الأقل، وتوسعة نطاق التعليم بعد الأساسي باطراد.
  - استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة، فائق المرونة ودائب التطور بهدف المكافحة الفعالة للأمية الأبجدية والثقافية من جانب، وتحقيقاً لمبدأ التعلم مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي من جانب آخر.
  - إيجاد وسائل داخل مراحل التعليم كافة تكفل ترقية نوعية التعليم، بما يؤدي إلى تبلور مسار الحداثة والتميز والإبداع كمدخل للإمساك بناصية المعرفة والتكنولوجيا الأحدث في الأقطار العربية.
  - ضرورة تعظيم التعليم العام بالمهارات العملية والنشاطات التصنيعية والإنتاجية للمساهمة في تنمية الاتجاهات الإيجابية السليمة نحو العمل لدى الأفراد، واعتبار العنصر المهني في التعليم العام أحد الاحتياجات التدريبية للمواطن.
  - رفع مستويات المهارات (التعلم من خلال التنفيذ، التخلي عن المشاريع المنعزلة وتطبيق برامج تدريب جماهيرية وقابلة جداً للاستيعاب) كما يجب أن يتم التشديد هنا على بناء القدرات الإنتاجية الداخلية التي يمكنها أن تستوعب المهارات العربية وتدريبها في أماكن العمل والمدارس وفي كل مكان.

#### ٤-تقوية وتفعيل منظومة البحث والتطوير:

كانت العناصر الملموسة مثل رأس المال، العمل، الموارد الطبيعية هي القوة الدافعة خلف التنمية الاقتصادية خلال القرن العشرين، ولكن في القرن الحادي والعشرين تمنح العناصر غير الملموسة أو ما يطلق عليه الاقتصاديون بمعامل تقدم المعرفة والمتمثل بالمعلومات والإبداع حداً تنافسياً.

وأثبتت التجارب التنموية الخلاقة في اليابان وكوريا الجنوبية أن الدول التي تولي اهتماماً متصاعداً بمنظومة البحث والتطوير هي التي تستطيع أن تخلق المعجزات الاقتصادية وبفترات زمنية قياسية، لذا فإن السبيل الأمثل لبلوغ التنمية العربية غايتها يتجسد بتقوية منظومة البحث والتطوير العربية التي لا زالت ضعيفة

وغير قادرة على تحقيق التفاعل الخلاق بين المؤسسات والمراكز البحثية وقطاع الاقتصاد المختلفة.

وبهدف تقوية منظومة البحث والتطوير في الأقطار العربية كي تأخذ دورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية لابد من تبني الإجراءات التالية:

- توفير البيئة الملائمة للابتكار والإبداع من خلال التفاعل المباشر بين الدولة والقطاع الإنتاجي والمراكز البحثية.
- إعادة هيكلة نظام التطوير التكنولوجي الوطني بحيث يأخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية للتطوير كافة.
- رفع مستوى التمويل المخصص للبحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.
- تشجيع القطاع الخاص على الإنفاق على البحث والتطوير بتقديم الحوافز كإعفاءات الضريبة أو استخدام ضرائب المبيعات المجبرة للبحث العملي والتطوير التكنولوجي.
- تشجيع أسلوب التعاقد بين مؤسسات البحوث العلمية والتكنولوجية، والجهات المستفيدة بوصفها إحدى الوسائل الناجحة في تنشيط حركة البحث العلمي والتطوير العربية ودعمها.
- إعطاء الأسبقية في مجال البحث والتطوير للمشكلات الحادة التي تواجه الوطن العربي، وتستدعي المواجهة السريعة لها، كمشكلات نقص المياه وتدهور الموارد الأرضية والغابات، وانخفاض الأداء الاقتصادي والفقر.

#### ٥- خلق المناخ الاستثماري الجاذب:

بالرغم من أن الوطن العربي يمتلك ثروات تجعله من أغنى بقاع المعمورة سواء من حيث الموارد البشرية أم الموارد الطبيعية، مما يجعل منه بؤرة استقطاب للفرص الاستثمارية، غير أن أداء الاقتصاديات العربية لم يكن متناسباً مع هذه الطاقات، كما أن حصة الوطن العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي لم يتخطى ١%. ويمكن تفسير هذا الواقع بعدم ملائمة المناخ الاستثماري العربي، وغياب الفرصة الاستثمارية الجاذبة. لذا فإن جعل البيئة العربية جاذبة للاستثمارات الأجنبية والعربية يستدعي من الأقطار العربية أن تقوم

بإجراءات حاسمة لتحسين المناخ الاستثماري فيها، وهذا يتحقق من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- خلق وكالات تصنيف إقليمية.
  - وضع المعايير القياسية الإقليمية، وتحديد الحد الأدنى من متطلبات الملكية الفكرية.
  - تسهيل حركة تدفقات رؤوس الأموال، إلى جانب إحداث الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية.
  - توفير البنية الأساسية، والتشريعات القانونية والتنظيمية الملائمة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية والعربية.
  - الاهتمام بتقديم الأساليب المبتكرة ونقل المعرفة التكنولوجية.
  - منح فرص متكافئة للمستثمرين المحليين والعالميين (حيث إن صغر المساحة الممنوحة للمنافسة تقتل فرص الإبداع والابتكار.
- ٦- تكثيف التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية:**

إن تكثيف التعاون الاقتصادي العربي بشكل يوصل إلى درجة عالية من الاندماج الاقتصادي يستدعي تبني برنامج عملي يقوم على تبني الإجراءات التالية:

- تعزيز الاتجاه صوب تقارب النظم الاقتصادية نحو هدف مشترك يتمثل في تحرير الأسواق الداخلية وتشجيع القطاع الخاص، وتعزيز المسؤوليات الاجتماعية والتنظيمية للدولة.
- تعزيز السياسات التنموية المرتكزة على الانفتاح نحو أسواق التصدير شريطة برمجة هذا الانفتاح من خال أسبقية الالتزام باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية بالنسبة للأقطار العربية، وبهدف إنشاء السوق المشتركة والاتحاد الجمركي الكامل بين جميع الأقطار العربية.
- إنشاء صندوق مالي للتعويض والمساعدات الفنية لمساعدة المنشآت الإنتاجية المتأثرة بتحرير الأسواق تنفيذًا للالتزامات الناتجة عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية.
- إنشاء إدارة متخصصة مزودة بالكفاءات الفنية وذات صلاحيات رفيعة وواسعة في شؤون منطقة التجارة الحرة في كل بلد عربي، وجعل هذه الإدارة

هي المسؤولة عن السياسات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية أو أي اتفاقات متعلقة بها.

- قيام مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في الشأن الاقتصادي مثل اتحاد المستثمرين، ومنتدى سيدات الأعمال بممارسة دورها في التوعية والتثقيف بأهمية التعاون الاقتصادي العربي.
- النظر في جميع القوانين والأنظمة التجارية والاقتصادية والمالية ذات العلاقة بحركات المنتجات والخدمات والعلاقات المشتركة بين مواطني الأقطار العربية بقصد التقريب وتحقيق التجانس بين تلك القوانين والأنظمة.
- السعي لتوحيد أسواق المال العربية بما يسهل استيعابها للمدخرات المتعددة المنشأ في الأقطار العربية، وتوظيف هذه المدخرات في الشركات العربية أو في السندات الصادرة على أساس عربي غير قطري (طاهر حمدي، ٢٠٠١، ١٣-١٥).

وختاماً يمكن القول إن مواجهة التغييرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على التنمية العربية، هي مسألة ممكنة إذا ما أبدت الدول الغربية استعداداً للتعاون مع القيادات السياسية والاقتصادية في الأقطار العربية، ودعم مبادرات التغيير والتطوير فيها.

### قضايا التنمية المستدامة:

في ضوء ما تم تناوله من أدبيات نظرية تتعلق بمتغيرات الدراسة الراهنة، وما تضمنته نتائج الدراسات السابقة، مثل (أحمد زايد وآخرون، ٢٠١٠) و(وليد محمود، ٢٠٠٨). وقد أسفرت عملية المراجعة والتحليل عن التوصل للقضايا الآتية وتقسيمها وفقاً للأبعاد على النحو التالي:

#### • البعد الأول - الاجتماعي الثقافي:

- صنع القرارات التنموية. - العدالة أو الإنصاف والمساواة (تكافؤ الفرص).
- تحسين الفرص التعليمية - تحسين الفرص الصحية.
- التنوع الثقافي. - التنوع الثقافي.
- تطوير الذات. - التعلم الذاتي.
- ضبط الأخلاق والقيمي. - الحل للمشكلات.
- الهوية الثقافية. - المسؤولية والفردية.

- تعزيز الدافعية نحو التعلم الفعال.
- تعزيز بناء القدرات، وتشمل: (تنمية القدرات التطويرية و الخبرات الذاتية/ التواصل الاجتماعي المهني) (الجدية - الالتزام- التسامح- الدقة والنظام) // العمل الفريقي / الرضا الوظيفي/ نوعية الأداء (التنوع - الحداثة ).
- التمكين الأكاديمي: ويشمل: (تنوع مصادر المعرفة والثقافة في مجال التخصص، الدراسات التكميلية في مجال التخصص/ التدريب /الابتعاث للخارج).

#### ● البعد الثاني - التكنولوجي:

- التعلم الإلكتروني. - استخدام البرمجيات.
- الوسائط المتعددة المناسبة.
- المواد التعليمية المحوسبة كالمشغلات الحاسوبية وشرائح ال PowerPoint وإنتاج مواد وبرمجيات متصلة بالموضوعات.

#### ● البعد الثالث - الإداري:

- التمكين الإداري. - الإشراف التربوي.
- القيادة. - المشاركة.
- الدافعية نحو التدريب والتطوير.

#### ● البعد الرابع - السياسي:

- المواطنة والانتماء والولاء. - السلام والأمن البشرى.
- احترام الاختلافات وأوجه التنوع. - التواصل مع المجتمع المحلي.
- المشكلات المجتمعية والسياسية السائدة. - المعرفة السياسية.
- المشاركة السياسية. - مهارات الحوار والنقد البناء.
- التسامح وقبول الآخر. - اتخاذ القرارات.

#### ● البعد الخامس - الصحي:

- مهارات التربية الصحية وتعزيز الصحى. - التلوث الغذائى
- الصحة والغذاء. - الأمراض المتوطنة والمعدية.
- العقاقير والمخدرات وأضرارها. - التربية الجنسية.
- الإسعافات الأولية. - المخلفات والنفايات.

#### ● البعد السادس - البيئى:

- المواطنة البيئية. - التلوث البيئى.
- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة - استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

-مخاطر الظواهر الطبيعية.

-حماية المجتمع من الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.

#### • البعد السابع - الاقتصادي:

-صنع القرارات.	-استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع والقابلية للتطبيق.
-تحسين الفرص.	-زيادة الأمن الاقتصادي وفرص الدخل للفقراء والمهمشين.
-تعليم وتمكين المرأة.	-التطوير المؤسسي.

-زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل.

#### مفهوم البحث التربوي:

يعرف البحث التربوي بأنه: دراسة تطبيقية يقوم بها الباحثون العاملون في مجال العمل المدرسي؛ للتحقق من اكتسابهم لواحدة من الكفايات الأساسية الضرورية؛ لإجادة تأدية عملهم (سامي ملحم، ٢٠٠٠، ٧).

أو نشاط يستخدم المنهج العلمي في دراسة الظواهر التربوية في إطارها المجتمعي؛ بقصد حل المشكلات التعليمية، وتطوير الواقع التربوي نحو الأفضل بما يزيد من إسهام التعليم في تلبية متطلبات التنمية البشرية وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع (محمود عبدالمجيد وصهيب كمال، ٢٠١١، ٦٩).

فهو استقصاء دقيق يهدف إلى وصف مشكلة موجودة بالميدان التربوي التعليمي؛ بهدف تحديدها، وجمع المعلومات والبيانات المرتبطة بها، وتحليلها؛ لاستخلاص نتائج البحث، ومناقشتها، وتفسيرها، والخروج بقواعد وقوانين يمكن استخدامها في علاج هذه المشكلة أو المشكلات المشابهة عند حدوثها. إن البحث العلمي هو وسيلة التربية لتحسين أساليبها والنهوض بمستقبلها ومواجهة المطالب المتعددة الملقاة عليه (رحيم يونس، ٢٠٠٩، ٢١).

#### أهداف البحث التربوي:

يستهدف البحث العلمي تحقيق الأغراض الآتية (ثناء عبدالجبار وآخرون،

٢٠١٣، ٨٣):

- الوصف ويعتبر المرحلة الأولى من النشاط العلمي المنهجي.
- التفسير يأتي بالمرحلة الثانية، القصد منه فهم الظاهرة التي تشغل الباحث بدراستها لمعرفة العلاقة بين العوامل المؤثرة والنتائج.

- التنبؤ أو التوقع وهي محاولة تصور ارتباط القاعدة أو القانون واستخدامها في مواقف أخرى، أي بمعنى آخر تصور الباحث للنتائج التي يمكن أن تترتب على استخدام المعلومات التي توصل إليها على مواقف جديدة.
- الضبط والتحكم وهي المرحلة الأخيرة من أهداف العلم ويقصد منها ضبط التحكم في الظواهر بهدف زيادة قدرة الإنسان في التعامل مع البيئة بما يعود عليه بالخير والنفع.
- ومن جملة تلك الأغراض يسعى البحث التربوي من دراسة أي موضوع تربوي تحقيق عدد من الأهداف، ومنها (مساعدة عبدالله، ٢٠٠٤، ٢٧):
- الكشف عن المعرفة الجديدة، ومن خلال ذلك يمكن تقديم الحلول والبدائل التي تساعد في تعميق الفهم للأبعاد المختلفة للعملية التعليمية.
- دراسة واقع النظم التربوية؛ لمعرفة خصائصها، ومشكلاتها البارزة، والعمل على تقديم الحلول المناسبة؛ بقصد زيادة كفاءتها الداخلية والخارجية.
- المساعدة في تحديد فاعلية الطرق والأساليب المستخدمة في حجرة الدراسة، والعمل على تطويرها.
- التدريب على أخلاقيات البحث التربوي في أثناء إعداد الأعمال الكتابية، من مثل البحوث، أوراق العمل ونحوها.
- مساعدة التربويين على معرفة الطبيعة الإنسانية، الأمر الذي يسهل التعامل الاجتماعي معها بصورة أفضل.

### أهمية البحث التربوي:

- للبحث التربوي أهمية كبرى وذلك في البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء؛ وذلك لأنه:
- الأداة الأكثر فاعلية في تعرف الواقع من حيث مشكلاته، ومدى الحاجة للإصلاح والتطوير، كما أنه أفضل السبل لمعرفة مدى نجاح التجديد المقترح في رفع وتقدم العملية التعليمية (نادية جمال الدين، ٢٠٠٦، ٣٦).
- يحسم الخلاف في كثير من المشكلات التربوية، وبخاصة المشكلات الجدلية التي يصعب فيها إقناع أطراف الخلاف بالجهود المطروحة، وهكذا يوفر الوقت والجهد، كما أن المشكلات التربوية تكون في كثير من الأحيان متجددة، ومن ثم لا يكون حلها جاهزاً، وتتطلب بعض الأفكار الجديدة التي تساعد على الحل،

ومثل هذه الأفكار الجديدة تأتي عن طريق البحث التربوي (أمطانيوس ميخائيل، ٢٠٠٦، ٨٩).

- يقوم بدور تشخيصي، ووقائي لبعض المشكلات من خلال الكشف عن أهم المشكلات التي ستواجه حفل التعليم في المستقبل، ووضع البدائل اللازمة للتغلب عليها (عبدالله بيومي، ٢٠٠٢، ١٠٠).

- يتصدى لمسألة البحث عن البيئة التعليمية المناسبة لتفجير طاقات الإنسان وتنمية ذكائه وزيادة قدرته على اكتساب المعارف والعلوم المعاصرة لإعداد جيل المستقبل، والوصول بالمتعلم إلى أقصى ما تسمح به قدراته، وإمكاناته، والتطوير المستمر والمتكامل لشخصيته.

- وسيلة التعليم لتحسين أساليبه، والنهوض بمستواه، ومعالجة مشكلاته، ومواجهة متطلباته، وهنا يؤكد البعض أن غياب العلاقة والتفاعل بين عملية التعليم والتعلم وبين البحث التربوي، والتطور التقني سبب أساسي في فشل الدول النامية في تحقيق تقدمها، ويدعو لتجاوز هذا الفشل إلى تبني منظور استراتيجي للتعليم يعتمد على البحث التربوي كمرجعية للتطوير (فرحان فرجاني، ٢٠٠٤، ٢٩).

- يعتبر القوة المحركة وراء القرار التربوي، ورسم السياسة التعليمية من خلال ما يقدمه من معلومات، وبدائل، وحلول للمشكلات المدروسة (سلامة صابر، ٢٠٠٥، ٣٦).

- يسهم في إنتاج المعرفة التربوية وتنميتها لخدمة قضايا التربية والتعليم ومشكلاتها في الواقع التربوي سواء على المستوى الفكري التطويري، أم التنفيذي الممارس، الأمر الذي يوضح أهمية البحث التربوي وتعاضم دوره في تحقيق التنمية التربوية والبشرية في المجتمع، ويفرض ضرورة الاهتمام بالبحوث التربوية وإعطائها الأولوية التي تستحقها وتوفير ما تحتاجه من الإمكانيات المادية والتكنولوجية اللازمة لتحقيق أهدافها البحثية بما يساعد على زيادة فعالية البحث التربوي في تطوير الممارسات التربوية في واقع المؤسسات التربوية والتعليمية.

- يؤدي إلى تطوير المفاهيم التربوية، وتعميق الفهم لكثير من الأمور التربوية، كما استطاع تطوير طرق فعالة وبخاصة في البحوث التي تتعلق بدراسة الذكاء

والتحصيل الدراسي، كما أن هناك مناهج بحث أخرى قد استفاد منها البحث التربوي، وترتب عليها الحصول على معلومات متجددة وكثيرة ( مروان أبو حويج، ٢٠٠٢، ٢٢).

- يوسع نطاق المعرفة البشرية وتنميتها وذلك باعتبار أن البحث التربوي جزءاً من البحث العلمي. وإن هذه البحوث تضيف الجديد إلى ميدان التربية وتضع الحلول للمشكلات التربوية المطروحة على الساحة التعليمية والتربوية.
- يوضح المفاهيم الحديثة لدى القيادات التربوية مثل: تعدد الرؤى، والانفتاح الثقافي والتكنولوجي المتقدمة، والتعلم للحياة وليس للامتحانات، وتنمية الفكر قبل التحصيل، وتنوع مصادر التعلم الذاتي.
- يقدم تحليلاً شاملاً لأوضاع النظام التعليمي لمعرفة مواطن الضعف ومواطن القوة، والقيود الإنسانية والسياسية والمالية التي تعوق تطوره والمتغيرات التي يمكن التحكم فيها من حوله. كما أن البحث التربوي يساعد في توفير المعلومات اللازمة لوضع أنماط أو نماذج تعبر عن حركة التعليم في مواقف وظروف معينة ويسهل بها تقدير النتائج في حالة تغير هذه المواقف وتلك الظروف.
- يساعد في الكشف عن اتجاهات التعليم وتحديدها والعمل على التأكد من فاعليتها والاختيار من بينها قبل البدء في تنفيذها (حسن شحاتة، ٢٠٠١، ٧٦-٧٧).

#### معوقات البحث التربوي:

- على الرغم من أهمية البحث العلمي بصفة عامة والبحث التربوي منه خاصة، وعلى الرغم من الحاجة الماسة والضرورية لإجراء البحوث؛ إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي قد تعرقل إجرائها، والاستفادة من نتائجها؛ ومنها (محمد إبراهيم وعبدالباقي أبوزيد، ٢٠١٠، ٨١):
- التقدم البطيء لأدوات القياس في التربية بسبب تعقد الظواهر والمشكلات السلوكية التربوية.
- نقص التدريب على البحث التربوي، وأن المقررات التي تطرحها الجامعات لا تساعد الباحث على الإلمام الكافي بأصول البحث وقواعده (ماجد محمد، ٢٠١١، ٥٣٨).

- يتعامل البحث التربوي مع سمات إنسانية معقدة كالذكاء، والتفكير، وحل المشكلة، وأساليب القيادة، وغيرها، فيجد الباحث صعوبة في تحقيق الصدق والثبات المرجوين في ظل هذا التعقيد (كمال عبدالحמיד، ٢٠٠٤، ٣٤).
- عدم وضع نتائج البحوث القائمة على أصول علمية موضع التطبيق.
- عدم وجود البيئة المناسبة لإجراء البحوث سواء من حيث الإمكانيات، أم التقبل، أو الوعي بأهميته.
- أن نتائج البحث التربوي لا يمكن أن تتقدم ما لم تتطابق المشكلات التي تتناولها مع الواقع المجتمعي، وأن تكون ملائمة لمشكلات المجتمع المختلفة، وأن تدخل إلى مواقع متعددة في المجتمع، وتخترق الموانع التي تعترض تطبيق نتائجها.
- قلة المخصصات المالية: فالمال عصب أى مشروع، وتوفير المال اللازم مقوم أساسى لإنجاح البحث التربوى، ولكن نظراً لضعف الحماس للبحث التربوى أحياناً وقلة الإعتراف بقيمته وأهميته أحياناً أخرى لذا يلحظ إنعكاس ذلك على ما يخصص له من أموال.
- نقص التدريب على البحث التربوى: فكثير من العاملين فى الميدان التربوى تتقصم الخبرة والمعرفة بالبحث التربوى، بل أن معظم برامج التدريب التى تقوم بها السلطات التعليمية فى بلادنا العربية سواء كانت للمعلمين أم غيرهم، لايتضمن التدريب على البحث التربوى.
- الربط بين النظرية والتطبيق: إن أهم مشكلات البحث التربوى يتمثل فى ضعف الوضع الراهن لغالبية النتائج التى يسفر عنها موضع التطبيق، وكثيرمن نتائج البحوث التربوية تظل طى الكتب ولا تأخذ طريقها إلى التطبيق، وهناك اسباب كثيرة لذلك من أهمها عدم معرفة طريقة التطبيق، والتخوف من تطبيق أى شئ جديد، ومقاومة المؤسسات التربوية والعاملين فيها للتجديد التربوى عامه.
- معوقات تتعلق بالبحث الإجتماعى والتربوى والباحثين فى الجامعات ومراكز البحث: ومن هذه المعوقات النقص فى الإعداد والخبرة للباحثين إذ لا يتحقق النجاح لأجهزة البحث التربوى ما لم تتوافر لها هيئة من الباحثين التربويين المدربين على مهارات البحث التربوى، ولهذا فإن قلة دعم مراكز البحث

التربوي بالباحثين الأكفاء ومساعدتهم يمكن أن يؤدي إلى قيام هذه المراكز بعملها البحثي (عبدالنواب سيد، مرجع سابق، ١٢٢-١٢٣).

- بالإضافة إلى غياب رؤية واضحة للتنمية، فوجود تصور للتنمية يضع الأمور في نصابها في مختلف الميادين ومنها ميدان التعليم والبحث العلمي وغياب هذا التصور سوف يجعل الأمور مبعثرة والجهود مشتتة دون رابط بينها، فالتصور هو الرابط الذي يجمع الأمور ويوحد جهود مختلف الهيئات ومنها هيئات البحث العلمي باتجاه خدمة التنمية، وهكذا فالبحث العلمي يشق أهدافه ورسالته واستراتيجياته من أهداف التنمية واستراتيجياتها (لعلي بوكميش، ٢٠١٤، ٤).

- ضعف ربط بحوث التنمية المتواضعة في الكم والنوع بخطط التنمية الشاملة مما ولد شعورًا بعدم جدوى مثل هذه البحوث، وعدم وجود علاقة صحيحة بين مراكز البحث العلمي والوحدات الإنتاجية (موفق دنن، ٢٠٠٨، ١٥-١٦).

### تطوير البحث التربوي:

يمكن اقتراح تطوير البحث التربوي في إطار مجموعة من المحاور (هشام الحسيني، ٢٠١١، ٢٩٦):

- مراجعة أسس تقييم الأبحاث في اللجان العلمية الدائمة.
- وضع خطة للأبحاث في أقسام الكليات المختلفة لموضوعات الماجستير، والدكتوراه.
- وضع إطار للمشروعات البحثية الجماعية.
- تطوير قواعد البيانات بشكل مدروس وعلمي بما يخدم الأبحاث العلمية.
- وضع آلية لتقييم أبحاث الهيئة البحثية في ضوء أهداف ووظائف المراكز.
- وضع خطة استراتيجية للأبحاث في المراكز في ضوء رؤية لمستقبل التعليم في مصر ٢٠٥٠.
- اقتراح حلول غير تقليدية لتمويل الأبحاث، وتوفير الموارد المالية والمادية.
- ترشيح اللجان ومشروعات التطوير وفقا لقواعد تتصف بالشفافية.
- تفعيل التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس.
- تفعيل مشروع الترجمة بما يدعم، ويعمق التراث النظري المعاصر في التخصصات المختلفة.

- بناء قاعدة بحثية بوزارة التربية والتعليم تتضمن البحوث المنشورة في دوريات محكمة، مؤتمرات علمية، كتب مؤلفة منشورة، رسائل الماجستير والدكتوراه وبراءات الاختراع المسحية، وحصر كافة الجهود البحثية على مستوى الدولة وتصنيفها وتحديد أوجه الاستفادة منها.
- حصر نتائج البحوث التربوية التي أجريت على المشكلات الواقعية وتحديد توصياتها الإجرائية وإمكانية الاستفادة منها.
- بناء قاعدة بحثية على مستوى مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من شبكات المعلومات والتجهيزات العلمية بها.
- الاستقلالية المالية لوحدة البحوث وتقديم الدعم المالي الكافي للبحوث ونشرها وتقديم نتائجها الإجرائية لصناعي السياسات التربوية والعمل كسماسرة للمعرفة.
- دعم مشاركة رأس المال الخاص في تمويل البحوث التربوية وعدم اقتصرها على التمويل الحكومي.
- تبنى حوافز وجوائز مالية سنوية للأبحاث المتميزة لتوظيف المعرفة في مجالات التطور التربوي.
- تسويق واستثمار البحوث التربوية بما يحقق العائد المادي للباحثين من حيث الترويج والتوزيع وتوفير التغذية الراجعة (ياسر فتحي وآخرون، ٢٠١٤، ١٦٩-١٧٠).

### دواعي البحث التربوي:

- يمكن حصر دواعي البحث التربوي في مستويين اثنين على النحو الآتي (يوسف العنزي وآخرون، ٢٠١٠، ٤٨-٤٩):
- أ. **على المستوى العام:** فمن أهم دواعي البحث التربوي بوجه عام ما يلي:
- الحاجة الشديدة إلى رصد الواقع التربوي، واستخدام الأساليب العلمية في معالجة مشكلات التربية، واتخاذ القرارات المناسبة في ضوءها.
  - زيادة المشكلات التربوية التي تحتاج إلى حلول، وذلك نتيجة تعقد الأنظمة التربوية، مما أوجب القيام بالبحوث التربوية لمواجهة تلك المشكلات.
  - نمو الوعي الاجتماعي بأهمية البحث التربوي ودوره في تحسين العملية التعليمية، وترقية الأفراد.

- إسهام البحوث التربوية في تحقيق التنمية والتقدم للمجتمعات والأمم.
  - ضرورة الكشف عن الجديد في الميدان التربوي التعليمي وتطبيقه.
  - الحاجة الملحة إلى تطوير المنهج بكل عناصره تطويراً مستمراً، يواجه متطلبات العصر، ويستعد لمواجهة التحديات المستقبلية.
- ب. **على مستوى طلاب كليات التربية:** فمن أهم دواعي البحث التربوي على هذا المستوى ما يلي:
- توسيع ثقافة الدارسين التربوية، وتعميق المفاهيم التربوية الصحيحة لديهم.
  - إعانتهم على الممارات التربوية العملية السليمة بوضوح، وتجنب الأخطاء التي قد يقعون فيها عند الممارسة والخروج إلى الميدان.
  - مساعدة الطلاب على التعامل مع المشكلات التربوية تعاملًا يقوم على أسس علمية.
  - مساعدة الطلاب على تطبيق ما تعلموه في شتى العلوم التربوية، وتزويدهم بالمهارات والخبرات التي تعينهم على ذلك.
  - تدريب الطلاب على إعداد خطة للبحث في ميدان تخصصهم، ومن ثم إجراء البحوث العلمية.
  - زيادة دافعية الطلاب نحو البحث العلمي التربوي، وتنمية ميولهم وقدراتهم التي تؤهلهم لإنجازه.

### متطلبات البحث التربوي:

- إن البحث العلمي التربوي والتطوير التكنولوجي يقتضي توفر العديد من المقومات والمتطلبات التي تتيح تحقيقه بصورة واسعة وفعالة من خلال (إبراهيم الدسوقي، ٢٠١٣، ١٢٢-١٢٣):
- وجود استراتيجية واضحة ومدروسة ومحددة مسبقاً للبحث العلمي الأساسي منه والتطبيقي، وتحدد مجالاته، وأهدافه، وبالشكل الذي يراعى فيها أولويات المجتمع، وظروفه، وإمكاناته، واحتياجاته، بالشكل الذي يجعل نشاطات البحث العلمي أكثر نفعاً ومردوداً للفرد، والمشروع والدولة، والاقتصاد ككل، وبالشكل الذي يمكن أن يحقق أقصى إسهام ممكن نموه، وخاصة فيما يتصل بالتكنولوجيات المقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة في المجالات كافة.
  - وجود المؤسسات الفاعلة التي تتولى مهمة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الأساسي منه والتطبيقي، وبحيث تتوفر لها الإمكانيات التي

- تتطلبها من علماء وباحثين ومهندسين وفنيين ومختبرات ومستلزمات وأجهزة ومعدات، وبالشكل الذي يجعلها قادرة على القيام بمهام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الأساسي منه والتطبيقي بشكل واسع وبفاعلية وبكفاءة.
- توفر الأطر التي تنظم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وبالشكل الذي يتيح دعمه وتشجيعه وتوفير الاستقلالية والحرية للقيام به بدون عوائق أو قيود تحد من مده، أو من فاعليته، وفي ضوء ما يتحدد من أولويات له في الاستراتيجية التي تنظمه وتوجهه.
- توفر البيئة الملائمة والتي تضمن الوعي المجتمعي بأهمية البحوث العلمية الأساسية منها والتطبيقية، وخاصة أهميتها المرتبطة بالمعرفة التقنية، وخصوصا المتقدمة منها، والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة حاليًا، ولاحقًا، وبحيث يتاح من خلال هذه البيئة المناسبة والمحفزة تطور نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبما يضمن الإسهام في تطور الاقتصاد ونموه، وبأقصى قدر ممكن، بحيث تتأصل في المجتمع التوجهات لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفير متطلباته.

### الدور البحثي للجامعات:

- تعتبر الجامعات من أهم مراكز قوي تحديث المجتمع وتعزيز قيم العلم ونشر ثقافة البحث العلمي. وتتمثل مساهمة الجامعات في دعم البحوث العلمية والتنمية التكنولوجية في ثلاث مهام رئيسة، هي:
- تنمية الكوادر البشرية الوطنية وتعزيز قدراتها البحثية والتكنولوجية للتفاعل مع معطيات عصر العلم والمعرفة من خلال تعليم وتدريب الأجيال الجديدة في مجال العلوم الحديثة وغرس قيم وثقافة البحث والتطوير في عقول الشباب.
- تطوير البحوث العلمية في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية واستخدامها في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل المشكلات القومية من خلال المشروعات البحثية والرسائل العلمية التي تتم في إطار الأنشطة الجامعية.
- توفير مصدر مستقل للمعلومات حول الموضوعات العلمية والتكنولوجية والقضايا ذات الطابع القومي مثل الصحة والبيئة والتنمية الزراعية والصناعية وباقي الموضوعات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يثري العملية البحثية ويسهم في الارتقاء بالقدرات العلمية.

وتأسيساً على ما سبق فقد تعاضمت أهمية البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في عصر المعرفة وتنامي دورهما في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، مما يتطلب تعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا بالجامعات ومؤسسات البحث العلمي وتوظيفها في خدمة متطلبات المجتمعات المدنية والبحث عن مستقبل أفضل للإنسان (جامعة القاهرة (ب)، ١٠، ٢٠٠٦).

إن مواجهة التغيرات المعقدة للوضع الراهن والمستقبلي للمجتمع، توجب أن تقوم الجامعات بمسؤولياتها الاجتماعية من أجل تقدم فهمنا للقضايا متعددة الأوجه، التي تتضمن أبعاداً اجتماعية واقتصادية وعلمية وثقافية وقدرتنا على الاستجابة لها كلها، ومن هنا يجب أن تقود الجامعات المجتمع في توليد المعرفة لمواجهة التحديات ذات الطابع العالمي، وتحقيق الأمن الغذائي، والتغيرات المناخية، وإدارة المياه، والحوار بين الثقافات، وتجديد الطاقة، وقضايا الصحة العامة، وهي جميعاً صلب التقدم والتنمية (أحمد إسماعيل وحسام حمدي، ٢٠١٢، ١٠).

### العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة:

يؤدي التعليم الجامعي والعالي دوراً متميزاً في عمليات التنمية، ويعد من مؤشرات التنمية، وهو أحد الحاجات الأساسية التي تحققها التنمية، والتنمية الشاملة والتعليم الجامعي يشتركان في دراسة الإنسان بجميع جوانبه وبحققان التكامل له، بينما التنمية تتناول المجتمع كله ومن جميع جوانبه، وتسعى أن تتيح له التقدم والتطور، والتنمية الشاملة لا تكون ذات فعالية بدون التعليم العالي، الذي يقوم بالإعداد الكامل للثروة البشرية للقيام بمتطلبات التنمية الشاملة. وكما أن التعليم الجامعي يحقق متطلبات التنمية، فإن خطط التنمية تؤثر في نظام التعليم الجامعي، وهذا يؤكد الارتباط الوثيق بين التعليم العالي والجامعي والتنمية من جهة، وحاجة خطط التنمية إلى القوى البشرية المدربة والقادرة على تحقيق أهداف التنمية من جهة أخرى.

فالبحث العلمي يعتبر من أكثر الوظائف ارتباطاً بالجامعة، لأنها المؤسسة التي تتوفر فيها الكوادر البشرية المتخصصة القادرة على القيام به، فمتطلبات تطوير المجتمع تحتم وجود علاقة بين البحث العلمي والتنمية (إبراهيم أحمد، ٢٠٠٥، ١٥٠).

والتربية في علاقتها بالتنمية تقوم بالدور الفاعل في تنمية الموارد البشرية من خلال التأهيل أولاً والتدريب وإعداد القوى العاملة لتنفيذ خطط التنمية، ويعد التعليم

العالي من أهم مؤسسات التربية ذات الأثر المباشر في إمداد سوق العمل بالخريجين المتخصصين وفي مختلف المجالات، لذا فإن ما تقوم به الجامعات من إجراءات القبول ومن توفير التخصصات المختلفة للطلاب، يجسد دور التربية في عملية التنمية، وبالتالي فلا بد من وجود ضوابط مقننة في إجراءات القبول في الجامعات وفي برامج الدراسات العليا مبنية على متطلبات واحتياجات التنمية حتى لا يحدث سلبيات في المخرجات التعليمية للتعليم العالي (فؤاد العاجز وجميل نشوان، ٢٠٠٥، ١٤٥-١٤٦).

وبالتالي تحتاج الجامعات لتوجيه عملية البحث العلمي بشكل موجه لخدمة عملية التنمية الشاملة، من خلال وضع خطط إستراتيجية مدروسة تحدد توجيه الأبحاث في برامج الدراسات العليا، نحو خدمة المجتمع وتطوره، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية الشاملة. حيث إنه يمكن بواسطة البحث العلمي إنجاز العديد من المهام، أهمها (إياد زكي، ٢٠٠٥، ٥١-٥٢):

- الكشف عن مصادر جديدة للطاقة، وتطوير عمليات الحصول عليها، وتحسين تمويلها، وذلك عندما تقتضي الحاجة زيادة الطاقة مثلاً.
- صنع واكتشاف مواد جديدة سهلة التحريك وإيجاد عمليات أكثر فاعلية وتطور في نظام الإنتاج.
- من خلال البحث العلمي في الطب والبيولوجيا والكيمياء والفيزياء والصيدلة يمكن تحسين صحة الإنسان، وتحسين ظروف العمل والسكن والنقل والمواصلات والصحة ومكافحة تلوث البيئة.
- زيادة السيطرة على الظروف المادية المحكومة بزيادة وتطوير المعرفة العلمية.
- توفير المتطلبات الضرورية لتحقيق مطالب التنمية، الأمر الذي يجعله واحداً من القوى الدافعة الأساسية في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي، وفاعلاً في صياغة الظروف التي تضمن للإنسانية شروط وجودها، باعتبار أنه أساس الحضارة المادية والمعنوية، فهو الذي يهيئ الفرص للسيطرة على الطبيعة وتوجيهها في ضوء نسق يضبط نشاط المجتمع ويوجهه نحو غاية الخلق والوجود، وهي تحقيق العبودية المطلقة لله تعالى.

**البحث التربوي:** توفير المعلومات والبيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة بحثية، أو حل مشكلات أو تطوير العملية التربوية وعناصرها من أهداف ومحتوى وأنشطة وطرائق وأساليب واستراتيجيات وتقويم بما ينعكس إيجابيا على عملية التعليم والتعلم (إحسان الأغا، وفاروق الفراء، مرجع سابق، ١١).

إن البحث التربوي في الدول المتقدمة يعتبر القوة المحركة وراء القرار التربوي، وبالتالي تظهر أهميته في اتخاذ القرار التربوي ورسم السياسة التعليمية من خلال ما يقدمه من معلومات وبدائل، ومن خلال البحث في معايير التعلم الجيد والفعال الذي يهدف إليه المسئولون التربويون، وتحديد هذه المعايير والتي سيتم في ضوءها تقويم نتائج وجودة وكفاءة النظام التربوي (Brownell, 2002, 404).

### الدراسة التحليلية ونتائجها:

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب تحليل المحتوى، بهدف تعرف قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في اسهامات البحث العلمي التربوي بجامعة القاهرة والمتمثلة في رسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة من كليات: الدراسات العليا للتربية، والتربية للطفولة المبكرة، التربية النوعية، حيث يعد تحليل المحتوى أداة من أدوات المنهج الوصفي المستخدم لتحقيق أهداف الدراسة الراهنة. حيث تهتم الدراسات التربوية الحديثة بتحليل المحتوى باعتباره أسلوباً بحثياً؛ لأن التحليل بوجه عام يهدف إلى تصنيف وجدولة معلومات نوعية محددة. كذلك تستهدف عملية التحليل عزل سمات وخصائص المحتوى عن بعضها البعض حتى يمكن وصفها بوضوح واكتشاف العلاقة بينها.

ويعرف تحليل المحتوى بأنه: أسلوب منظم من أساليب دراسة المحتوى ووصفه في عبارات موجزة، بناء على معايير محددة، مما يسمح باستخلاص نتائج معينة تتعلق بذلك المحتوى (عبدالرحمن صالح، ٢٠٠٦، ٧٠).

ويقصد بتحليل المحتوى في الدراسة الراهنة بأنه: أسلوب بحثي يهدف إلى تعرف قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة من كليات التربية بجامعة القاهرة.

### وعلى هذا فعملية تحليل المحتوى تتضمن مستويين:

**الأول (وصفي):** ويشمل الوصف الظاهر للمضمون الصريح للمادة المراد تحليلها - رسائل الماجستير والدكتوراه - وفقاً لوحدة التحليل وفئاته.

**الثاني (تحليلي):** وذلك من خلال استخدام المعلومات التحليلية الوصفية والكمية، أى استخدام نتائج التحليل بعد ربطها بالبيانات والمعلومات البحثية الأخرى في كشف المضمون الخفى للمادة المراد تحليلها.

وبما أن تحليل المحتوى يسعى إلى وصف عناصر المضمون الخاص برسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة من كليات: الدراسات العليا للتربية، والتربية للطفولة المبكرة، والتربية النوعية (عينة الدراسة) فمن الضروري أن يتم تقسيم هذا المضمون إلى:

**وحدات التحليل:** عبارة عن الوحدات التى يتم على أساسها العد والقياس مباشرة، وتحليل المحتوى خمس وحدات هي (محمد عبدالظاهر، ٢٠٠٠، ١٢٤-١٢٥):

- الكلمة Word.
- الشخصية Character.
- الموضوع أو الفكرة Theme.
- المفردة Item.
- المساحة والزمن Space & time.

واستخدمت الدراسة الحالية من هذه الوحدات ما يلي:

**وحدة الكلمة:** والتي تعد أصغر وحدة من وحدات تحليل المحتوى، حيث تكون معبرة عن معنى أو مفهوم معين أو قيمة.

**وحدة الموضوع أو الفكرة:** من أهم وحدات التحليل وأكثرها شيوعاً، ولأن الموضوعات في معظم النصوص يمكن أن تكون الجمل المركبة أو الفقرات يصبح من الضروري تحديد أى من هذه الأشياء سيتم بحثه عند استخدام وحدة التسجيل. وهي هنا عبارة عن أى فكرة تدور حول قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في البحث العلمي التربوي برسائل الماجستير والدكتوراه بالكليات التربوية في جامعة القاهرة.

**وحدة المفردة:** تسمى أحياناً بالوحدة الطبيعية، وتختلف باختلاف الدراسة الخاضعة للتحليل، ففي الدراسة الحالية حيث يتم تحليل محتوى رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات: الدراسات العليا للتربية، التربية للطفولة المبكرة، التربية النوعية، يعد العنوان وحدة التحليل حيث يتم حساب معدل تكرار الظاهرة بعدد العناوين التى وردت فيها.

**فئات التحليل:** وهي مجموعة من التصنيفات أو الفصائل التي يقوم الباحث بإعدادها طبقاً لنوعية المفهوم ومحتواه، وفي مجال تحليل المحتوى لا توجد فئات جاهزة، وإنما توجد خطوات عامة يمكن إعداد الفئات على ضوءها فهي تخضع لطبيعة الدراسة وأهدافها ونوعية التحليل، الأمر الذي يؤثر بصفة أساسية على نوع الفئات وعددها (سامي طابع، ٢٠٠١، ٢٤٦).

**ويقصد بالفئة:** مجموعة من الكلمات ذات معنى متشابه أو تضمينات مشتركة فهي بمثابة العناصر الرئيسية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها. وتنقسم فئات التحليل إلى:

- **فئة الموضوع** Subject matter (ماذا قيل؟): وتهتم بالكشف عن موضوع ومحتوى المادة المراد إخضاعها للتحليل.

- **فئة الشكل** Form matter (كيف قيل؟): وهي ترتبط بالشكل الذي يقدم فيه محتوى المادة المراد تحليلها، وتم الاختصار في الدراسة الحالية على فئة الموضوع؛ لأنها تهدف لتعرف قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه بالكليات التربوية في جامعة القاهرة، وليس على الشكل الذي تم به تقديمها.

وفي هذه الدراسة هدفت فئة الموضوع لتعرف قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه بالكليات التربوية في جامعة القاهرة، وتنقسم هذه الفئة إلى عدة فئات فرعية حسب موضوع قضايا التنمية المستدامة، وتم التوصل لهذه الفئات (قضايا التنمية المستدامة) من خلال الإطار النظري، حيث تم تقسيم فئات الدراسة الحالية إلى فئات:

- ١- البعد الاجتماعي الثقافي:
- ٢- البعد التكنولوجي:
- ٣- البعد الإداري:
- ٤- البعد السياسي:
- ٥- البعد الصحي:
- ٦- البعد البيئي:
- ٧- البعد الاقتصادي: (كما سبق استخلاصها في الإطار النظري من الدراسة الحالية).

### خطوات بناء استمارة التحكيم:

تم تصميم استمارة التحكيم وهي (أداة التحليل)، والتي تضم قضايا التنمية المستدامة التي يمكن تضمينها في رسائل الماجستير والدكتوراه الصادرة عن كليات التربية بجامعة القاهرة، والتي تم التوصل إليها من عدة مصادر، جاء في مقدمتها الدراسات والبحوث السابقة وثيقة الصلة بمتغيرات الدراسة الراهنة.

وتضمنت استمارة التحليل على مجالات وأبعاد القضايا الآتية: البعد الاجتماعي الثقافي، البعد التكنولوجي، البعد الإداري، البعد السياسي، البعد الصحي، البعد البيئي، البعد الاقتصادي)، وتم تعريف كل بعد من هذه الأبعاد على حدة، وتم عرض هذه الأبعاد على مجموعة من الخبراء المتخصصين من أجل تحكيم هذه الأبعاد من حيث مدى وضوح التعريف ومدى مناسبتها لطبيعة الدراسة، مع إضافة ما يروونه من تعديلات مقترحة سواء على أبعاد قضايا التنمية المستدامة ذاتها أو على التعريفات الخاصة بكل بعد.

### صدق محتوى أداة التحليل:

يشير مفهوم الصدق إلى الاستدلالات الخاصة التي يمكن الخروج بها من درجات القياس من حيث مناسبتها وفائدتها، لذا يشير صدق محتوى أداة التحليل إلى صلاحية الأداة في القيام بتفسيرات معينة وأنها تقيس ما وضعت لقياسه (رجاء محمود، ٢٠٠١، ٤٣٩). أي قدرتها على تمثيل المحتوى المراد تحليله، وتندرج أنواع الصدق تحت ثلاثة أنواع رئيسة هي: الصدق المرتبط بالمحك، صدق المحتوى، الصدق التكويني. وفي هذه الدراسة الصدق الظاهري هو نوع من أنواع الصدق الظاهري للمحكين، لذا عرضت أداة التحليل على مجموعة من الخبراء المتخصصين، ومن خلال آراء وتعديلات الخبراء تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.

### ثبات التحليل:

الثبات في أبسط معانيه يعنى الوصول إلى نفس النتائج عند اتباع نفس الإجراءات المطبقة على مادة معينة، ولقياس الثبات طرق مختلفة من أكثرها شيوعاً طريقة: إعادة الاختبار - الصور المتكافئة - طريقة التقسيم النصفى. ولحساب ثبات أداة التحليل اتبع الباحث طريقة إعادة التحليل حيث قام اثنان من المحللين المتخصصين في المجال بمعاونة الباحث في إجراء ثبات التحليل، وذلك بعد شرح إجراءات التحليل لهما وتزويدهما باستمارة التحليل، وفئات التحليل ووحداته.

ولحساب الثبات استخدم الباحث معادلة هولستي holsti والخاصة بمعامل الثبات (عاطف العبد، ٢٠٠٢، ٦٤).

وهي معامل الثبات = ٢ت

$$١ن + ٢ن$$

حيث: ت = عدد الحالات التي يتفق فيها المحللون.

١ن = عدد الحالات التي رمزها المحلل (١).

٢ن = عدد الحالات التي رمزها المحلل (٢).

ويرمز للمحللين بالرموز:

(ج) المحلل الثاني. (ب) المحلل الأول. (أ) الباحث نفسه.

وبتطبيق المعادلات المختلفة تم الحصول على معامل ثبات مقداره (٠.٩٧)، وهو

معامل مرتفع، مما يشير إلى وضوح وثبات أداة التحليل وصلاحيته للتطبيق.

### خطوات التحليل:

اتبعت الدراسة في عملية التحليل الإجراءات التالية:

- إذا تضمن العنوان أكثر من بعد، يعد كل بعد من هذه الأبعاد وحدة قائمة بذاتها.
- إذا تكرر البعد في عنوان تالي يتم حساب هذا التكرار.
- تم حساب الأبعاد الضمنية التي يمكن فهمها من السياق دون التصريح بها مع الأبعاد الصريحة المعلنة في العناوين.
- تم تقريب بعض النسب إذا اقتضت الضرورة لذلك.
- تم ترتيب الأبعاد حسب ورودها باستمارة التحكيم.

### مجتمع وعينة التحليل:

يتكون مجتمع الدراسة رسائل الماجستير والدكتوراه التي تمنحها كليات:

الدراسات العليا للتربية، والتربية للطفولة المبكرة، والتربية النوعية بجامعة القاهرة.

وقد تم الاقتصار على عينة ممثلة لتلك الرسائل خلال الخمس سنوات من

٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ (الأعوام الجامعية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣) لتساير

خطط التنمية الخمسية، وتمت إضافة العام الجامعي ٢٠١٣ / ٢٠١٤ لعينة

التحليل كعام سادس قبل حدوث تعديلات في لائحة كلية الدراسات العليا للتربية

والتي ترتب عليها إلغاء ودمج بعض الأقسام. حيث تم عمل مخاطبات رسمية

لإدارة كليات التربية بالجامعة لتسهيل مهمة الفريق الميداني (ملحق ١) - تجدر

الإشارة بأن الفريق البحثي وجد صعوبة كبيرة في عملية تجميع عناوين الرسائل

خلال الفترة الزمنية المحددة وهو الأمر الذي ترتب عليه طول فترة التجميع وبالتبعية طول فترة التحليل - ويوضح ملحق (٥) عينة من عناوين تلك الرسائل. وتوضح الجداول الآتية عينة الدراسة التحليلية موزعة وفقا لمتغيري: القسم العلمي بكل كلية، والدرجة العلمية (ماجستير ودكتوراه)، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠١٣/٢٠١٤).

### جدول (١)

إحصاء برسائل الماجستير الممنوحة من كلية الدراسات العليا للتربية -

جامعة القاهرة (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠١٣/٢٠١٤)

القسم العلمي / العام الجامعي	أصول التربية	علم النفس التربوي	المناهج وطرق التدريس	تكنولوجيا التعليم	الإرشاد النفسي	التعليم العالي والمستمر	دراسات الطفولة	التعليم الفني	الإجمالي
٢٠٠٨	٢	٠	٠	٤	٦	٠	٣	٠	١٥
٢٠٠٩	٦	٦	١٤	٣	٩	٠	٣	٠	٤١
٢٠١٠	٧	١٣	٢١	١٣	٩	٢	٣	١	٦٩
٢٠١١	٨	١٣	٢٥	١٩	١٤	٢	٤	١	٨٦
٢٠١٢	١٠	١٥	١٣	٧	٣١	٣	٣	٠	٨٢
٢٠١٣	١٤	٢١	٢٠	١١	١٣	١	٥	١	٨٦
الإجمالي	٤٧	٦٨	٩٣	٥٧	٨٢	٨	٢١	٣	٣٧٩

من الجدول السابق يتضح وجود تفاوت فيما بين الأقسام العلمية والسنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة، حيث بلغ إجمالي رسائل الماجستير الممنوحة (٣٧٩)، وكان العام ٢٠١١، والعام ٢٠١٣ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (٨٦) رسالة ماجستير لكل عام، يليه العام ٢٠١٢ (٨٢) رسالة ماجستير، وكان العام ٢٠٠٨ أقل الأعوام منحا (١٥) رسالة؛ وهو ترتيب يبدو من وجهة نظر الدراسة منطقيا ومسايرا لطبيعة الظروف المجتمعية والتي يتزايد فيها تدريجيا الإقبال على البحث العلمي ومواصلة رحلة الدراسات العليا.

وبالنسبة للأقسام العلمية جاء قسم المناهج وطرق التدريس أكثرها منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (٩٣) رسالة ماجستير تلاه قسم علم النفس الإرشادي (٨٢) رسالة، ثم قسم تكنولوجيا التعليم (٦٨) رسالة، وجاء قسم التعليم الفني في المرتبة الأخيرة بالنسبة للأقسام العلمية المانحة لدرجة الماجستير (٣) رسائل خلال مدة التحليل والدراسة؛ وهي نتيجة تبدو منطقية حيث يتزايد الإقبال

دائما على الأقسام التربوية الرئيسة، كما أن قسم المناهج وطرق التدريس بداخله العديد من التخصصات الفرعية مما يتيح له المجيء في المرتبة الأولى بالنسبة للأقسام العلمية الأكثر منحا في كليات التربية. وفيما يتعلق برسائل الدكتوراه الممنوحة من كلية الدراسات العليا للتربية خلال ذات المدة الجدول الآتي يوضح ذلك.

### جدول (٢)

إحصاء برسائل الدكتوراه الممنوحة من كلية الدراسات العليا للتربية-  
جامعة القاهرة (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤)

القسم العلمي العام/ الجامعي	أصول التربية	علم النفس التربوي	المناهج وطرق التدريس	تكنولوجيا التعليم	الإرشاد النفسي	التعليم العالي والمستمر	دراسات الطفولة	التعليم الفني	الإجمالي
٢٠٠٨	٢	٠	٠	٠	٧	٢	١	٠	١٢
٢٠٠٩	٦	٨	٩	٣	٦	١	٣	٠	٣٦
٢٠١٠	١٠	١٠	١٢	١٦	٩	١	٥	٠	٦٣
٢٠١١	١٢	٢١	٢٢	٤	١٤	٠	٢	٠	٧٥
٢٠١٢	١٧	١٨	٢٣	١٠	١٨	٠	٣	٠	٨٩
٢٠١٣	١٧	٢١	٣٢	١٤	١٠	١	١	٢	٩٨
الإجمالي	٦٤	٧٨	٩٨	٤٧	٦٤	٥	١٥	٢	٣٧٣

من الجدول السابق يتضح وجود تفاوت فيما بين الأقسام العلمية والسنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة، حيث بلغ إجمالي رسائل الدكتوراه الممنوحة (٣٧٣)، وكان العام ٢٠١٣ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (٩٨) رسالة، يليه العام ٢٠١٢ (٨٩) رسالة، وكان العام ٢٠٠٨ أقل الأعوام منحا (١٢) رسالة دكتوراه؛ وهو ترتيب يبدو من وجهة نظر الدراسة منطقيا ومسايرا لطبيعة الظروف المجتمعية والتي يتزايد فيها تدريجيا الإقبال على البحث العلمي ومواصلة رحلة الدراسات العليا، ويتطابق مع نتائج الجدول السابق والمتعلق بإحصاء رسائل الماجستير الممنوحة خلال ذات الفترة.

وبالنسبة للأقسام العلمية جاء قسم المناهج وطرق التدريس أكثرها منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (٩٨) رسالة ماجستير تلاه قسم علم النفس التربوي (٧٨) رسالة، ثم قسمي أصول التربية وعلم النفس الإرشادي (٦٤) رسالة من كل قسم، وجاء قسم التعليم الفني في المرتبة الأخيرة بالنسبة للأقسام العلمية المانحة لدرجة الدكتوراه (٢) رسالة خلال مدة التحليل والدراسة؛ وهي نتيجة تبدو منطقية حيث

يتزايد الإقبال دائما على الأقسام التربوية الرئيسية، كما أن قسم المناهج وطرق التدريس بداخله العديد من التخصصات الفرعية مما يتيح له المجيء في المرتبة الأولى بالنسبة للأقسام العلمية الأكثر منحا في كليات التربية، وهي نتيجة دعمتها نتائج إحصاء الماجستير.

وفيما يتعلق برسائل الماجستير الممنوحة من كلية رياض الأطفال خلال ذات المدة الجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (٣) إحصاء رسائل الماجستير الممنوحة من كلية رياض الأطفال - جامعة القاهرة (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤)

الإجمالي	العلوم التربوية	العلوم الأساسية	العلوم النفسية	القسم العلمي / العام الجامعي
١٨	٢	٨	٨	٢٠٠٨
١٨	٣	٦	٩	٢٠٠٩
٢٠	٧	٤	٩	٢٠١٠
١٦	٢	٤	١٠	٢٠١١
٢١	٣	١٠	٨	٢٠١٢
٢٢	٤	٧	١١	٢٠١٣
١١٥	٢١	٣٩	٥٥	الإجمالي

من الجدول السابق يتضح وجود تقارب في متغير السنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة، حيث بلغ إجمالي رسائل الماجستير الممنوحة (١١٥)، وكان العام ٢٠١٣ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (٢٢) رسالة، يليه العام ٢٠١٢ (٢١) رسالة، وكان العام ٢٠٠٨ أقل الأعوام منحا (١٨) رسالة ماجستير؛ وهو ترتيب يظهر حجم التقارب بين السنوات في عدد الرسائل هو ما يمكن تفسيره بالثبات النسبي لعدد المقيدین بدرجة الماجستير لكل عام.

وبالنسبة للأقسام العلمية فيلاحظ وجود تفاوت بين الأقسام العلمية، حيث جاء قسم العلوم النفسية في مقدمة أكثر الأقسام منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (٥٥) رسالة ماجستير، تلاه قسم العلوم الأساسية (٣٩) رسالة، ثم قسم العلوم التربوية (٢١) رسالة خلال مدة التحليل والدراسة؛ وهي نتيجة تبدو منطقية طبقا لطبيعة كل قسم بالكلية حيث يتزايد التسجيل بتخصص علم النفس.

وفيما يتعلق برسائل الدكتوراه الممنوحة من كلية رياض الأطفال خلال ذات المدة الجدول الآتي يوضح ذلك.

#### جدول (٤)

رسائل الدكتوراه الممنوحة من كلية رياض الأطفال - جامعة القاهرة  
(٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤)

الإجمالي	العلوم التربوية	العلوم الأساسية	العلوم النفسية	القسم العلمي / العام الجامعي
١٠	٤	٥	١	٢٠٠٨
١١	٤	١	٦	٢٠٠٩
٧	٢	٣	٢	٢٠١٠
١٧	٢	٦	٩	٢٠١١
٢٧	٥	١٤	٨	٢٠١٢
١٣	٣	٥	٥	٢٠١٣
٨٦	٢٠	٣٤	٣١	الإجمالي

من الجدول السابق يتضح وجود تفاوت في متغير السنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة، حيث بلغ إجمالي رسائل الدكتوراه الممنوحة (٨٦)، وكان العام ٢٠١٢ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (٢٧) رسالة، يليه العام ٢٠١١ (١٧) رسالة، وكان العام ٢٠١٠ أقل الأعوام منحا (٧) رسالة دكتوراه.

وبالنسبة للأقسام العلمية فيلاحظ وجود تقارب بين الأقسام العلمية، حيث جاء قسم العلوم الأساسية في مقدمة أكثر الأقسام منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (٣٤) رسالة دكتوراه، وتلاه قسم العلوم النفسية (٣١) رسالة، ثم قسم العلوم التربوية (٢٠) رسالة خلال مدة التحليل والدراسة. وفيما يتعلق برسائل الماجستير الممنوحة من كلية التربية النوعية خلال ذات المدة الجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (٥)

رسائل الماجستير الممنوحة من كلية التربية النوعية- جامعة القاهرة  
(٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤)

الإجمالي	الإعلام التربوي	التربية الموسيقية	التربية الفنية	القسم العلمي / العام الجامعي
٠	٠	٠	٠	٢٠٠٨
٧	٠	٤	٣	٢٠٠٩
١٩	٠	٨	١١	٢٠١٠
٦	٠	٣	٣	٢٠١١
٨	٠	٤	٤	٢٠١٢
٠	٠	٠	٠	٢٠١٣
٤٠	٠	١٩	٢١	الإجمالي

من الجدول السابق يتضح وجود تفاوت في متغير السنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة، حيث بلغ إجمالي رسائل الماجستير الممنوحة (٤٠)، وكان العام ٢٠١٠ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (١٩) رسالة، يليه العام ٢٠١٢ (٨) رسالة، وكان العام ٢٠١١ أقل الأعوام منحا (٦) رسالة ماجستير، في حين لم يتم منح أي رسائل خلال العامين ٢٠٠٨، ٢٠١٣.

وبالنسبة للأقسام العلمية فيلاحظ وجود تقارب بين الأقسام العلمية، حيث جاء قسم التربية الفنية في مقدمة أكثر الأقسام منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (٢١) رسالة، وتلاه قسم التربية الموسيقية (١٩) رسالة، في حين لم يتم منح أي رسالة من قسم الإعلام التربوي خلال مدة التحليل والدراسة، وهو ما قد يرجع إلى تسجيل رسائل الإعلام التربوي في كليات التربية. وفيما يتعلق برسائل الدكتوراه الممنوحة من كلية التربية النوعية خلال ذات المدة الجدول الآتي يوضح ذلك.

## جدول (٦)

رسائل الدكتوراه الممنوحة من كلية التربية النوعية- جامعة القاهرة

(٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤)

الإجمالي	الإعلام التربوي	التربية الموسيقية	التربية الفنية	القسم العلمي / العام الجامعي
٠	٠	٠	٠	٢٠٠٨
١٥	٠	٧	٨	٢٠٠٩
٦	٠	٤	٢	٢٠١٠
٤	٠	٠	٤	٢٠١١
٧	٠	٣	٤	٢٠١٢
٠	٠	٠	٠	٢٠١٣
٣٢	٠	١٤	١٨	الإجمالي

من الجدول السابق يتضح وجود تفاوت في متغير السنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة، حيث بلغ إجمالي رسائل الدكتوراه الممنوحة (٣٢)، وكان العام ٢٠٠٩ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (١٥) رسالة، يليه العام ٢٠١٢ (٧) رسائل، وكان العام ٢٠١١ أقل الأعوام منحا (٤) رسائل ماجستير، في حين لم يتم منح أي رسائل خلال العامين ٢٠٠٨، ٢٠١٣، وهو نفس ما جاء بإحصاء رسائل الماجستير.

وبالنسبة للأقسام العلمية فيلاحظ وجود تقارب بين الأقسام العلمية، حيث جاء قسم التربية الفنية في مقدمة أكثر الأقسام منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (١٨) رسالة، وتلاه قسم التربية الموسيقية (١٤) رسالة، في حين لم يتم منح أي رسالة من قسم الإعلام التربوي خلال مدة التحليل والدراسة، وهو نفس ما جاء بنتائج الماجستير.

**نتائج الدراسة التحليلية وتفسيرها:**

يتناول هذا الجزء بالشرح والتحليل نتائج الدراسة التحليلية وتفسيرها، وذلك من خلال: ترتيب قضايا التنمية المستدامة في كل قسم علمي بكليات التربية في جامعة القاهرة: الدراسات العليا للتربية، رياض الأطفال، التربية النوعية على الترتيب، ثم ترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة بكل كلية من كليات عينة الدراسة التحليلية.

جدول (٧)

قضايا التنمية المستدامة المتضمنة بعينة التحليل على مستوى

الأقسام العلمية والكليات والجامعة خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣)

النسبة على مستوى الجامعة	النسبة على مستوى الكلية	عدد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة	القسم العلمي	الكلية
٢٠.٩	٢٧.٧	٢٠٥	المناهج وطرق التدريس	الدراسات العليا للتربية
١٠.٣	١٣.٧	١٠١	علم النفس التربوي	
١٤.١	١٨.٧	١٣٨	علم النفس الإرشادي	
١٤.٢	١٨.٨	١٣٩	أصول التربية	
١.٤	١.٩	١٤	تعليم الكبار والجامعي	
١٠.٨	١٤.٣	١٠٦	تكنولوجيا التعليم	
٣.٧	٤.٩	٣٦	دراسات الطفولة	
٧٥.٤%	١٠٠%	٧٣٩	إجمالي كلية الدراسات العليا للتربية	رياض الأطفال
٨.٣	٤٣.٦	٨١	العلوم النفسية	
٧.٤	٣٨.٧	٧٢	العلوم الأساسية	
٣.٤	١٧.٧	٣٣	العلوم التربوية	إجمالي كلية رياض الأطفال
٢٠%	١٠٠%	١٨٦	التربية النوعية	
٣.٦	٦٣.٦	٣٥	التربية الفنية	إجمالي كلية التربية النوعية
٢	٣٦.٤	٢٠	التربية الموسيقية	
٥.٦%	١٠٠%	٥٥	إجمالي كلية التربية النوعية	الإجمالي العام لكليات جامعة القاهرة
١٠٠%	١٠٠%	٩٨٠		

من الجدول السابق يتضح أن عدد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في جامعة القاهرة خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) قد بلغ (٩٨٠) قضية، واحتلت كلية الدراسات العليا للتربية المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب كليات التربية الأكثر تضمنا لقضايا التنمية المستدامة في جامعة القاهرة بعدد (٧٣٩) قضية، بنسبة بلغت (٧٥.٤%)، وفي المرتبة الثانية جاءت كلية رياض الأطفال بنسبة (٢٠%)، بعدد (١٨٦) قضية، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاءت كلية التربية النوعية بعدد (٥٥) قضية، بنسبة (٥.٦%).

وهي نتيجة تبدو منطقية وتتوافق مع طبيعة بنية كل كلية وعدد الأقسام العلمية الموجودة بها، فكلما زاد عدد الأقسام زادت مساحة التناول لقضايا التنمية المستدامة وهو الأمر المتحقق في حالة كلية الدراسات العليا للتربية التي تضم عدد أكبر من الأقسام العلمية مقارنة بكليتي رياض الأطفال والتربية النوعية.

وفيما يتعلق بطبيعة كل كلية وما تضمنته من قضايا التنمية المستدامة يتضح من الجدول السابق أن قسم المناهج وطرق التدريس قد جاء في المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب الأقسام العلمية المانحة لرسائل الماجستير والدكتوراه في البحث التربوي بكلية الدراسات العليا للتربية بعدد (٢٠٥) قضية، ونسبة (٢٧.٧%) على مستوى الكلية، ونسبة (٢٠.٩%) على مستوى إجمالي الجامعة، يليه قسم أصول التربية بعدد قضايا (١٣٩)، ونسبة (١٨.٨%) على مستوى كلية الدراسات العليا للتربية، ونسبة (١٤.٢%) على مستوى إجمالي الجامعة، وجاء قسم تعليم الكبار والتعليم الجامعي في المرتبة الأخيرة بالنسبة لترتيب الأقسام العلمية وما تضمنته من قضايا التنمية المستدامة بكلية الدراسات العليا للتربية بعدد (١٤) قضية، ونسبة (١.٩%) على مستوى الكلية، ونسبة (١.٤%) على المستوى الإجمالي للجامعة.

ويمكن تفسير ما سبق من وجهة نظر الدراسة الراهنة بأن قسم المناهج وطرق التدريس يضم العديد من التخصصات الفرعية بداخل التخصص العام بما يسمح بتناول قضايا التنمية المستدامة من زوايا مختلفة ويرفع من عدد الرسائل الممنوحة مقارنة بأي قسم آخر.

وفيما يتعلق بكلية رياض الأطفال فقد جاء قسم العلوم النفسية في المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب الأقسام على مستوى الكلية بعدد (٨١) قضية، بنسبة (٤٣.٦%)، ونسبة (٨.٣%) على مستوى الجامعة، يليه قسم العلوم الأساسية بعدد (٧٢) قضية، بنسبة (٣٨.٧%)، ونسبة (٧.٤%) على المستوى الإجمالي، وأخيراً قسم العلوم التربوية بعدد (٣٣) قضية، بنسبة (١٧.٧%)، ونسبة (٣.٤%) على المستوى الإجمالي العام. وهو ترتيب منطقي لكون قسم العلوم النفسية من الأقسام المتشعبة التي تتناول الإنسان من زوايا متعددة، كما أن دراسة الشخصية من المجالات المحببة لدى طلبة الدراسات العليا في القطاع التربوي مقارنة بالتخصصات التربوية الأخرى.

وبالنسبة لترتيب الأقسام العلمية على مستوى كلية التربية النوعية فقد جاء قسم التربية الفنية في المرتبة الأولى بعدد (٣٥) قضية، بنسبة (٦٣.٦%)، ونسبة (٣.٦%) على المستوى العام، يليه في المرتبة الثانية والأخيرة قسم التربية الموسيقية بعدد (٢٠) قضية، بنسبة (٣٦.٤%)، ونسبة (٢%) على المستوى

الإجمالي للجامعة. وهو أيضا ترتيب يبدو منطقي لكون تخصص التربية الفنية أكثر طلبا بالنسبة لاحتياجات سوق العمل بالنسبة لطلبة الدراسات العليا. وفيما يتعلق بترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة بكل كلية من كليات التربية بجامعة القاهرة- التوزيع التفصيلي لقضايا التنمية المستدامة في الأبعاد الرئيسية والفرعية بكليات عينة الدراسة ملحق (٣)-، فيوضحه الجدول الآتي.

### جدول (٨)

أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة برسائل الماجستير والدكتوراه في كليات التربية بجامعة القاهرة خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣)

الإجمالي	الاقتصادي		البيئي		الصحي		السياسي		الإداري		التكنولوجي		الاجتماعي الثقافي		أبعاد قضايا التنمية المستدامة الكلية/
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٧٣٩	٥.٦	٥٥	٣.	٣	٢.	٢	٨.٧	٨٥	٦.٤	٦٣	١٠.٩	١٠.٧	٤٣.٣	٤٢٤	الدراسات العليا للتربية
١٨٥	٩.	٩	٢.	٢	١.٧	١٧	٢.٦	٢٦	١.٣	١٣	٩.	٩	١١.١	١٠.٩	رياض الأطفال
٥٥	١.	١	٠.	٠	٤.	٤	١.	١	٢.	٢	٩.	٩	٣.٩	٣٨	التربية النوعية
٩٨٠	٦.٦	٦٥	٥.	٥	٢.٣	٢٣	١١.٥	١١٣	٨	٧٨	١٢.٨	١٢٥	٥٨.٣	٥٧١	الإجمالي

من الجدول السابق يتضح أن إجمالي تكرار القضايا الفرعية لأبعاد التنمية المستدامة الكلية بلغ (٩٧٩) تكرارًا متضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة بكليات التربية في جامعة القاهرة خلال فترة التحليل من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣).

وبالنسبة لترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة جاء البعد الاجتماعي الثقافي في المرتبة الأولى بتكرارات (٥٧١)، وبنسبة (٥٨.٣%)، وهي نتيجة منطقية تدل على الاستجابة القوية من جانب مؤسسات البحث التربوي بكليات التربية في جامعة القاهرة لمعالجة مشكلات وقضايا المجتمع المصري ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية، وهو الأمر الذي يفترض أن يكون له انعكاسه الإيجابي على تحسين وتجويد الحياة داخل المجتمع لو تم تمكين الباحثين التربويين من تنفيذ

وتفعيل مقترحاتهم وتوصياتهم ووجهات نظرهم في حل مشكلات المجتمع المصري.

وفي المرتبة الثانية جاء البعد التكنولوجي بتكرارات (١٢٥)، وبنسبة (١٢.٨%)، وهي نتيجة يمكن تبريرها من خلال انعكاس طبيعة العصر الحالي على المؤسسات التربوية، فنتيجة للتقدم التكنولوجي الذي تعيشه الدول الآن، أضحت السمة التقنية والرقمية هي الصبغة المميزة والمونة لحياة الإنسان الآن، وهو ما انعكست تبعاته على المؤسسات التربوية التي حاولت قدر الإمكان توظيف تلك التكنولوجيا في تقديم خدمات تعليمية وتعلمية جيدة ومناسبة للجميع.

وفي المرتبة الأخيرة جاء البعد البيئي بتكرارات (٥)، وبنسبة (٥.٥%)، وهي نتيجة تستدعي التوقف عندها ومعرفة أسبابها لخطورة دلالاتها على عملية التنمية المستدامة وتحقيقها، وخاصة في المؤسسات التربوية والتي يقع على عاتقها مسؤولية تربية النشء على أسس ومبادئ حماية البيئة والمحافظة عليها واستدامتها.

وفيما يتعلق بترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة من الأقسام العلمية بكل كلية من كليات التربية بجامعة القاهرة، فتوضحه الجداول الآتية.

### جدول (٩)

أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة برسائل الماجستير والدكتوراه للأقسام العلمية في كلية الدراسات العليا للتربية خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣)

الإجمالي	الاقتصادي		البيئي		الصحي		السياسي		الإداري		التكنولوجي		الاجتماعي الثقافي		أبعاد قضايا التنمية المستدامة/ القسم العلمي
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٢٠٥	١.٥	٣	١	٢	٠	٠	١٠.٧	٢٢	٦.٣	١٣	١٤.٢	٢٩	٦٦.٣	١٣٦	المناهج وطرق التدريس
١٠١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٣	٢٢.٧	٢٣	١	١	٧٣.٣	٧٤	علم النفس التربوي
١٣٨	٦.٥	٩	٠	٠	٧.	١	١٠.٩	١٥	٢.٩	٤	٢.٢	٣	٧٦.٨	١٠٦	علم النفس الإرشادي
١٣٩	٢٣.١	٣٢	٠	٠	٠	٠	٢٧.٣	٣٨	٧.٩	١١	١٠.١	١٤	٣١.٦	٤٤	أصول التربية
١٤	٥٠	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧.٢	١	٠	٠	٤٢.٨	٦	تعليم الكبار والجامعي
١٠٦	٣.٨	٤	٠	٠	٠	٠	١.٩	٢	٥.٦	٦	٥٦.٦	٦٠	٣٢.١	٣٤	تكنولوجيا التعليم
٣٦	٠	٠	٢.٧	١	٢.٧	١	١٣.٩	٥	١٣.٩	٥	٠	٠	٦٦.٨	٢٤	دراسات الطفولة
٧٣٩	٧.٤	٥٥	٤.	٣	٣.	٢	١١.٥	٨٥	٨.٥	٦٣	١٤.٥	١٠٧	٥٧.٤	٤٢٤	الإجمالي

من الجدول السابق يتضح أن قضايا البعد الاجتماعي الثقافي قد احتلت المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه بكلية الدراسات العليا للتربية خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٣) بتكرارات بلغت (٤٢٤)، بنسبة (٥٧.٤%) من إجمالي قضايا أبعاد التنمية المستدامة. وهو الأمر الذي يمكن تبريره بكون قضايا هذا البعد على درجة كبيرة من الأهمية والتشعب ومن ثم فدراستها تعد مطلباً حيويًا بالنسبة للباحثين. كما أن البعد الاجتماعي الثقافي يعد أكثر أبعاد التنمية المستدامة تضمناً للأبعاد الفرعية والتي وصلت (١٤) بعداً لمعالجة قضايا حيوية مثل: صنع القرارات التنموية، العدالة أو الإنصاف والمساواة ( تكافؤ الفرص)، تحسين الفرص التعليمية، التنوع الثقافي، تطوير الذات، التعلم الذاتي، الضبط الأخلاقي والقيمي، حل المشكلات، الهوية الثقافية، المسؤولية والفردية، تعزيز الدافعية نحو التعلم الفعال، تعزيز بناء القدرات.

وجاءت في المرتبة الثانية قضايا البعد التكنولوجي بتكرارات بلغت (١٠٧)، بنسبة (١٤.٥%) وهو ما يشير إلى استجابة البحث العلمي التربوي لانعكاسات العصر الزاهن والذي يتصف بكونه عصرًا رقمياً، يعتمد على التكنولوجيا وتطبيقاتها في كل شيء.

في حين جاءت قضايا البعد الصحي والبعد البيئي في المرتبة الأخيرة وماقبلها بتكرارات (٢) و(٣)، ونسبة (٣.٣%) (٤.٤%) على الترتيب، وهي نتيجة تحتاج لإعادة نظر وتوقف من قبل الباحثين التربويين من جهة، والقائمين على إدارة مؤسسات البحث التربوي من جهة أخرى؛ نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه المجال الصحي والبيئي في استدامة عملية التنمية.

وفيما يتعلق أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة برسائل الماجستير والدكتوراه للأقسام العلمية بكلية رياض الأطفال خلال فترة التحليل فيوضحها الجدول التالي.

## جدول (١٠)

أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة برسائل الماجستير والدكتوراه للأقسام العلمية في كلية رياض الأطفال خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣)

إجمالي	الاقتصادي		البيئي		الصحي		السياسي		الإداري		التكنولوجي		الاجتماعي الثقافي		أبعاد قضايا التنمية المستدامة/ القسم العلمي
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٨١	٢.٥	٢	٠	٠	٧.٤	٦	١٧.٣	١٤	١.٢	١	٢.٥	٢	٦٩.١	٥٦	العلوم النفسية
٧١	٨.٤	٦	١.٤	١	١٥.٥	١١	٩.٩	٧	٥.٦	٤	٤.٢	٣	٥٥	٣٩	العلوم الأساسية
٣٣	٣	١	٣	١	٠	٠	١٥.٢	٥	٢٤.٣	٨	١٢.١	٤	٤٢.٤	١٤	العلوم التربوية
١٨٥	٤.٩	٩	١.١	٢	٩.٢	١٧	١٤.١	٢٦	٦.٩	١٣	٤.٩	٩	٥٨.٩	١٠٩	الإجمالي

من الجدول السابق يتضح أن قضايا البعد الاجتماعي الثقافي قد احتلت المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه بكلية رياض الأطفال خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) بتكرارات بلغت (١٠٩)، بنسبة (٥٨.٩%) من إجمالي قضايا أبعاد التنمية المستدامة. وهي نتيجة تدعم النتيجة السابقة الخاصة باحتلال البعد الاجتماعي والثقافي للمرتبة الأولى في ترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة بكلية الدراسات العليا للتربية، بما يشير للتفاعل الجاد من مؤسسات البحث التربوي في مصر مع ما يحدث في المجتمع من مشكلات وما يقابله من تحديات اجتماعية وثقافية. وجاءت في المرتبة الثانية قضايا البعد السياسي بتكرارات بلغت (٢٦)، بنسبة (١٤.١%) وهو ما يشير إلى استجابة البحث العلمي التربوي لتناول المتغيرات والقضايا ذات البعد السياسي؛ نظرًا للدور المهم للسياسة العامة للدولة وانعكاسها على السياسة الخاصة بالتعليم، وأهمية أن تؤدي المؤسسات التربوية دورها الفعال في التربية والتنشئة السياسية للأفراد ليكونوا مواطنين صالحين بالمجتمع.

في حين جاءت قضايا البعد البيئي في المرتبة الأخيرة بتكرارات (٢)، ونسبة (١.١%)، وهي نتيجة تتشابه أيضًا مع نفس مرتبة البعد بكلية الدراسات العليا، بما يستوجب التأكيد على ضرورة تضمين الخطط البحثية للأقسام العلمية للموضوعات ذات البعد والاهتمام البيئي.

وفيما يتعلق بأبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة برسائل الماجستير والدكتوراه للأقسام العلمية بكلية التربية النوعية خلال فترة التحليل فيوضحها الجدول التالي.

جدول (١١)

أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة برسائل الماجستير والدكتوراه للأقسام العلمية في كلية التربية النوعية خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣)

الإجمالي	الاقتصادي		البيئي		الصحي		السياسي		الإداري		التكنولوجي		الاجتماعي الثقافي		أبعاد قضايا التنمية المستدامة/ القسم العلمي
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٣٥	٢.٩	١	٠	٠	١١.٤	٤	٠	٠	٥.٧	٢	١٧.٢	٦	٦٢.٨	٢٢	التربية الفنية
٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥	١	٠	٠	١٥	٣	٨٠	١٦	التربية الموسيقية
٥٥	١.٨	١	٠	٠	٧.٣	٤	١.٨	١	٣.٦	٢	١٦.٤	٩	٦٩.١	٣٨	الإجمالي

من الجدول السابق يتضح أن قضايا البعد الاجتماعي الثقافي قد احتلت المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه بكلية التربية النوعية خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) بتكرارات بلغت (٣٨)، بنسبة (٦٩.١%) من إجمالي قضايا أبعاد التنمية المستدامة. وهي نتيجة تساير النتائج السابقة بكليتي الدراسات العليا للتربية ورياض الأطفال وتتوافق معها. وإن كان الواقع المعاش يشير لخلاف دلالة هذا الترتيب من تدني الواقع الاجتماعي الثقافي وتراجع وضع الدور الذي تؤديه المؤسسات التربوية سواء تعلق الأمر بالتربية والتعليم أم البحث العلمي، وهو الأمر الذي يرد عليه بتبرئة ساحة المؤسسات البحثية التربوية التي تؤدي ما عليها وتقدم الأطروحات العلمية المعالجة لقضايا المجتمع، ويبقى الدور على صناع ومتخذي القرار بوجود التعامل تلك الأطروحات والاستفادة مما تضمنته من نتائج وتوصيات وإرشادات ومعالجات.

وجاء في المرتبة الثانية قضايا البعد التكنولوجي بتكرارات بلغت (٩)، بنسبة (١٦.٤%) وهو ما يمكن تبريره بحكم طبيعة الدراسة بالأقسام العلمية في كلية التربية النوعية، فتخصصات التربية الفنية والتربية الموسيقية من أكثر التخصصات استجابة للجانب التكنولوجي والتقني سواء فيما يتعلق بالخامات والأدوات المستخدمة، أو أساليب المعالجة.

في حين جاءت قضايا البعد البيئي في المرتبة الأخيرة بدون أي تكرارات، وهي نتيجة متوافقة مع تدني رتبة البعد البيئي وقضاياها في تناول البحثي بمؤسسات التربية.

### أهم نتائج الدراسة التحليلية:

من جملة الأدب النظري وما تضمنه الجزء التحليلي من الدراسة الراهنة يمكن استخلاص ما يلي من نتائج:

- فيما يتعلق بتوزيع رسائل الماجستير بكلية الدراسات العليا للتربية فقد تفاوتت الأقسام العلمية والسنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة، حيث بلغ إجمالي رسائل الماجستير الممنوحة (٣٧٩)، وكان العام ٢٠١١، والعام ٢٠١٣ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (٨٦) رسالة ماجستير لكل عام، يليه العام ٢٠١٢ (٨٢) رسالة ماجستير، وكان العام ٢٠٠٨ أقل الأعوام منحا (١٥) رسالة. وبالنسبة للأقسام العلمية جاء قسم المناهج وطرق التدريس أكثرها منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (٩٣) رسالة ماجستير تلاه قسم علم النفس الإرشادي (٨٢) رسالة، ثم قسم تكنولوجيا التعليم (٦٨) رسالة، وجاء قسم التعليم الفني في المرتبة الأخيرة بالنسبة للأقسام العلمية المانحة لدرجة الماجستير (٣) رسائل خلال مدة التحليل والدراسة.

- فيما يتعلق بتوزيع رسائل الدكتوراه بكلية الدراسات العليا للتربية فقد تفاوتت الأقسام العلمية والسنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة، حيث بلغ إجمالي رسائل الدكتوراه الممنوحة (٣٧٣)، وكان العام ٢٠١٣ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (٩٨) رسالة، يليه العام ٢٠١٢ (٨٩) رسالة، وكان العام ٢٠٠٨ أقل الأعوام منحا (١٢) رسالة دكتوراه. وبالنسبة للأقسام العلمية جاء قسم المناهج وطرق التدريس أكثرها منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (٩٨) رسالة ماجستير تلاه قسم علم النفس التربوي (٧٨) رسالة، ثم قسمي أصول التربية وعلم النفس الإرشادي (٦٤) رسالة من كل قسم، وجاء قسم التعليم الفني في المرتبة الأخيرة بالنسبة للأقسام العلمية المانحة لدرجة الدكتوراه (٢) رسالة خلال مدة التحليل والدراسة.

- فيما يتعلق بتوزيع رسائل الماجستير بكلية رياض الأطفال فقد تقاربت السنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة، حيث بلغ إجمالي رسائل الماجستير الممنوحة (١١٥)، وكان العام ٢٠١٣ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (٢٢) رسالة، يليه العام ٢٠١٢ (٢١) رسالة، وكان العام ٢٠٠٨ أقل الأعوام منحا (١٨) رسالة ماجستير. وبالنسبة للأقسام العلمية فقد تفاوتت الأقسام العلمية، حيث جاء قسم العلوم النفسية في مقدمة أكثر الأقسام منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (٥٥) رسالة ماجستير، تلاه قسم العلوم الأساسية (٣٩) رسالة، ثم قسم العلوم التربوية (٢١) رسالة خلال مدة التحليل والدراسة.
- فيما يتعلق بتوزيع رسائل الدكتوراه بكلية رياض الأطفال فقد تفاوتت السنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة حيث بلغ إجمالي رسائل الدكتوراه الممنوحة (٨٦)، وكان العام ٢٠١٢ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (٢٧) رسالة، يليه العام ٢٠١١ (١٧) رسالة، وكان العام ٢٠١٠ أقل الأعوام منحا (٧) رسالة دكتوراه. وبالنسبة للأقسام العلمية فقد تقاربت الأقسام العلمية، حيث جاء قسم العلوم الأساسية في مقدمة أكثر الأقسام منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (٣٤) رسالة دكتوراه، وتلاه قسم العلوم النفسية (٣١) رسالة، ثم قسم العلوم التربوية (٢٠) رسالة خلال مدة التحليل والدراسة.
- فيما يتعلق بتوزيع رسائل الماجستير بكلية التربية النوعية فقد تفاوتت السنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة، حيث بلغ إجمالي رسائل الماجستير الممنوحة (٤٠)، وكان العام ٢٠١٠ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (١٩) رسالة، يليه العام ٢٠١٢ (٨) رسالة، وكان العام ٢٠١١ أقل الأعوام منحا (٦) رسالة ماجستير، في حين لم يتم منح أي رسائل خلال العامين ٢٠٠٨، ٢٠١٣. وبالنسبة للأقسام العلمية فقد تقاربت الأقسام العلمية، حيث جاء قسم التربية الفنية في مقدمة أكثر الأقسام منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (٢١) رسالة، وتلاه قسم التربية الموسيقية (١٩) رسالة، في حين لم يتم منح أي رسالة من قسم

الإعلام التربوي خلال مدة التحليل والدراسة، وهو ما قد يرجع إلى تسجيل رسائل الإعلام التربوي في كليات التربية.

- فيما يتعلق بتوزيع رسائل الدكتوراه بكلية التربية النوعية فقد تفاوتت السنوات الجامعية في عدد الرسائل الممنوحة خلال السنوات المحددة كإطار تحليلي للدراسة، حيث بلغ إجمالي رسائل الدكتوراه الممنوحة (٣٢)، وكان العام ٢٠٠٩ أكثر الأعوام منحا للرسائل والتي وصلت (١٥) رسالة، يليه العام ٢٠١٢ (٧) رسائل، وكان العام ٢٠١١ أقل الأعوام منحا (٤) رسائل ماجستير، في حين لم يتم منح أي رسائل خلال العامين ٢٠٠٨، ٢٠١٣. وبالنسبة للأقسام العلمية فقد تقاربت الأقسام العلمية، حيث جاء قسم التربية الفنية في مقدمة أكثر الأقسام منحا خلال ذات المدة، حيث تم منح (١٨) رسالة، وتلاه قسم التربية الموسيقية (١٤) رسالة، في حين لم يتم منح أي رسالة من قسم الإعلام التربوي خلال مدة التحليل والدراسة.

- بلغ عدد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في جامعة القاهرة خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٣) (٩٨٠) قضية، واحتلت كلية الدراسات العليا للتربية المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب كليات التربية الأكثر تضمنا لقضايا التنمية المستدامة في جامعة القاهرة بعدد (٧٣٩) قضية، بنسبة بلغت (٧٥.٤%)، وفي المرتبة الثانية جاءت كلية رياض الأطفال بنسبة (٢٠%)، بعدد (١٨٦) قضية، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاءت كلية التربية النوعية بعدد (٥٥) قضية، بنسبة (٥.٦%).

- بالنسبة لترتيب الأقسام العلمية المانحة لرسائل الماجستير والدكتوراه في البحث التربوي بكلية الدراسات العليا للتربية فقد جاء قسم المناهج وطرق التدريس في المرتبة الأولى بعدد (٢٠٥) قضية، وبنسبة (٢٧.٧%) على مستوى الكلية، ونسبة (٢٠.٩%) على مستوى إجمالي الجامعة، يليه قسم أصول التربية بعدد قضايا (١٣٩)، وبنسبة (١٨.٨%) على مستوى كلية الدراسات العليا للتربية، وبنسبة (١٤.٢%) على مستوى إجمالي الجامعة، وجاء قسم تعليم الكبار والتعليم الجامعي في المرتبة الأخيرة بالنسبة لترتيب الأقسام العلمية وما تضمنته من قضايا التنمية المستدامة بكلية الدراسات العليا للتربية بعدد (١٤) قضية، وبنسبة (١.٩%) على مستوى الكلية، ونسبة (١.٤%) على مستوى الإجمالي للجامعة.

- بالنسبة لترتيب الأقسام العلمية المانحة لرسائل الماجستير والدكتوراه في البحث التربوي بكلية رياض الأطفال فقد جاء قسم العلوم النفسية في المرتبة الأولى بعدد (٨١) قضية، بنسبة (٤٣.٦%)، ونسبة (٨.٣%) على مستوى الجامعة، يليه قسم العلوم الأساسية بعدد (٧٢) قضية، بنسبة (٣٨.٧%)، ونسبة (٧.٤%) على المستوى الإجمالي، وأخيراً قسم العلوم التربوية بعدد (٣٣) قضية، بنسبة (١٧.٧%)، ونسبة (٣.٤%) على المستوى الإجمالي العام.
- وبالنسبة لترتيب الأقسام العلمية على مستوى كلية التربية النوعية فقد جاء قسم التربية الفنية في المرتبة الأولى بعدد (٣٥) قضية، بنسبة (٦٣.٦%)، ونسبة (٣.٦%) على المستوى العام، يليه في المرتبة الثانية والأخيرة قسم التربية الموسيقية بعدد (٢٠) قضية، بنسبة (٣٦.٤%)، ونسبة (٢%) على المستوى الإجمالي للجامعة.
- أن إجمالي تكرار القضايا الفرعية لأبعاد التنمية المستدامة الكلية بلغ (٩٨٠) تكراراً متضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة بكليات التربية في جامعة القاهرة خلال فترة التحليل من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣).
- وبالنسبة لترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة جاء البعد الاجتماعي الثقافي في المرتبة الأولى بتكرارات (٥٧١)، ونسبة (٥٨.٣%). وفي المرتبة الثانية جاء البعد التكنولوجي بتكرارات (١٢٥)، ونسبة (١٢.٨%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء البعد البيئي بتكرارات (٥)، ونسبة (٠.٥%).
- جاءت قضايا البعد الاجتماعي الثقافي في المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه بكلية الدراسات العليا للتربية خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) بتكرارات بلغت (٤٢٤)، بنسبة (٥٧.٤%) من إجمالي قضايا أبعاد التنمية المستدامة. وجاءت في المرتبة الثانية قضايا البعد التكنولوجي بتكرارات بلغت (١٠٧)، بنسبة (١٤.٥%)، في حين جاءت قضايا البعد الصحي والبعد البيئي في المرتبة الأخيرة وماقبلها بتكرارات (٢) و(٣)، ونسبة (٠.٣%) و(٠.٤%) على الترتيب.
- جاءت قضايا البعد الاجتماعي الثقافي في المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه بكلية رياض الأطفال خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) بتكرارات بلغت (١٠٩)،

بنسبة (٥٨.٩%) من إجمالي قضايا أبعاد التنمية المستدامة. وجاء في المرتبة الثانية قضايا البعد السياسي بتكرارات بلغت (٢٦)، بنسبة (١٤.١%). في حين جاءت قضايا البعد البيئي في المرتبة الأخيرة بتكرارات (٢)، ونسبة (١.١%).

- أن قضايا البعد الاجتماعي الثقافي قد احتلت المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب أبعاد قضايا التنمية المستدامة المتضمنة في رسائل الماجستير والدكتوراه بكلية التربية النوعية خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) بتكرارات بلغت (٣٨)، بنسبة (٦٩.١%) من إجمالي قضايا أبعاد التنمية المستدامة. وجاء في المرتبة الثانية قضايا البعد التكنولوجي بتكرارات بلغت (٩)، بنسبة (١٦.٤%). في حين جاءت قضايا البعد البيئي في المرتبة الأخيرة بدون أي تكرارات.

**التصور المقترح لتفعيل مقومات البحث التربوي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة:**

على ضوء نتائج الدراسة في جانبها النظري، وما تم استخلاصه من نتائج الدراسة التحليلية لقضايا التنمية المستدامة المتضمنة بالبحث التربوي بجامعة القاهرة، تقدم الدراسة الحالية تصورها المقترح لجملة المقومات اللازمة لتفعيل البحث التربوي حتى يستجيب لقضايا التنمية المستدامة.

#### **فلسفة التصور المقترح:**

تعد المعرفة عماد التنمية المستدامة، لذا فإن التجديد في مجال البحث العلمي التربوي المنتج للمعرفة يمثل جوهر ذلك المجتمع، ويسم البحث التربوي بوصفه أحد مجالات البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال ما يضطلع به من إنتاج المعرفة التربوية وتحديث النظام التعليمي والممارسة التربوية وتطويرهما، بما يكفل اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في استدامة عملية التنمية، لذا يؤدي البحث التربوي دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توافر المقومات الأساسية اللازمة لإنجاز البحث التربوي، التي تمثل الأسس أو المعايير التي يستند إليها البحث التربوي للوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة، لذا فإن التصور المقترح الذي تتبناه الدراسة الحالية يقوم على مجموعة من المسلمات هي:

- تهدف عملية التنمية المستدامة إلى إتاحة فرص الحياة الكريمة لجميع الأفراد للوصول إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وغيره من مجالات الحياة

المختلفة، ومن ثم لا يوجد خيارات أمام أي مجتمع سوى العمل على تحقيق التنمية واستدامتها.

- لمنظومة التعليم والبحث العلمي دور جوهري في تشكيل منظومة التنمية المستدامة، لأنها المسؤولة عن صناعة المعرفة، وعن إعداد رأس المال البشري صانع المعرفة التنموية ومطبقتها.

- البحث التربوي جزء لا يتجزأ من البحث العلمي، يأخذ منه الأسس والوظائف والقواعد العلمية ليطور بها طرقه وأدواته ومدخله البحثية، بما يخدم قضايا التنمية المستدامة ومشكلاتها في الواقع المصري.

- يمثل البحث التربوي الأساس الذي تبنى عليه السياسة التنموية في المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الترابط والتكامل بين نتائج البحث التربوي وواقع الممارسات التنموية داخل المجتمع.

- تلعب البحوث التربوية دوراً أساسياً في إنتاج المعرفة التربوية التنموية، فهو مصدر رئيس للمعرفة وتحليل المعلومات التي تساعد على اكتشاف ومعرفة ما يحدث في مجالات التنمية المتعددة.

- تتطلب التنمية المستدامة تغييراً في طبيعة البحوث التربوية، حتى تقدم إضافة جديدة لما هو موجود من معرفة، بما يكفل تنمية مجتمع المصري وإثرائه.

- يعد ضعف أو غياب المقومات الأساسية للبحث التربوي معوقاً يحول دون تحقيق أهدافه والقيام بدوره المنوط به في تطوير ممارسات التنمية المستدامة، ومن ثم إخفاقه في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

**المقومات المقترحة الواجب توافرها للبحث التربوي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة وقضاياها:**

ينظر إلى البحث التربوي بوصفه الأداة الأساسية في تشكيل منظومة المعرفة التنموية وتطويرها في مجتمع المصري، حيث تتشكل منظومة المعرفة التنموية من خلال تحويل الثروة المعرفية إلى رأس مال معرفي، وتوظيف رأس المال المعرفي في إنتاج معارف تنموية جديدة، ويستطيع البحث التربوي القيام بهذه المهمة إذا توافرت له المقومات اللازمة، ويمكن توضيح هذه المقومات فيما يلي:

### مقومات تتعلق باستيعاب المعرفة التنموية بالبحث التربوي:

يقصد باستيعاب المعرفة التنموية في مجال البحث التربوي التكوين العلمي للباحثين وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية، حيث تعد نوعية إعداد الباحث القادر على استيعاب المعرفة التنموية التربوية من أهم مقومات البحث التربوي في الوقت الراهن إن لم يكن أهمها على الاطلاق؛ لأنه هو الذي يعطي الفاعلية لباقي المقومات، فقد تتوفر باقي مقومات البحث إلا أنها قد تكون قليلة الفائدة إذ لم يتوفر الباحث القادر على تفعيلها والإفادة منها في إنجاز البحث، لذا تبرز أهمية إعداد الباحثين المؤهلين علمياً لإجراء البحوث، فالبحث التربوي المحقق لمتطلبات التنمية المستدامة يحتاج إلى باحث متمكن من البحث العلمي، من خلال الإعداد والتكوين الجيد، بحيث يمتلك الباحث التربوي المقومات الآتية:

- القدرة على استيعاب التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال البنى والنظم التنموية في مجتمع المعرفة، فالإعداد الفعال للباحث يمكنه من استيعاب تلك التطورات.
- فهم معنى المفاهيم التنموية المستحدثة في ظل تغيرات مجتمع المعرفة، وخاصة في مجالات التنمية البيئية والصحية والثقافية والسياسية؛ لضعف تناولها في الأدب التربوي.
- الإلمام بالمفاهيم ذات البعد الدولي في مجال البحث التربوي في قضايا التنمية المستدامة.
- اكتساب مهارات التواصل العلمي على المستوى الدولي، والقدرة على إقامة علاقات علمية مع مراكز الأبحاث المتقدمة وغيرها من مؤسسات البحث الدولية.
- إتقان إحدى اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية بوصفها اللغة السائدة في مجالات التنمية المختلفة.
- اكتساب مهارات التعامل مع التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات في مجال البحث التنموي.
- إتقان مهارات استخدام المنهجيات البحثية الحديثة؛ لاستيعاب أحدث المستجدات العلمية في مجال البحث التربوي على مستوى المنهج والمنهجية، والإلمام بالاتجاهات الحديثة في مجال التخصص التربوي.

- المهارة في التعامل مع مصادر المعرفة المختلفة المتضمنة في المكتبات الورقية والإلكترونية.
- إتقان مهارات العمل في فريق بحثي بوصف المعرفة في مجتمع المعرفة تعاونية وتشاركية.
- التمكن من مهارات الإحصاء التربوي، والقدرة على توظيف البيانات والمعلومات وتحويلها لمعرفة تنموية.
- القدرة على المشاركة في أنشطة تقاسم المعرفة التربوية من خلال المنتديات والملتقيات الفكرية.
- الحرص على التنمية العلمية المستمرة لسرعة التكيف والتفاعل الإيجابي مع متغيرات استدامة التنمية.

#### مقومات تتعلق بإنتاج المعرفة التربوية التنموية:

إن إنتاج المعرفة التربوية المتعلقة بمجالات التنمية المختلفة وليس نقلها أو استيرادها هو الذي يكفل بناء مجتمع تنموي مستدام، ويعد البحث التربوي من السبل المؤدية إلى اكتشاف الجديد من المعرفة التنموية، والتوصل إلى القوانين والمفاهيم والنظريات العلمية الحاكمة لها، التي تمثل أسس قوية في عملية تشكيل منظومة المعرفة التربوية التنوية وتطويرها، وخاصة وأن البحث التربوي يتعلق بدراسة شخصية الإنسان عصب التنمية ومحركها الأول، وهي عملية أساسية يضطلع بها البحث التربوي لإنتاج معارف تربوية جديدة، بما يكفل تطوير المنظومة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة، لذا ينبغي أن يتوافر في إنتاج المعرفة التربوية المقومات الآتية:

- الاهتمام بمعالجة القضايا والموضوعات التنموية التي تسهم في تحقيق عملية تنمية مستدامة.
- تشجيع النشر العلمي على المستوى الدولي بوصفه مقوماً لدعم إنتاج المعرفة التربوية التنموية.
- الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تسهيل نشر المعرفة التنموية والحصول عليها.
- إقرار معايير توجه الباحثين إلى التجديد في البحث التربوي لإنتاج معارف تنموية تكفل استدامة عملية التنمية.

- تأسيس حاضنات للمعرفة التربوية لاستقبال الأفكار البحثية التنموية وتحويلها إلى مشروعات تنموية.
- تكوين المختبرات البحثية التعاونية التي تشجع المشاركة في إنتاج المعرفة التربوية البيئية من خلال فتح أبواب البحث التربوي أمام كافة التخصصات الأكاديمية الأخرى على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- الربط بين البحوث الأساسية والتطبيقية لبناء قدرة على الإبداع والتجديد في منظومة المعرفة التربوية المتعلقة بمجالات التنمية المختلفة.
- مواكبة الموضوعات والقضايا البحثية في التربية للاتجاهات التنموية الحديثة.
- تشجيع البحوث البيئية بين التخصصات التربوية لتحقيق التكامل في إنتاج المعرفة التربوية التنموية، والاستفادة القصوى من كافة التخصصات وزوايا المعالجة المتعددة.

### مقومات تتعلق بتطبيق المعرفة التربوية في قطاعات التنمية المختلفة:

ويقصد بها المقومات التي يتعين توافرها حتى يمكن تطبيق ما توصل إليه البحث التربوي من نتائج في تطوير واقع الممارسات التنموية، فمن أساسيات التخطيط الفعال للبحث التربوي تطبيق نتائجه وربطه بقطاعات التنمية، حيث تعد مخرجات البحث التربوي مدخلاً أساسياً من مدخلات تحديد السياسة التنموية القائمة وصياغتها على قواعد ومعايير علمية، واتخاذ القرارات المتعلقة بها، ووضع الخطط التنموية المحققة لها، والإفادة من نتائج البحث التربوي في مواجهة مشكلات المجتمع المصري بمختلف مستوياتها وأبعادها وصورها، إذ يمكن أن يساعد البحث التربوي صانعي السياسة التنموية ويزودهم برؤية شاملة للقضايا والمشكلات والأولويات والتحديات المطروحة، بالإضافة إلى مساعدتهم في تكوين نظرة مستقبلية تؤخذ في الحسبان عند وضع خطط التنمية، فالبحث التربوي يكون قليل القيمة إذ لم يتم الاستفادة من نتائجه في تطوير المعرفة التنموية، وإيجاد حلول علمية لمشكلات الواقع المجتمعي، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي توافر المقومات الآتية:

- توظيف المعرفة التي توصل إليها البحث التربوي في تطوير واقع الممارسات التنموية وفق خطط واضحة.
- وجود معايير علمية يلتزم بها الباحث لتحقيق الارتباط بين نتائج البحث التربوي وواقع الممارسات التربوية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

- تحقيق التكامل في معالجة قضايا الواقع التنويري المصري من خلال بحوث التخصصات التربوية المتداخلة.
  - تشجيع البحوث التربوية الموجهة التي تعالج قضايا تنمية يطلبها صناع السياسة التنموية.
  - تحويل المعرفة التربوية النظرية التي يتم التوصل إليها من خلال البحوث الأساسية إلى تطبيقات عملية تفيد في تطوير الممارسات التنموية.
  - نشر ثقافة المعرفة التنموية التي توصل إليها البحث التربوي بين كافة قطاعات الحياة.
  - الاهتمام بالبحوث التربوية التطبيقية التي تستهدف إصلاح الواقع المجتمعي وتجديده.
  - التنسيق والتعاون بين الباحثين في مجال التربية والقائمين على عملية تخطيط السياسات التنموية.
  - توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات التنموية.
  - تكوين اتجاهات إيجابية لدى القائمين على الخطط التنموية نحو مخرجات البحث التربوي.
  - عمل مستخلصات مبسطة لنتائج البحوث التربوية تكون سهلة الفهم من جانب القائمين على عملية التخطيط التنموي.
  - المراجعة والتقويم المستمر للبحوث التربوية على ضوء احتياجات الواقع المصري وخطته التنموية.
- الإجراءات والآليات اللازمة لتفعيل مقومات البحث التربوي في القطاع التنموي:**

يتطلب تفعيل مقومات البحث التربوي في تحقيق التنمية مجموعة من الإجراءات والآليات التي تكفل توفير البيئة الداعمة للبحث التربوي، بوصف عملية التنمية لا تنمو إلا داخل بيئة تؤمن بالمعرفة والبحث، والبيئة الداعمة للبحث هي مناخ تربوي عام ينبغي توافره في بيئة البحث، حتى يستطيع الباحث إنجاز بحثه، ويحقق النتائج المرجوة منه في سهولة ويسر، مما ينعكس إيجاباً على مخرجات البحث التربوي، ويحفز الباحثين ويدفعهم نحو القيام بمزيد من الأبحاث التنموية الهادفة، وقد يترتب على غياب هذه البيئة الداعمة امتناع بعض الباحثين عن

القيام بالبحث، أو قيام البعض منهم بإنجاز أبحاث لا ترقى إلى مستوى تطلعات التنمية المستدامة، ويمكن توضيح إجراءات تفعيل مقومات البحث التربوي وآلياته لتلبية متطلبات التنمية المستدامة فيما يلي:

- تعزيز هدف التربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية تغيير هادف ومقصود ومخطط للانتقال بالإنسان والمجتمع من وضع غير مرغوب فيه إلى وضع يصبو للوصول إليه، وفق خطط ومنهاج شامل قائم على دراسة موضوعيه للواقع الإنساني المعاش بكل جوانبه.
- زيادة الوعي الاقتصادي والتعليمي والتقني والاجتماعي والسياسي والأمني والأخلاقي والبيئي لدى الباحثين التربويين وتربيتهم على تحمل المسؤولية والتعاون وصدق المواطنة والانتماء لحمل أعباء التنمية المستدامة.
- إعادة تقييم الجامعة تقييماً واقعياً للتحقق من وجود تكامل تربوي بين مقوماتها، للتأكد من صلاحيتها وتنفيذها لما هو مأمول منها نحو التنمية المستدامة، وتعرف الانحرافات المحتملة الحدوث ومعالجتها.
- تنظيم دورات تدريبية داخل الجامعة وخارجها تتناول أسس التنمية المستدامة وأساليب تحقيقها ومؤشرات نجاحها، والاستعانة بالخبراء والمختصين والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا الشأن.
- تضمين أهداف المناهج التربوية، واعتماد مناهج ومحتويات تعليمية تتضمن مبادئ التنمية المستدامة ومجالاتها ودور الإنسان فيها.
- التنوع والتمايز في البرامج والمقررات الدراسية والمناهج الجامعية؛ لتلبية الاحتياجات المختلفة للطلاب، والتوافق مع تطورات سوق العمل وقطاع الإنتاج والخدمات والاهتمام بقيام طلاب الجامعة برحلات لمراكز البحوث؛ لكي يطلعوا على أحدث ما يجرى من أبحاث في هذه المراكز العلمية.
- تفعيل دور المركز والوحدات ذات الطابع الخاص بكليات التربية؛ لتقديم الخدمات البحثية والاستشارية للمجتمع.
- تطوير قواعد اختيار الباحثين بكليات التربية لانتقاء أفضل العناصر.
- تطوير برامج الدراسات العليا بما يكفل اكتساب المهارات الأساسية للبحث التربوي الجيد والفعال.
- وضع معايير لقبول طلاب الدراسات العليا أكثر كفاءة وفاعلية.

- التوسع في الابتعاث الخارجي إلى جامعات الدول المتقدمة للمعيشة عن قرب لطبيعة الدور الذي تقوم به كليات التربية في خدمة المجتمع وقضاياها التنموية.
- تنظيم دورات التدريب وورش العمل لتحقيق التنمية العلمية المستمرة للباحثين.
- وجود سياسة واضحة ومحددة للبحث التربوي على المستوى الوطني.
- وجود استراتيجيات وخطط بحثية معلنة على مستوى الجامعات.
- تصميم خريطة بحثية تحدد الأولويات البحثية على مستوى الأقسام العلمية.
- وجود آليات للشراكة الفعالة بين كليات التربية وكافة الوزارات لتطبيق المعرفة التربوية.
- تشجيع المشروعات البحثية المدعومة في المجالات التربوية المتعددة.
- تطوير معايير الترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بما يرقى بالبحث التربوي.
- إعداد أدلة بمشكلات الممارسات التربوية وتوجيه البحوث التربوية نحو حلها.
- إيجاد آلية لتسويق نتائج البحوث التربوية للمستفيدين منها.
- توفير قاعدة بيانات للأبحاث العلمية المنجزة على مستوى كل تخصص تربوي.
- تطوير المكتبات الجامعية والنظم الرقمية بها، بما يكفل الاشتراك في قواعد المعلومات الدولية، وبما ييسر فرص الاطلاع على تلك الأبحاث والرسائل سواء أكانت كاملة أم مستخلصاتها.

### مقترحات بخريطة بحثية تربوية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بالمجتمع المصري:

في ضوء ما أشارت إليه نتائج الدراسة التحليلية وجاء بالجدول من (٧-١١) تقدم الدراسة الراهنة بعض المقترحات بقضايا تربوية مهمة تحتاج للدراسة والبحث للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع المصري.

#### • المشكلات الاجتماعية والنفسية للمجتمع المصري:

- المخدرات. -الأمية. -العنف.
- البطالة. -الأطفال المحرومين (بلا مأوى- أطفال الشوارع).
- العشوائيات. -العلاقات الأسرية. -أساليب التنشئة الاجتماعية.

- المشاركة السياسية

### ● التعليم والتعلم:

- إعداد المعلم.
- تنمية المهارات الفنية.
- تعلم ذوى الاحتياجات الخاصة.
- معايير نمو الطفل المصرى.
- أساليب التربية.
- تنمية الابتكار والأبداع.
- تنمية المفاهيم الاجتماعية والأخلاقية.
- تأثيرات الالتحاق بالدراسة.
- الإعلاء التربوي.
- المعوقات الاجتماعية للتعلم.

### ● تعليم الكبار:

- الأمية.
- البرامج التدريبية.
- تأثيرات التقدم في العمر.
- رعاية المسنين.
- تكنولوجيا تعليم الكبار.
- مهارات الحياة.

### ● مشكلات التعليم الجامعى وقبل الجامعى:

- مخرجات التعليم قبل الجامعى وأثرها فى كفاءة التعليم الجامعى.
- الجودة وضوابطها فى التعليم.
- إدارة مؤسسات التعليم العالى.
- الجامعة الافتراضية والتعليم والتعلم الإلكتروني.

### ● التكنولوجيا والمجتمع:

- الاتجاهات نحو التكنولوجيا.
- الثقافة التكنولوجية.
- أثر التغيرات التكنولوجية فى المجتمع.
- المدرسة الذكية.
- تكنولوجيا الاتصال والتغير الاجتماعى.

### ● الصحة النفسية:

- انتشار المرض النفسى.
- تعزيز الصحة النفسية.
- الإرشاد النفسى.
- الصحة النفسية فى المدرسة.
- العوامل الاجتماعية فى انتشار المرض.
- العلاقة بين الصحة النفسية والصحة البدنية.
- رعاية الطفل.
- الصحة النفسية والإبداع والتفوق.
- الفن والصحة النفسية.
- الصحة النفسية والسلوك الاجتماعى.

### ● الثقافة والسلوك الإنساني:

- مهارات التفكير.
- العولمة والثقافة.
- تأثير الثقافات الوافده.
- التربية البيئية.
- تعزيز الثقافة العلمية.
- العلاقة بين المكان والسلوك.
- اكتساب القيم.
- الوعى السياحي.
- الثقافة الشعبية.

## المراجع

### أولاً- المراجع العربية:

إبراهيم أحمد السيد: تطوير دور جامعة الأزهر في التنمية البشرية في ضوء التحديات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٥.

إبراهيم الدسوقي عوض الله: تطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة رؤية مستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

إحسان الأغا وفاروق الفرا: أولويات البحث التربوي في فلسطين، مكتبة آفاق، غزة، ٢٠٠١.

إحسان الأغا، وفاروق الفرا: أولويات البحث التربوي في فلسطين، غزة، مكتبة آفاق، ٢٠٠١.

أحمد إسماعيل حجي وحسام حمدي عبدالحميد: الجامعة والتنمية البشرية أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٢.

أحمد الرسول أبو اليزيد: التنمية المتواصلة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

أحمد زايد وآخرون: قيم التنمية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، ديسمبر ٢٠١٠.

أسماء عبد السلام عبد القادر: دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية، عالم التربية، س ١١، ع ٣١، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، مايو ٢٠١٠.

أمجد ناهض سكيك: دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة حالة دراسية تجربة لجان أحياء بلدية غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٢.

أمطانيوس ميخائيل: مشكلات البحث التربوي كما يراها أعضاء هيئة التدريس في الكليات التربوية في سورية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، مج ٤، ع ١، ٢٠٠٦.

إميل فهمي شنودة: معالم إنشاء جامعة مصرية بحثية خاصة دراسة عينية، المؤتمر العلمي التاسع "تحديات التعليم في العالم العربي"، كلية التربية، جامعة المنيا، ١٠- ١١ نوفمبر ٢٠٠٩.

إياد زكي عبدالهادي: المشكلات الدراسية التي تواجه طلبة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية وسبل التغلب عليها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٥.

إيهاب السيد إمام: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء وظائف الجامعة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، س ٢٣، ع ٣، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠٠٨.

باتر محمد علي وردم: العالم ليس للبيع، الأهلية، عمان، ٢٠٠٣. باسل البستاني: جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣" نحو إقامة مجتمع المعرفة"، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، ٢٠٠٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد بن مكتوم: تقرير المعرفة العربي، دار الغرير، دبي، ٢٠٠٩.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية الإنسانية، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، ٢٠١٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١١، مؤسسة محمد بن راشد بن مكتوم، طبع شركة دار الغرير، دبي، ٢٠١١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٣.

ثناء عبدالجبار وآخرون: ضمان جودة البحث العلمي باستخدام المكتبة الافتراضية العلمية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج ٦، ع ١٢، مركز تطوير التفوق، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ٢٠١٣. جامعة القاهرة: خطة جامعة القاهرة للبحث العلمي ٢٠٠٦- ٢٠١١، قطاع العلوم الإنسانية، قطاع الدراسات العليا والبحوث العلمية، جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٦.

جامعة القاهرة (أ): خطة جامعة القاهرة للبحث العلمي ٢٠٠٦-٢٠١٢، الإطار العام، قطاع الدراسات العليا والبحوث العلمية، جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٦.

جامعة القاهرة (ب): خطة جامعة القاهرة للبحث العلمي ٢٠٠٦-٢٠١٢، قطاع العلوم الإنسانية، قطاع الدراسات العليا والبحوث العلمية، جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٦.

جون وارين: كيف نعرف ما يصون البيئة؟ نظرة إلى الماضي والمستقبل، مبادئ التنمية المستدامة، تحرير: دوجلاس موسشيت، ترجمة: بهاد الدين شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠.

حسن شحاتة: البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.

حسين كامل بهاء الدين: مفترق الطرق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.

حسين مطاوع الترتوري: البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد العشرون، ٢٠١٠.

حميد مجيد البياتي: المعجم الجامع لعلوم البيئية والموارد الطبيعية، الوراق، عمان، ٢٠٠٨.

رجاء محمود أبو علام: مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط٣، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠١.

رجاء محمود أبو علام: مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠١.

رحيم يونس كروالعزاوي: مقدمة في منهج البحث العلمي، سلسلة المنهل في العلوم التربوية، ٢٠٠٩.

زيد محمد الرماني: اقتصاد وتنمية، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٦.

سالم البهنساوي: حرية الرأي الواقع والضوابط، دار الوفاء، المنصورة، ٢٠٠٤.

سامي طابع: بحوث الإعلام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

سامي ملحم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٠.

سعد طه علام وفريد أحمد عبد العال: اقتصاديات التنمية البشرية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢.

سعود الضحيان وآخرون: البحوث التربوية ومدى توافقها مع خطط التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة البحث العلمي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والمعوقات والتطلعات، الرياض، ١٢- ١٤ نوفمبر ٢٠٠٠.

سلامة صابر العطار: البحث التربوي وعملية صنع القرار ورسم السياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية، دراسة تحليلية نقدية، مؤتمر السياسات التعليمية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٠٠٥.

صالح بدير: الجامعات الثابت والمتغيرات، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

طاهر حمدي كنعان، التعاون الاقتصادي العربي - رؤية عملية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٨، يونيو، ٢٠٠١.

عاطف العبد: تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام - الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢.

عبد التواب سيد عيسى يوسف: رؤية مستقبلية للبحث العلمي التربوي في التعليم العالي في ضوء ثورة ٢٥ يناير في مصر، قسم التعليم العالي والجامعي، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

عبد الرحمن صالح عبدالله: البحث التربوي وكتابة الرسائل الجامعية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٦.

عبد الله الصعيدي: التعليم والتنمية بعض المؤشرات المتعلقة بالكلفة والعائد، المؤتمر السنوي الثاني " التخطيط الاستراتيجي لنظم التعليم المفتوح والإلكتروني إطار للتميز"، ج ١، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، ٢٧- ٢٨ مايو ٢٠٠٧.

عبد الله المجيدل و سالم شماس: معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية دراسة ميدانية كلية التربية بصلالة أنموذجا، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، مج ٢٦، ع ١ و٢، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٠.

عبد الله بيومي: تطوير إجراء البحوث التربوية في مجال تعليم الكبار تصور مقترح، مجلة البحث التربوي، مج ١، ع ٢، ج ١، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٢.

عبد الله سليمان و علي الصبيحي: دليل تحكيم الرسائل والبحوث العلمية في المجال التربوي والنفسي، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع ٦٣، ج ٢، كلية التربية، جامعة الزقازيق، أبريل ٢٠٠٩.

عبدالله أبو بطانة: مفهوم التربية المستدامة، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت، ١٤٢٧هـ.

عدنان ياسين مصطفى: التنمية المستدامة بين آيدولوجيا الشمال ومأزق الجنوب، دراسات في التنمية المستدامة في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٠.

علا الخواجة: قضية التعليم في مصر العائد الاقتصادي والاجتماعي، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠٠٨.

علي أحمد مذكور: الاستثمار في التعليم بين خبرات الماضي ومشكلات الحاضر وتصورات المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩.

علي أحمد مذكور: التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠.

علي عبدالوؤف محمد: تفعيل مقومات البحث التربوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد الثاني، مركز تطوير التفوق، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ٢٠١٥.

عنود القبندي: تلوث المياه في الوطن العربي مشكلة خطيرة، مجلة بيئتنا الخليجية، ع ١٠، نشرة فصلية تصدر عن لجنة التوعية والإعلام البيئي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع ١٠، ديسمبر ٢٠١٠.

فاروق عبده فليح: اقتصاديات التعليم، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٥.

فتحي مصطفى الزيات: أثر الإنفاق على التعليم على المحددات المعرفية للتنمية المستدامة دراسة تحليلية مقارنة لواقع العالم العربي على المؤشرات

الدولية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد ١٤، العدد٤، كلية التربية،  
جامعة السلطان قابوس، ديسمبر ٢٠١٣.

فتحية معتوق عساس: مدى استخدام مهارات ما وراء المعرفة في البحث التربوي  
من خلال دراسة المقررات لدى طالبات الدراسات العليا في كليات التربية  
للبنات، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج ١٢، ع ٢، كلية التربية،  
جامعة البحرين، يونيو ٢٠١١.

فرحان فرجاني: البحث العلمي والأمن القومي وبحوث الدول النامية، مجلة قضايا  
التنمية، ع ٢٨، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.  
فريد عبد الرحمن النيرب: تصور مقترح لتطوير الإنتاجية الأكاديمية التربوية  
لبرامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية بغزة في ضوء خطط  
التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية،  
جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

فؤاد العاجز وجميل نشوان: المشكلات التي تواجه الدراسات العليا في الجامعات  
الفلسطينية، يوم دراسي بعنوان "الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في  
ضوء التحديات المعاصرة"، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٥.

فؤاد العاجز وجميل نشوان: المشكلات التي تواجه برامج الدراسات العليا في  
الجامعات الفلسطينية، اليوم الدراسي الأول "الدراسات العليا بالجامعات  
الفلسطينية في ضوء التحديات المعاصرة"، عمادة الدراسات العليا ووحدة  
الجودة، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٧ مايو ٢٠٠٥.

فوزي سعيد الجدية: دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية ٢٠٠٩، مجلة  
جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مج ١٢، ع ١، جامعة  
الأزهر بغزة، ٢٠١٠.

فوزية المرساوي: المعالجة التربوية لموضوع التنمية المستدامة من خلال المناهج  
التعليمية والكتب المدرسية نموذج السنة الأولى من سلك البكالوريا علوم  
لمادة الجغرافيا، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج ٤، ع ١، كلية  
التربية، جامعة الإمارات، ٢٠١٥.

فيصل محمد عبدالوهاب والصدیق اسماعيل محمد: تطوير البحث التربوي بكليات  
التربية السودانية في ضوء معايير ضمان جودة كليات التربية بالجامعات

- العربية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج ٧، ع ١٨، مركز تطوير التفوق، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ٢٠١٤.
- كمال عبد الحميد زيتون: منهجية البحث التربوي والنفسي من المنظور الكمي والكيفي، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٤.
- كمال علي: تنظيم البحث التربوي وإدراته في ضوء متطلبات التنمية في الجمهورية العربية السورية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.
- لعلي بوكميش: معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع ١٢، ٢٠١٤.
- ماجد محمد الزيان: معوقات البحث التربوي بجامعة غزة كما يراها أعضاء هيئة التدريس وسبل تطويره، مؤتمر " البحث العلمي مفاهيمه - أخلاقياته - توظيفه"، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٠ - ١١ مايو ٢٠١١.
- مجدي عزيز إبراهيم: جهود الباحثين التربويين لتطوير التعليم هي صرخة مبحوحة تنن في الظلام، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر العربي الرابع " تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد"، ج ١، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٥.
- محمد إبراهيم وعبد الباقي أبو زيد: مهارات البحث التربوي، ط٢، الأردن، دار الفكر، ٢٠١٠.
- محمد صالح تركي القرشي: علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر، عمان، ٢٠١٠.
- محمد عبد الظاهر الطيب وآخرون: مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- محمد عبدالفتاح القصاص: التنمية المستدامة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٩.

- محمد عبدحسين الطائي: نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ع ١٠، مركز تطوير التفوق، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٢.
- محمد عثمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنت: التنمية المستدامة فلسفتها وأساليبها، دار صفاء، عمان، ٢٠٠٧.
- محمود عبد المجيد عساف، وصهيب كمال الأغا: رؤية مقترحة للتجسير بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية الفلسطينية دعوة للخروج عن المألوف، مؤتمر "البحث العلمي مفاهيمه أخلاقياته توظيفه"، ١٠ - ١١ مايو ٢٠١١.
- مدحت القرشي: التنمية الاقتصادية، دار وائل، الأردن، ٢٠٠٧.
- مروان أبو حويج: البحث التربوي المعاصر، عمان، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي: قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- مسعود بن عبد الله النوح: مبادئ البحث التربوي، الرياض، ٢٠٠٤.
- مصطفى عبدالعظيم الطيب: ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي دراسة تحليلية ميدانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج ٦، ع ١٣، مركز تطوير التفوق، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٣.
- معجب أحمد معجب العدوان: إسهام الجامعة في معالجة تحديات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية، ع ١٥٣، ج ١، كلية التربية، جامعة الأزهر، أبريل ٢٠١٣.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: التربية من أجل التنمية المستدامة عقد الأمم المتحدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) إطار العمل الاسترشادي للتربية من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، ٢٠٠٨.
- مهري دياب و نجوي يوسف: أهداف الجامعات في مصر وقضاياها في مجتمع المعرفة رؤية ميدانية من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعتي القاهرة وبنها، العلوم التربوية، ع ٤، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٧.

- موفق دندن الخالدي: البحث العلمي ودوره في عملية التنمية، المؤتمر العلمي العربي الثالث "التعليم وقضايا المجتمع المعاصر، جمعية الثقافة من أجل التنمية بالاشتراك مع جامعة سوهاج، ٢٠-٢١ أبريل ٢٠٠٨.
- نادية جمال الدين: اجتهادات في البحث التربوي، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.
- نبيل علي و نادية حجازي: الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، ع ٣١٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ٢٠٠٥.
- نور الدين رواينية: التنمية بين إشكالية تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر ٢٠١١.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي: مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغيرات العالمية المعاصرة، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد ٣١، نوفمبر ٢٠٠٦.
- نيرمين نايل محمدي: استراتيجية تطوير قطاع خدمة المجتمع بالجامعات المصرية في ضوء مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.
- هشام الحسيني: مستقبل التعليم والبحث العلمي دراسة حالة للمركز القومي للاختبارات والتقويم التربوي، مؤتمر "ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر"، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٣-١٤ يوليو ٢٠١١.
- وليد محمود عبدالناصر: المجتمع المصري ومنظومة القيم رؤية تحليلية نقدية ذات بعد تاريخي ومنظور مستقبلي، مركز الدراسات المستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، يونيو ٢٠٠٨.
- ياسر فتحي وآخرون: آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج ٣، ع ١١، كلية التربية، جامعة الإمارات، ٢٠١٤.

يوسف العنزي وآخرون: مناهج البحث التربوي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

**ثانياً- المراجع الأجنبية:**

- Arab Regional Conference on Higher Education: Beirut Declaration on Higher Education in the Arab States for the XXIst Century, Regional conference , Beirut, Lebanon, 2-5 march 1998.
- Brownell, William: Criteria Of Learning In Educational Research, Educational Psychology, Vol.84, No. 4,2002.
- Clarel Comm &Dennis F. Mathaisel, A case Study in applying Sustainability Concepts to universities, International Journal of Sustainability in higher education, Vol. 6, No.2 ,2005.
- Hans Van Weenen: Towards a Vision of Sustainable University, Journal of Sustainability in higher education, Vol. 1, 2000.
- Michael Shriberg, Institutional assessment tools for sustainability in higher education Strengths, weaknesses, and implications for practice and theory, International Journal of Sustainability in Higher Education, Vol 3,NO3 ,2002.
- RosWade: Education For Sustainable Development: Changes and Challenges Current Issues in comparative Education, Teachers College, Columbia University' Vol.7,no.2, 2005.
- UNESCO: Regional Guiding Framework of Education for Sustainable Development in the Arab Region, UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States ,Beirut, June 2008.